وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسـي - تبسة

جامعة العربي التبسي . تبسة .

LAARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

UNIVERSITE LAARBI TEBESSI – TEBESSA -

قسم : التاريخ و الآثار

الميدان : علوم إنسانية و اجتماعية

الشعبة : علوم إنسانية

التخصص : تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان :

الثورة التحريرية من خلال قرارات هيئة الأمم المتحدة

ترجمة القرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر " ل.م.د"

دفعـــة : 2020

إعداد الطالبة :

هوام سميرة

إشراف الدكتور:

شلالي عبد الوهاب

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. ميهوب مبروك	أستاذ	رئيسا
د. شلالي عبد الوهاب	أستاذ	مشرفا
د. بن عطاالله عبد الرحمان	أستاذ	ممتحنا

السنة الجامعية :2020/2019

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بفضله تتم النعم، وسبحان الله وبحمده، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، الذي وفقني لانجاز هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر لأستاذي المشرف " الدكتور شلالي عبد الوهاب" على المجهودات والتوجيهات العلمية والنصائح.

وأتقدم بالشكر الموصول والرفان لكل من قدم لي المساعدة خلال فترة دراستي وكل من ساعدني لإعداد هذا البحث.

قائمة المختصرات :

- ج. ع	- الجمعية العامة
- ج. ع . أ	- الحرب العالمية الأولى
- و. م . أ	- الولايات المتحدة الأمريكية
- ح. ع . II	- الحرب العالمية الأولى
- ح. إ . ح . د	- حركة انتصار الحريات الديمقراطية
- ج. ت . و	- جبهة التحرير الوطني
- ح. م . ج . ج	- حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	**أ – د**
الفصل التمهيدي: جهود النشاط الثوري	
المبحث الأول: الفترة الأولى (1919–1939)	**01**
المبحث الثاني: دور جمعية العلماء المسلمين	**04**
المبحث الثالث: حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان	**07**
الفصل الاول: وسائل واستراتيجية تدويل القضية الجزائرية	
المبحث الأول: مبادئ السياسة الخارجية من خلال المواثيق	**09**
المبحث الثاني: أهداف التدويل القضية الجزائرية	**12**
المبحث الثالث: استراتيجية التدويل والسياسة الخارجية للثورة	**15**
الفصل الثاني : النشاط الثوري للثورة الجزائرية نحو الخارج	
المبحث الأول: النشاط الخارجي لجبهة التحرير الوطني	**20**
المبحث الثاني: النشاط الخارجي للثورة أثناء فترة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	**28**
الفصل الثالث: ادراج القضية الجزائرية للمناقشة في هيئة الامم المتحدة مع ترجمة لقرارات هيئة الامم المتحدة	
المبحث الأول: دورة (10.11.12) ترجمة لقرارات هيئة الامم المتحدة	**45**
المبحث الثاني: دورة (13.14.15.16) ترجمة لقرارات هيئة الامم المتحدة	**54**
خاتمة	**72**
الملاحق	
قائمة المصار والمراجع	

مقدمة

مقدمـــــــة

التعريف بالموضوع :

إن المعركة الحقيقة في القضية الجزائرية هي المعركة التي خاضتها جبهة التحرير الوطني و الدول الأفروآسيوية حيث كان الرأي العام و الرأي العالمي يعتبر الجزائر فرنسية و سكانها المسلمين و المسيحيين هم متساوين في الحقوق، فكانت انطلاقة الثورة التحريرية أمام هذا التحدي من أجل تدويل القضية الجزائرية و جعلها قضية داخلية، و إدخال فرنسا مع من يساعدها قفص الاتهام، إن مناقشة القشية الجزائرية من خلال سنوات 1955-1961 خلال معركة دبلوماسية لجبهة التحرير الوطني ثم الحكومة المؤقتة الجزائرية لتكتسب الأهلية النظر فيها في هيئة الأمم المتحدة و ذلك ابتداءا من الدورة العاشرة ووصول إلى الدورة السادسة مع اعتراض فرنسا على تدويل القضية الجزائرية ووضع المراوغات و الحيل و الحلول العسكرية و تغليط الرأي العام لعزل الثورة عن الخارج و عزل الخارج عن البلاد. ..... الحزب الدائرة بالطرق السلمية وخاصة بعد صدور قرار15 فيفري 1957 الذي يدعو إلى إيجاد حل سلمي ديمقراطي وفقا لمبادئ ميثاقا للأمم المتحدة، وحق الشعب في تقرير مصيره .

أسباب اختيار الموضوع:

إن تخصصنا في تاريخ الثورة الجزائرية يجعلنا نبحث و ندرس كيف تم إدخال القضية الجزائرية إلى أروقة الأمم المتحدة فماهي الآليات و الأدوات و الدبلوماسية التي استطاعت بها الثورة دخول القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة

مقدمـــــــة

الإشكالية العامة الموضوع:

كيف يمكننا كتابة تاريخ الثورة من خلال الوثائق الأممية لهيئة الأمم المتحدة .

– فما هي جهود النشاط الثوري قبل الثورة و بعدها ؟

– ماذا قدمت جبهة التحرير الوطني لنشطاها لنشاطها في الخارج ؟

– ما هو المجال الجغرافي و الزمني الذي استغلته الثورة في كفاحها لتدخل لأروقة الامم المتحدة ؟

– كيف واصلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نشاطها و نجاحها في هيئة الامم المتحدة ؟

المادة العلمية المعتمدة:

سنوات المخافي : لمحمد حربي: يفيد بالتعريف بالشخصيات الثورية للوفد الخارجي.

مريم صغير : مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954–1962تبين مواقف الدول العربية حتى و لو بإنجازات بسيطة و تبين الدور البعربي في تدويل القضية الجزائرية في هيئة الامم المتحدة .

كذلك كتاب فرحات عباس : حرب الجزائر و ثورتها ،تشريح الحرب

شهادة من صنع التاريخ مع محمد بجاوي ، الثورة الجزائرية و القانون و الاعتماد على جريدة المجاهد لسان حال الثورة التي كانت حاضرة و تعبر بصدق و تتفاعل مع الاحداث و تطورات القضية الجزائرية ، فهي مراة الثورة و صورة حقيقية لتقل احداثها و مستجداتها.

مقدمـــــــة

حدود الدراسة :

الإطار الزماني 1955-1961.

المكان : هو الجزائر و العالم

مناهج البحث:

لقد استعملنا المنهج التاريخي الوصفي لتتبع الأحداث من بداية التحضير لإخراج القضية الجزائرية من إطارها المحلي إلى غاية مناقشة القضية الجزائرية في دورات الأمم المتحدة و تتبع الأحداث كرونولوجيا .

المنهج التحليلي:

ترتيب المادة العلمية من جهود ج. ت. و وصولا بال ح. ج . ح. م ومناقشة القضية في هيئة الأمم المتحدة و ترجمة القرارات الصادرة عن كل دورة .

صعوبات الدراسة :

إن الغمامة التي أصابت العالم بأسره والجائحة كورونا أغلقت أبواب المكاتب و صعبت الإتصال .

خطة البحث :

الفصل التمهيدي : تناولنا فيه جهود النشاط الثوري أي كيف تم اعداد ارضية العمل على احياء الحركة الوطنية للشخصية الدولية للجزائر لبعث معلمها .

- و ذلك خلال الفترة الاولى من 1919 الى غاية 1939
- و ما كان دور جمعية العلماء المسلمين فيها
- ثم تناولنا نشاط و دور الاتحاد الديمقراطي لبيان.

مقدمـــــــة

ففي الفصل الاول : تناولنا مسالة و استراتيجية التدويل و ذلك خلال فترة اندلاع الثورة انطلاقا من بيان أول نوفمبر مرورا بمؤتمر الصومام و بين الاهداف و المبادئ و استراتيجية التدول

ثم تناولنا في الفصل الثاني : النشاط الثوري و وسائل و طرق و اهداف و استراتيجية الثورة نحو الخارج لكسب الدعم و اخراج القضية الجزائرية من المستوى المحلي الفرنسي الى الراي العام العالمي نحو الخارج و ذلك في فترة جبهة التحرير الوطني ، وصولا لإدراج القضية الجزائرية في هيئة الامم المتحدة ن ايضا الاعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و كيف واصلت نشاطها في الخارج لكسب حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

أما في الفصل الثالث : دراسة كيف يتم مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الامم المتحدة و ذلك من خلال دورتها (10-11-12) ثم دورتها (13-14-15-16) مع ترجمة لقرارات هيئة الامم المتحدة.

الفصل التمهيدي: جهود النشاط الثوري

الفصل التمهيدي : أهمية العمل الدبلوماسي

المبحث الأول :

الفترة الأولى (1919- 1939)

كان الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر له المحاولات الأولى لتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية 1917 شارك في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان المنتقد بباريس مطالب فيه الاعتراف بالحقوق السياسية للجزائريين بأن يكون لهم تمثيل في البرلمان الفرنسي و في مجلس الشيوخ دون الاشتراط عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية و الإسلامية. [1]

ثم استمر في إيصال صوت الجزائر1918 بعد ذهاب ح. ع . أ كون وفد ودخل باريس حضر مؤتمر الصلح – في قصر فرساي- قدم عريض لرئيس و.م.أ باسمه لرئيس و. م . أ باسمه للرئيس الأمريكي ولسون بلغت فيها انتباهه للوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري منذ 1990 و ذكر تضحيات الشعب الجزائري المقدمة للحلفاء كي تنتصر العدالة و الحرية و طلبه الشعب الجزائري تطبيق مبادئ ولسون على الشعب الجزائري خاصة "مبدأ تقرير المصير" [2]. فكانت أو لعريضة و أول وثيقة

تطالب بحقوق الإنسان، و تدين النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر . ففي سنة 1926 قام مصالي الحاج بتأسيس جمعية شمال إفريقيا و المشاركة في مؤتمر ربطة التنديد بالقمع الاستعماري في العاصمة البلجيكية "بروكسل" في الفترة الزمنية ما بين 10-15فيفيري 1927 القي فيه خطاب عرف فيه بالقضية الجزائرية و الوضع

[1]- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية و نهاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر 1997، ص ص 219، 220.

[2]- أبو القاسم سعد الله عريضة الأمير خالد إلى الرئيس ويلسون: مجلة التاريخ، عدد1، الجزائر، 1997، ص 12-16.

المأساوي في الجزائر الذي كان نتيجة الأعمال الإدارية الفرنسية في شمال إفريقيا بوجه عام و الجزائر بوجه خاص [1]ثم عرض المطلب :

- إلغاء قانون الأندجينا و القوانين الاستثنائية الأخرى.
- منح العفو الشامل للمساجين و المنفيين .
- إعطاء حرية ممارسة الصحافة و تكوين المبيعات .
- المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين في الحقوق السياسية و الثقافية .
- إنشاء برلمان جزائري.
- و مطالب اجتماعية، ثقافية و اقتصادية .

لقد قدم النجم برنامج سياسي تم عرضه في النقاط التالية:

- إعلان استقلال الجزائر و انسحاب القوات العسكرية الفرنسية منها
- تأسيس جيش وطني جزائري و تشكيل حكومة جزائرية
- إشراف هذه الحكومة على تسيير كل مرافق البلاد
- إعادة الأراضي التي تسيطر عليها المعمرين إلى ملاكها و احترام كل ممتلكات الجزائريين .[2]

ثم واصل "مصالي الحاج" التعريف بالمشكلة الجزائرية و الدعاية لها على المنابر الدولية ففي سنة1930 قدم مذكرة إلى عصبة الأمم المجتمعة في جنيف بسويسرا عرض فيها الوضعية التي يعيشها الشعب الجزائري و احتج فيها على تقاعس عصبة

[1]– بن يامين ساطور :مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية (1974،1989) ترجمة صادق عمار ،مصطفى ماضي ،دار القصبة الجزائر،1999

[2]– بن يامين ساطور، مرجع سابق، ص ص 66، 67.

الأمم المتحدة كمنطقة عالمية، بعدم تطبيقها لواحدة من أهم مبادئها الأساسية ألا وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها.[1]

فالمذكرة كانت بتوافق مع احتمال المستعمر لذكر المئوية لاحتلال الجزائر سنة 1930 كذلك إن انعقاد المؤتمر الإسلامي الأوروبي المنعقد في جنيف خلال الفترة الممتدة بين 17 سبتمبر 1935. لقد شارك مصالي الحاج إلى جانب الكاتب العام "عمار عيماش" و "بابون أكلي" من باريس و"محمد ديك " و الخرارسي" من فرع مدينة ليون تكلموا فيها عن حالة المسلمين في فرنسا و شمال إفريقيا و نددوا بالاستعمار الفرنسي و بسياسته الخرقاء. و شمل النجم شمال إفريقيا على مساعيه للتعريف بالقضية الجزائرية للمجتمع الفرنسي كما ربط النجم علاقات مع منظمة الإسعاف الأحمر العالمي. و أظهر اهتمامه بالحركات العاملة لتحرير الشعوب من الاستعمار خاصة شمال إفريقيا . كذلك استمر حزب الشعب على نفس المنهج و ركز اهتمامه على العمل المغاربي المشترك و التنديد بالاستعمار في أقطار إفريقيا الثلاث و تشكيل جبهة دفاع مشتركة .

جمعية العلماء المسلمين:[2]

لقد قامت بدور كبير للتعريف بالقضية الجزائرية رغم أن قانونها الأساسي يستعيد نشاطها السياسي، كان نشاطها مرتكز على العالم الإسلامي لتحفيز العالم العربي و الإسلامي المتقارب دينيا و ثقافيا للقيام بواجب تجاه الشعب الجزائري فيقول الإبراهيمي إن العرب و المسلمين إذا ما توفرت لهم القوة فإنهم يستخدمونها في نشر العدالة من الإنسانية جمعاء و يعتنون بها عناية الأم برضيعها[3]. لقد كان فضل

[1]– محمد قداش، محفوظ قداش: نجم شمال الإفريقي (1925–1937) ، ديوان المطبوعات الجامعية للجزائر، ص،54.

[2]– محمد قداش، مرجع السابق، ص 84.

[3]– كريمة عرعار: دور رجال جمعية العلماء المسلمين في حشد دعم المشرق العربي للثورة الدائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستير، جامعة باتنة، 2006، 2007، ص116.

الورتلاني عضو في جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا ، قام بمجهودات للتشهير بالتجاوزات التي تقوم بها فرنسا عامة و الجزائر خاصة إثر الأحداث الدامية التي وقعت في 8 ماي 1945. و قام البشير الإبراهيمي يحوله إلى بلدان العالم العربي الإسلامي عام 1952 و ألقي محاضرات و رأى أنه ن الواجب على الحكومات العربية و الأشقاء العرب تقديم المساعدة لها حت تتمكن من خدمة الشعب الجزائري و قضيته العادلة . و يضيف فاضل الحمالي : أن البشير الإبراهيمي أول من طلب منه في عام 1951 بصفته ممثلا لدولة العراق، و نائب لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة إثارة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تلك السنة.[1] و قام البشير الإبراهيمي 1958 على هامش الدورة السادسة للأمم المتحدة مأدبة دعيت فيها الوفود العربية و الشخصيات و الأمين العام للجامعة العربية، تحدث من خلالها عن وضع المغرب العربي و الجزائر خاصة .

المبحث الثالث :

حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري :

أنشئ هذا الحزب فرحات عباس 1946 ببرنامج لا يختلف عن "أحباب البيان و الحرية ، مع انتقاله إلى مطلب جديد يتميز بالمطالبة بالمساواة بين الجزائريين و الفرنسيين و فكرة إنشاء جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا. وهو مشروع قدمه فرحات عباس إلى البرلمان الفرنسي في 20 سبتمبر 1946 .[2]

- شارك فرحات عباس في المؤتمر المناهض للإمبريالية لشعوب آسيا و إفريقيا المنعقد بلندن عام 1948 .

[1]– محمد فاضل الجمالي: الشيخ الإبراهيمي و رسالته التربوية، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 5، تونس، 1976، ص ص 57–61.

[2]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص 152.

- 1949 دعا مؤتمره هيئة الأمم المتحدة إلى حفظ الحرية و السلم و الحضارة و التنديد بالاستعمار.
- 1913 طالب فرحات عباس و. م. أ بإعانة الشعوب المضطهدة و القضاء على الاستعمار، و ذكر الالتزامات الموفقة من طرف الأمم المتحدة من أجل تحرير الدول المستعمرة.[1]

تدويل القضية الجزائرية

إن أهم ما تعرضت له القضية الجزائرية و جبهة التحرير الوطني منذ انطلاق الثورة هي قضية تدويل القضية الجزائرية و جعلها قضية دولية هي تدويلها في المحافل الدولية .

لقد أشار بيان أول نوفمبر إلى خارطة طريق العمل الداخلي ، و العمل الخارجي لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله و ذلك بمساعدة كل حلفائها الطيعين و قد كان لصدور المواثيق كبيان حقوق الإنسان ، و حث الشعوب في الحرية، و تطور المعسكر الاشتراكي المعادي للعالم الرأسمالي، و انتشار الوعي السياسي بين النخب الوطنية بضرورة بناء الدولة الوطنية خلال ح.ع.II استغلت الحركة الوطنية بقيادة فرحات عباس وممثلين عن حزب الشعب المنحل، و جمعية العلماء المسلمين فرصة نزول الحلفاء في 8نوفمبر1942 لدفعهم نحو تحقيق مطامح الجزائريين بناءا على وعود قدمت للشعوب المستعمرة ثم إرسال مذكرة إلى الحلفاء، غير أن السلطات الغربية امتنعت عن استقبال المذكرة لأنهما يعتبران أن الجزائر قضية تخص فرنسا وحده و لا يحق للأمريكان و الانجليز التدخل فيها، و كشف هذا الرد موقف الحلفاء من القشية الجزائرية .

[1]– فرحات عباس: حزب الجزائر و ثروتها، (ليل الاستعمار)، ترجمة أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتاب، الجزائر 2011، ص ص ، 132–167.

المرحلة الثانية (1945، 1946) .

فيها تم صدور قرار العفو في مارس 1946 الذي سمح بعودة الحركة الوطنية للنشاط من جديد بتسميات جديدة. كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية استمرارية لحزب الشعب لمكانته و أهميته. عمل هذا الحزب على تعزيز علاقاته بالجامعة العربية للتعريف بحقيقة الوضع في الجزائر، استقر خلال الشاذلي مكي بالقاهرة في 20 أكتوبر 1945، و بذل جهود إعلامية و ثقافية للتعريف بالكفاح الجزائري مستعملا الكتابة والصحافة، و أرسلت ح. إ. ح .د مذكرة للجامعة العربية حول مجازر 8 ماي 1945 تزامنت مع انعقاد دورة الرابعة لمجلسها (أكتوبر 1946) . ثم تم تأسيس جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية في جانفي 1947، بين الحركات الوطنية المغاربية الثلاث، و تم كسب التأييد الجامعة العربية لقراراتها و البحث عن ألبان تخدم التضامن المغاربي لخدمة القضايا التحررية و توضيح أهدافها للرأي العام العربي و العالمي فكانت المبادرة بعقد مؤتمر عام لدراسة شؤون المغرب العربي [1]. و قد قامت الحركة عن طريق ممثلها في القاهرة "الشاذلي مكي" بإرسال مذكرة إلى الأمم المتحدة 1949 تحتج من خلالها على إقحام الجزائر في الحلف الأطلسي دون استشارة الشعب الجزائري مؤكدا رفض الشعب الجزائري لأي ميثاق لا يراعي تطلعاته في الحرية و الاستقلال و لا يقبل بأي حال من الأحوال أن يكون تحت إمارة دولة أو مجموع دول تسخره طوع إرادتها و مصالحها .[2]

[1]– عامر رخيلة : انفتاح التيار ال..... الوطني على الفضاء العربي، مجلة المصادر، عدد 6، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و الثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002ن ص 35، 36.

[2]–شارل روبير اجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة ج2ن تر: محمد حمداوي، إبراهيم صحراوي، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 942.

الفصل الاول: وسائل واستراتيجية تدويل القضية الجزائرية

الفصل الأول: وسائل واستراتيجية تدويل القضية الجزائرية

المبحث الأول: أهداف ومبادئ السياسية الخارجية من خلال المواثيق

المبحث الثاني: أهداف تدول القضية الجزائرية

المبحث الثالث: استراتيجية التدويل والسياسية الخارجية للثورة

الفصل الأول: وسائل واستراتيجية تدويل القضية الجزائرية

المبحث الأول: أهداف ومبادئ السياسة الخارجية من خلال مواثيقها

من خلال بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام، جاء بيان أول نوفمبر عملية تدويل القضية الجزائرية كهدف خاص لنشاط أجهزة الثورة الجزائرية[1].

ورد في بيان أول نوفمبر 1954 مفهوم الجبهة لتدويل "ان الأوضاع الخارجية والانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينهما قضينا التي تجد سندها الدبلوماسي، وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين".

الأهداف الخارجية:

- تدويل القضية الجزائرية.
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة اليت تؤكد عطفها الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

ان جبهة التحرير الوطني كي تحقق أهدافها يجب أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت المحض، وفي الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفاءنا الطبعيين[2]، كذلك ورد مقاطع خاصة بالتدويل في أرضية مؤتمر الصومام 20أوت 1956 تحت عنوان «الأهداف الجديدة» وهي قد ورد في ميثاق الصومام.

وفي الميدان الخارجي يجب السعي للحصول على أقوى ما يمكن من التأييد المادي والمعنوي والروحي.

[1] وزارة المجاهدين، النصوص الأولية لثورة أول نوفمبر، 2008، ص ص: 9-13.

[2] نص بيان أول نوفمبر-مصدر

1. تصعيد تأييد الرأي العام.
2. تنمية الاعانة الدبلوماسية يجذب حكومات البلاد التي جعلتها فرنسا في الحياد أو التي لم تطلع كافي على الصفة الوطنية لحرب الجزائر وجعل هذه الحكومات على مناصرة القضية الجزائرية.
3. الاعتماد على الجالية العربية في بلدان أمريكيا اللاتينية.

فمنذ اندلاع الثورة الجزائر في 1 نوفمبر 1954 كانت جبهة التحرير الوطني ممثله في الخارج من طرف الوفد الخارجي للثورة الجزائرية، والذي كان يرأسه محمد خضير ويساعده كل من أحمد بن بلة، وحسين آيت أحمد، ثم التحق بالوفد عناصر أخرى من مختلف تيارات الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.LD) ومن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A) ومن جامعة العلماء المسلمين وبعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 كلفت لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) محمد لمين دباغين بالتنسيق النشاط الخارجي لجبهة التحرير الوطني، بالإضافة لهؤلاء القادة البارزين أشرف الى جانبهم على التأطير هذا النشاط الخارجي لبعثات جبهة التحرير مناضلون دبلوماسيين عملوا في ظل وتكاد تذكرهم المصادر الا نادرا مثل: عبد المالك بن جبيلس، مبروك بلحسين، توفيق بوعتروة ومحمد حربي، عبد العزيز مبلود، عزيز حسن، عبد القادر بن قاسي ومناضلون آخرون[1].

تم تدعيم الحركة بفتح مكاتب أو بعثات لتمثيل الجبهة في الخارج لحشد الدعم المادي والمعنوي وكسب الرأي العام الدولي خاصة بلدان الغربية الموالية لفرنسا كنا ساهم النشاط الخارجي في الفترة بين 1954 الى 19 سبتمبر 1958 منظمات جماهرية مرتبطة ب

[1] Redha Malek, L'algérie à Evian- Histoire des mégoeiation secreles, 1956-1962, Edition dhal, Alger, pp 72-73.

جبهة التحرير الوطني ساهمت في تجسيد سياسة جبهة التحرير الرامية لتكريس المنظم والحضور الدائم على الساحة الدولية حرصت ج.ت.و من خلال ممثلها في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات الدولية.

- مؤتمر باندونغ في أفريل 1955 مؤتمرات تضامن من الشعوب الآفرو آسيوية مؤتمر الشعوب الافريقية.
- الحضور في أشغال وجلسات الجمعية العام للأم المتحدة بشكل مستمر ومنظم منذ الدورة العاشرة سنة 1955 من خلال الوفود العربية، رغم عدم تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لكن كانت هذه الدورة تعد انتصار، لكنها بقت في الانتظار ودخلت دورات هيئة الأمم المتحدة، وأصبحت واقع يجب النظر فيه.
- ان حضور المؤتمرات التي تنعقد وتعقدها النقابات العالمية مثل الكنفيدرالية الدولية لنقابات الحرة.
- البعثات الدعائية كبلدان الصديقة والخليفة كذلك الفرنسية، لدحض حجج الفرنسية بأن الجزائر أرض فرنسية.
- تزويد جيش التحرير بالمال والأسلحة والذخيرة.
- تفادي الصراعات بين المناضلين.
- تفادي شخصنة الثورة، فالثورة ينبغي أن تبقي انجازا شعبيا خالصا[1].
- ان الأهداف والمبادئ التي اعتمدتها دبلوماسية ج.ت.و طيلة فترة الثورة الجزائرية 1954-1962 هي مستوحاة من حركة انتصار الحريات الديمقراطية من خلال نشاطها الخارجي خلال لفترة الممتدة من 1945-1954 فهم جيل المنظمة الخاصة (O.S) التابعة للحركة

[1] Ferhat Abbas, Autopise d'une gurre, l'aurore, Edition Gamier Fréres, paris, 1981, pp178-179.

انتصار الحريات الديمقراطية ونعني بهم: محمد خيضر وأحمد بن بلة وحسين آيت أحمد، ثم تعرز الوفد بعناصر المركزيين من الاتحاد الديمقراطي ومن جمعية العلماء المسلمين[1].

المبحث الثاني: أهداف تدويل القضية الجزائرية

أ- العمل على اخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي

ب- نقل المشكل الجزائري الى مستوى المشكل التونسي والمغاربي على الصعيد الدولي.

ج- طرح القضية الجزائرية على هيئة الأمو المتحدة سواء في مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العامة.

ان المبادئ الدبلوماسية لـ ج.ت.و تمثلت في النقاط التالية:

- اعتبار المغرب العربي بعد استراتيجيا والتأكد على وحدته.
- التمسك بمبدأ حق تقرير المصير والاستقلال.
- الاعتماد الحياد الإيجابي فيما يتعلق بالعلاقات مع المعسكر الشرقي الشيوعي والغربي الرأس المالي الى تحقيق أهداف جزئية، تشكل مجموعه الديناميكي الغاية الأخيرة لأية استراتيجية[2].

[1] عامر رخيلة، الحركة الوطنية والتأسيس الدبلوماسية الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص90.

[2] خليل أحمد خليل: معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية –عربي–فرنسي–إنجليزي، سلسلة المعاجم العالمية (10)، دار الفكر اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 1999، ص107.

وبالعودة الى نص بيان أول نوفمبر 1954 ووثيقة الصومام 20 أوت 1956 يمكن فهم الخطوط العريضة لاستراتيجية ج.ت.و في سعيها لتدويل القضية الجزائرية وفي ضبط العلاقات الخارجية سواء بالقوي الخليفة المنتمية أساسا للعالم العربي الإسلامي الذي تربطه بالجزائر الروابط الحضارية التاريخية ونشابه التجارب المعاصرة ووحدة المصير، أو بالقوي المعادية للثورة باعتبارها تشكل خليفا طبيعيا للاستعمار الفرنسي بفعل الانتماء الحضاري المشترك وواقع الانتماء الأيديولوجي والعلاقات السياسية والعسكرية.

ويمكن اجمالا تلخص استراتيجية التدويل لسياسة الخارجية التي اعتمدتها ج.ت.و في الفترة الممتدة من أول نوفمبر 1954 الى غاية تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 في النقاط التالية:

- اعتبار البلاد العربية وخاصة مصر قاعدة الأساسية التي ينطلق منها النشاط الخارجي ل ج.ت.و.
- المحافظة على استقلال الثورة استقلال تاما، فالاتصالات بالبلدان الشقيقة اتصل حليف بحليف ولا يعني أن تفقد الثورة استقلال في قرارتها.
- مجابهة الحجج والطروحات التي تروج لها الحكومة الفرنسية دبلوماسيتها وصحافتها والتي مفادها أن الجزائر مقاطعة فرنسية تتشكل عن طريق:

1. الاعتماد على مجموعة دول باندونع من أجل الضغط السياسي والدبلوماسي والاقتصادي المباشر على فرنسا خاصة تلك المرتبطة معها بمصالح اقتصادية وحيوية الاعتماد على ذات المجموعة في الأمم المتحدة لتسجيل القضية الجزائرية في جول أعمال جمعيتها العامة بشكل منتظم ومناقشتها في دورتها كل سنة تصبح قضية مألوفة لدى الجميع.

2. السعي لكسب الدول والشعوب الأوروبية بما فيها بلدان غرب شمال أوروبا والديمقراطيات الشعبية في شرقها وأيضا بلدان أمريكيا اللاتينية[1] وتحت عنوان كيف نواجه نشاط الدولي؟ وردت القاعدة الأساسية لنشاطنا في هذا الميدان أين تقع البلاد العربية ومصر يوجه خاص الأساسية لنشاطها في هذا الميدان.

كذلك ينبغي القضاء على العراقيل الحكومة الفرنسية ودبلوماسيتها وذلك ب:

1) حمل دول مؤتمر باندونغ على استعمال ضغط السياسي والدبلوماسي واقتصادي مباشرة على فرنسا علاوة على مساعيها لدى الأمم المتحدة.
2) السعي في الحصول على التأييد الدول والشعوب الأوروبية بما فيها البلاد الشمالية والديمقراطيات الشعبية وكذلك بلاد أمريكا اللاتينية
3) الاعتماد على الهجرة العربية لبلدان أمريكا اللاتينية[2].

وقد حددت قيادة الثورة بالداخل مواد الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني من خلال المراسلة لعبان رمضان في ربيع 1956 بالقول «دولوا المشكل الجزائري ادحضوا الحجج الفرنسية، حطموا أسطورة الجزائر فرنسية»[3].

انطلاقا من النصوص الأساسية السابقة وتعليمات قيادة الثورة بالداخل الى الوفد الخارجي للجبهة بالقاهرة، يمكننا تبسيط مفهوم لدى ج.ت.و فهي *** السعي ج.ت.و لإخراج القضية الجزائرية من الاطار الفرنسي الضيق باعتبارها شأن داخلي فرنسي نحو الاطار الدولي باعتبارها قضية استعمار والشعب يطالب بحقه في تقرير المصير وذلك بالاعتماد على الحلفاء

[1] النصوص الأساسية، لحزب جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص ص 45-46.
[2] النصوص الأساسية (ج.ت.و) 1954-1962، نشر وتوزيع قطاع الاعلام والثقافة والتكوين، الجزائر، 1987، ص ص7.
[3] محمد حربي: الثورة الجزائرية، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ص185.

الطبيعيين، مجموعة الدول العربية والإسلامية وحشد التأييد المادي والمعنوي للدول الافرو آسيوية.

المبحث الثالث: استراتيجية التدويل والسياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني

ان الاستراتيجية هي خطة العمل المتوسط أو البعيدة المدى، التي تنبثق منه مناورات خط تكتيكية أو خطط تنفيذية فرعية تدل بدورها على مراحل المشروع الاستراتيجي، وترمي المناورات أو المشاورات التكتيكية الى تحقيق أهداف جزيئة.

- الامتثال لمبادئ وقواعد القانون الدولي[1].
- احترام السيادة الداخلية للدول مع استعمال وسائل منها الذاتية الخاصة بالجزائريين وأهمها:
- مخاطبة الرأي العالمي من خلال النشاط الإعلامي المكثف ووسائل الاتصال المباشر.
- الاتصال بالأحزاب والنقابات الحرة العمالية والطلابية وغيرها واستعمال الوسائل الدولية: الخاصة بالاستعانة بـ:

1. جامعة الدول العربية.
2. كسب تأييد المعسكر الاشتراكي مع الحياد عن الأيديولوجية.
3. الاستعانة بالقوي الحليفة لجعل القضية الجزائرية دائمة الحضور في أشغال المنظمات الإقليمية والدولية.
4. تأسيس مكاتب في الخارج.

[1] عامر رخيله: المرجع السابق، ص100.

5. الاعتماد على النشاط الإعلامي الإذاعي واذا كانت الدبلوماسية الفرنسية عملت جاهدة طليلة مرحلة الكفاح المسلح على إجهاض الثورة الجزائرية، فان العمل الدبلوماسي لج.ت.و وفرض على القيادات الفرنسية أن تخوض الحرب الدبلوماسية في حالة الدفاع وإدخال فرنسا في قفص الاتهام.

فلقد نجت كذلك الدبلوماسية الجزائرية التي كان يهدف بها تغليط الرأي العام والرأي العالمي، واستعداداته الوهمية لتفاض مع جبهة التحرير الوطني، فكانت الحكومة الجزائرية المؤقتة تنال المزيد من الاعتراف بها، وانضمت الى مجموعة الدول الموقعة عل اتفاقية حقوق الانسان وذلك بتاريخ 20 جوان 1960م بسويسرا[1]، مع حسن استعمالها لورقة اللاجئين الجزائريين المتواجدين في المغرب وتونس لجعل القضية الجزائرية قضية إنسانية دولية تحتاج الى الاهتمام والنظر لكسب الدعم والعطف الى استئناف المفاوضات من أجل تطبيق المصير للشعب الجزائري وحصوله على الاستقلال الكامل في اطار احترام الوحدة الترابية وأن لا يمس وحصوله عل الاستقلال الكامل في اطار احترام الوحدة الترابية وأن لا يمس بعض النقاط التي كانت مثار للشك والنزاع بين الجزائر وفرنسا خاصة فيما يتعلق ب:

- موقف جبهة التحرير الوطني من الأقلية الأوروبية، وخاصة فيما يتعلق بضمان حقوق جميع المواطنين دون التمييز في العنصر والجنس.
- موقف جبهة التحرير من القواعد العسكرية ورفض التام لهذا الطلب الفرنسي لأن ذلك يتعارض مع سيادة الجزائر وحقها في تقرير مصيرها كذلك فيما يخص قضية الصحراء ان الوفد الجزائري في الأمم المتحدة كان يتبني دائما خطة تكتيكية محكمة مسبقة قبل

[1] محمد بجاوي: النصر الدبلوماسي والساسي للجزائر، منشورات المركز الوطني والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص117.

بداية المناقشات في كل دور بالنظر لأوضاع القضية الجزائرية وظروفها ف الميدان النضالي والدولي وعند اقتراب موعد المناقشات ويقوم بعرض تلك الخطة على الكتلة الافرو آسيوية طلبا منها العمل بها.

تنفيذ ما جاء في الخطة وفي المرحلة الثالثة يعهد الى احدى الدول الصديقة العربية بأن تكون الناطقة بلسان الجزائر لتلك الدورة أن تعرض قضيتها على النحو الذي يقترحه وفد الجزائر نفسه دون يشترك في المناقشات أو يطلب من الأمم المتحدة الاستماع الى ممثليها مستجديا أو مستضعفا[1].

ينبغي أن نشير في الختام الى أن اللجوء الى الدبلوماسية الثورة الى الأمم المتحدة لم يكن يهدف الى الحصول على تدخل مباشر من طرف هذه الهيئة لإيجاد حل القضية الجزائرية خاصة أمام نظام الكتل التي تعمد عليه وقوة التأثير الفرنسي وما كان يرمي اليه.

- محاولة احتواء الحرب عن طريق الضغط الدولي عل فرنسا.
- تغيير الرأي العالمي بالأهداف المشروعة للشعب الجزائري والوسائل المفروض لتحقيقها.
- تكذيب الدعاية الفرنسية حول وصف ممارسات جبهة التحرير الوطني بالأعمال الإرهابية وعدم شعبية ومصداقية جبهة التحرير الوطني.
- كسب تأييد الشعوب حتى داخل مراكز القوة الاستعمارية والتحالف مع كل القوى المناهضة للعنصرية والهيمنة الاستعمارية.

[1] عماد خيري، ص409.

الفصل الثاني : النشاط الثوري للثورة الجزائرية نحو الخارج

الفصل الثاني : النشاط الثوري للثورة الجزائرية نحو الخارج

المبحث الأول: النشاط الخارجي لجبهة التحرير الوطني

المبحث الثاني: النشاط الخارجي للثورة أثناء فترة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

الفصل الثاني : النشاط الثوري للثورة الجزائرية نحو الخارج

المبحث الأول: النشاط الخارجي لجبهة التحرير الوطني

كان هدف جبهة التحرير الوطني منذ الانطلاقة القيام بنشاطات لزيارات نحو الدول العربية والآسيوية والأوروبية لغرض الدعاية وكلك شراء الأسلحة وتدويل القضية الجزائرية

1. نحو البلدان العربية:

❖ **بلدان المغرب العربي:**

ان التاريخ المشترك والمستعمر المشترك انطلق التحرك الدبلوماسي لج.ت.و فكان لابد من الترتيب للثورة وأدرك الدبلوماسيون الى أهمة ليبيا ليمد الثورة بالسلاح انطلاقا من مصر، فأشرق أحمد بن بلة شخصيا على تشكيل أول شبكة من الليبيين الذي تعاونوا مع معه بفاعلية كبيرة في نقل السلاح المصري طيلة عامين ونصف ثم تهريبه الى الجزائر[1]، وكانت أول عملية تمت بواسطة مركب "فخر البحار" وكان لابد مت الحصول على موافقة تونس من أجل الحصول على السلاح عبر أرضيها لهذا عقد الوفد الخارج اجتماع من أجل الحصول على السلاح والذخيرة كذلك الحال مع المغرب قام بن بلة بالتنسيق مع المقاومين المغاربة لترتيب عمليات نقل شحنات الأسلحة ليحل عليها الوفد الخارجي من الأشقاء العرب والتي يتم نقلها بحرا بعد شراءها يتم نقلها من الناظور في المغرب الأقصى تمهيد لنقلها الى الجزائر عبر المنطقة الحدودية الغربية، كما عقد في جويلية 1955 بتيطوان بالمرغب اجتماعا ضم كل من ممثلي جبهة التحرير الوطني محمد بوضياف، وأحمد بن بلة والطيب الثعالبي وممثلي الجيش المغاربي وعى رأسهم عبد الكريم الخطابي تقرر في هذا الاجتماع تأسيس لجنة تنسيق جيش التحري المغاربي

[1] عمر بوضربة: تطور العمل الدبلوماسي، مرجع سابق، ص158.

وذلك بهدف تنسيق العمليات بين الجزائر (خلال المنطقة الخامسة) والمغرب بهدف التشاور في مسائل شراء الأسلحة ونقلها لكن بقي تأسيس هذه اللجنة بدون مستقل نظرا لحصول كل من توتس والمغرب على استقلالها[1] لقي الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني دعما قويا من طل ممثلي الدستور الجديد وحزب الاستقلال بالمغرب وتلقي الوفد المساعدة والتضامن، كما قام الوفد الخارجي بالعديد من الزيارات والمقابلات مع مسؤولي الدول المغاربية، أذ وجه السلطان المغربي والرئيس التونسي في 22 نوفمبر 1956 من الرباط نداء مشترك يدعو طرفي النزاع الى التفاوض ويعرض عليها التوسط لتمييز ذلك في نفس الوقت وتضمن رد فعل الجبهة بالارتياح للوساطة شريطة أن يكون التفاوض صادقا على أساس الاستقلال واستمرت الحركة الدبلوماسية على المستوى المغاربي لتظهر في مؤتمر طنجة.

❖ **نحو البلدان المشرقية:**

استطاعت دبلوماسية الثورة في وقت مبكر تجنيد الدبلوماسية والإِي العام في بلدان المشرق العربي:

ب- نحو مصر:

كان لأعضاء الوفد الخارجي لـ ح.ا.ح.د منذ الأربعينيات تحديد الأرضية المناسبة للنشاط الدبلوماسي، فكان الدعم والمساندة من طرف الحكومة مما سهل على البعثة من تمنين علاقاتها مع ممثلي من منظمة تضامن الشعوب الافرو آسيوية التي كانت ترأسها مصر، فكانت القضية الجزائر دولية الحضور.

[1] بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر، 2012، ص ص 486-487.

يعد النشاط الإعلامي نشاط رئيسا لأعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة وذلك للتعريف بالحركة الوطنية الجديدة ضمن الأنشطة التي يمكن ادراجها في هذا الاطار إذاعة بيان أول نوفمبر 1954 عبر صوت العرب، وإقامة الندوات الصحفية وتلاوة البيانات باسم (ج.ت.و) وبالعمليات الأولى التي وقعت في أول نوفمبر 1954 حددت شروط الحل السلمي مع الحكومة الفرنسية، كما خصصت نداوة صحفية للأعضاء الجدد الملتحقين بالوفد الخارجي للتدليل لـ ج.ت.و يجمع القوي والتيارات وأحزاب الحركة الوطنية في اطار الصراع ضد الحركة المصالية والدعاية الفرنسية على سبيل المثال الندوة الصحفية التي نشاطها فرحات عباس بالقاهرة يوم 25 أفريل 1956 أعلن فيها رسميا انضمامه رفقة أحمد فرانسيس[1] لجبهة التحرير الوطني[2].

ج- المملكة العربية السعودية:

أبدت المملكة العربية السعودية القضية الجزائرية تأييدا كاملا منذ من نوفمبر 1954، فقد كانت سباقة في اخبار مجلس الأمن الدولي بمشكل الشعب الجزائري اذ بعث مندوبها لـ و.أ.م ببرقية الى مجلس الأمن بتاريخ 5 جانفي 1955 أي يعد شهرين من اندلاع الثورة قام الوفد الخارجي بزيات منذ 1957 في إطار البحث عن مصادر التموين والدعم وفي كل مرة كان الوفد يحظى باستقبال وحضارة كبيرة طرف الملك «بأنكم لستم جزائريين أكثر مني... وبأن القضية الجزائرية هي القضية المقدسة وبذلك فهي فوق قانون وتشريع الدولة...»[3]، أما بالنسبة لسوريا ولبنان بتعبير سوريا الدولة العربية التي تربط علاقات وطيدة بالجزائر.

[1] ولد 1910 بغليزان ساهم في تأسيس ح.ا.ح.د 1944 رفقة من ج.ش.ج عضو في الاتحاد د.ب.ج كان عضو بالمجلس الوطني للثورة، شارك في مفاوضات ايفيان أصبح وزير المالية 1958، وتولي منصب المالية في عهد أحمد بن بلة.

[2] عمر بوضربة، تطور النشاط، مرجع سابق، ص248.

[3] مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية، دار الحكمة، الجزائر، 2009،

ان الدعم السوري والمساندة للوفد الخارجي بعدة زيارات دعائية لسوريا من أوت 1956 بتشكيل بعثة من الكلفين بإدارة شؤون ج.ت.و لقاء الوفد بالمسؤولين السوريين في اطار زيارات الوفد الخارجي نحو المشرق حضر الوفد أسبوع الجزائر بالعاصمة السورية، كما تنبت سوريا بالقضية الجزائرية ودافعت عنها في باندونغ والأمم المتحدة، أما لبنان كانت مختلفة وهذا الوجود النفوذ الفرنسي القوي في لبنان، العراق، كان التدعيم مادي رغم ارتباطها في العهد الملكي بالمعسكر الغربي، فيذكر عبد الرحمان كيوان في كتابه "حرب دبلوماسية" ان بغداد لم تتوان منذ البداية في تقديم مساعدتها.

❖ باتجاه البلدان الافرو أسيوية:

بفضل مصر والرئيس عبد الناصر استطاع الوفد الخارجي الحضور في مدينة باندونغ الذي ضم رؤساء حكومات آسيوية فقدموا طلب *** القضية الجزائري في المؤتمر الأول للمنظمة الأفرو آسيوية، ومنح الوفد صفة الملاحظ فكانت الوعود بإدراج القضية الجزائرية.

قام مبعوثي البعثة أحمد فرانسيس وعبد الرحمان كيوان زيارة أفغانستان وصولهم الى كابول بالاتصال بالسفارات العربية هناك لتسهيل الاتصال بكبار المسؤول الجهاز التنفيذ في أفغانستان فاستقبلت البعثة يوم 1 جوان من طرف مدير الشؤون الخارجية "بوهونياك مسعود" ثم استقبلا من طرف رئيس مصلحة رئيس الاعلام "محمد قاسم رئيسا" وقد وصف كيوان هذه الاستقبالات بالحارة أكد له مواصلة القضية الجزائرية[1]

- البلدان الأوروبية بريطانيا:

[1] محمد عباس: ثورة العظماء، دار هومة، الجزائر، ص309، ص310.

بريطانيا كانت منحازة الى فرنسا خلال السنوات الأولى للثورة الجزائرية، وشاركت ف العدوان الثلاثي على الجزائر لضرب الثورة الجزائرية في العمق وقطع العمل الدبلوماسي أما الجبة كما شهدت صائفة 1957 مبادرة أمريكية بريطانية لحمل باريس على التفكير بجد لإيجاد حل للقضية الجزائر خشية تغض منطقة المغرب العربي كله[1]، عند ضرب فرنسا لساقية سيدي يوسف (تونس) في فيفري 1958كان رد فعل أمريكي بريطاني على العدوان فوريا تجدس في عرض وساطة بين باريس وتونس، وكان نتاجه التعجيل بسقوط حكومة "فليكس غيار" وفي عقاب هذا العدوان اهتز الموقف البريطاني الذي مكن الوفد لـ ج.ت.و مكون من يوسف بن خدة ومحمد الصديق بن يحي من زيارة لندن وتقديم الجزائرية أما لجنة من نواب حزب العمال[2].، ثم زار الوفد الخارجي لتركيا في جوان 1957 للحصول على مساعدات إنسانية لفائدة اللاجئين من الهلال الأحمر التركي.

❖ اسبانيا لـ جبهة التحرير الوطني:

تميز موقف مدريد في عهد حكومة الجنرال "فرانكوا" المعزولة نسبا غرب أوروبا تعاطف ضمن منذ البداية وتجسد ذلك بعض الطرف عن نشأ الجبهة بالريف الاسباني وعلى أرض اسبانيا في حد ذاتها وفي ظل هذه الظروف الموالية أنشأ محمد خيضر رفقة مهدي ومحمد يوسفي تمثالا شبه سري في العاصمة الاسبانية ثم تحول في 1957 تمثيلا شبه رسمي بتعين المناضل "الحواس بوقادوم" بعد أن عادت رئاسة الوفد الخارجي الى الدكتور دباغين[3].

[1] محمد عباس: مرجع سابق، ص311.

[2] نفس المرجع، ص312-313.

[3] محمد عباس: مرجع سابق، ص317.

- **إيطاليا:**

تميز الموقف الإيطالي بنوع من التحفظ بغض الطرف عن تحركات الجبهة الى حد ما هذا الموقف المزدوج مثلا في مطلع سبتمبر 1956 عندما أوقفت الشرطة الايطالية الدكتور لمين الداغين بمكار روما مع السماح أعضاء الوفد المرافق له بالدخول، كان الوفد على موعد بالعاصمة الإيطالية مع وفد فرنسا في اطار الاتصالات السرية الي بدأت في ربيع 1956، وقد تعرض كريم بلقاسم في تقرير 5 أوت 1958 الى الموقف الإيطالي بالعبارة التالية «ان روما يصدد تعديل موقفها من القضية الجزائرية».

- **الدول الاسكندنافية:**

1957 قامت الجبهة ببعث عبد الرحمان كيان في جولة استطلاعية لبلدان بحر البلطيق (فلندا– النرويج– السويد– الدنمارك) من خلال زيارته وجود:

- التعاطف الجيد مع القضية الجزائرية وفي هذه البلدان مع بعض التحفظ في الدنمارك.
- مواصلة المساعي اتجاه هذه البلدان والتفكير في احتمال فتح مكتب للجبهة ستوكهولم (السويد).

اشتغل الوفد جولته يهلسنكي (فلندا) حيث وجد أن السفارة الفرنسية مهدت للزيارة بطرقتها الخاصة بممارسة ضغوط اقتصادية على نقاط حساسة من المبادلات الثنائية لذا لمس الوفد بعض لمس الوفد التحفظ على الصعيد الرسمي كان الاستقبال مشجعا في ستوكهولم اذ عقد وفد الجبهة جلسة علم حقيقية بوزارة قسم افريقيا توجت ببلاغ صحفي في الوزارة كما عقد الوفد باسلو (النرويج) جلسة عمل مماثلة بوزارة الخارجية استغرقت أكثر من ساعتين كذلك كوبنهاغن

(الدنمارك) اتصالات متعددة ومفيدة هذه المرة ولو أن الاستقبال بوزارة الخارجية تم على مستوى التشريفات فقط[1].

- في نهاية 1957 عنبت الجبهة الكاتب "محمد الشريف الساحلي" لمواصلة العمل في البلدان الإسكندنافية وقد اتخذ الكاتب من ستوكهولم *** لأداء مهمته فقد أرسل مقالا حول القضية الجزائرية الى صحيفة الحزب الاجتماعي الديمقراطي فنشرته مرفوقا بتعقيب يتضمن قنصلا ما جاء فيه، وكان ممثل الجبهة فقد تلقى قبل *** من نفس الحزب كمساعدة فسارع بإعادته موضحا "ان الجبهة بحاجة الى تعاطفهم لا الى مالكم" وقد اتمرت المساعي نح البلدان الاسكندنافية[2].

❖ البلدان الأوروبية والأمريكية

- **البلدان الأمريكية:**

كان القادة مقتنعين تمام أنه لولا الدعم الأمريكي البريطاني عسكريا ودبلوماسيا لفرنسا لما استطاعت فرنسا الصمود أكثر من أربع سنوات بالنظر الى تكاليف لحرب الباهظة وأعبائها الثقيلة ويذهب كريم بلقاسم في الصور الى حد وضع الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بعد فرنسا من حيث درج المسؤولية في هذا الصدد الى حد وضع الولايات المتحدة في المرتبة **** بعد فرنسا من حيث درجة المسؤولية على ما يعاني الشهب الجزائري «ورغم الوفاء الرسمي لكل من واشنطن ولندن لمواقف فرنسا توجت جبهة التحرير الوطني وال الإي العام في هذين البلدين ومحاولة التأثير فيه»[3].

[1] محمد عباس: مرجع سابق، ص ص 319-320.

[2] نفس المرجع، ص321

[3] نفس المرجع، ص310-311.

- **أمريكيا اللاتينية لج.ت.و:**

اتجهت ج.ت.و في معركتها الدبلوماسية نحو أمريكيا اللاتينية فقد جندت لها عشية الدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأم المتحدة شخصين هما فرحات عباس وعبد الرحمان كيوان اللذان التحقا رسميا بالوفد الخارجي في أفريل 1956[1]، فقام الوفد بهذه الزيارة التي شملت عشرة دول من سبتمبر الى أكتوبر في نفس السنة بفضل مساعدة سوريا التي منحتها جوزات سفر دبلوماسية ومكنته من الاتصال بالجاليات العربية، وبفضل مصر كذلك ساهمت سفارتها توفير التغطية الإعلامية اللازمة للزيارات فكانت مشاركة الجاليات العربية حاسمة في نجاح الزيارة[2]، على هامش اللقاءات الرسمية التي كان الوفد يختتمها بتقديم مذكرة الى الحكومات حول المسألة الجزائرية بمختلف أبعادها وكان الوفد يجري اتصالات موازية بقيادة الأحزاب والنقابات والجمعيات والسلك الديني ويعقد مؤتمرات صحفية وظهرت نتائج هذه الزيارة في أشغال الدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم اذ صوت أغبية البلدان التي زارها الوفد لصالح تسجيل ومناقشة المسألة الجزائرية[3].

[1] عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي،.... مرجع سابق

[2] محمد عباس: مرجع سابق، ص 323.

[3] نفس المرجع: ص ص 323-324.

المبحث الثاني: النشاط الخارجي للثورة أثناء فترة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

بعد تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية طرح رئيسها فرحات عباس في نفس السياق «ان إخواننا يقفون وراءنا بدون تحفظ وإذا كان بين الأشقاء دين الاعتراف بالجميل فان دين الجزائريين كبيرا جدا نحو إخوانهم العرب»[1].

- **باتجاه المرغب العربي والافريقية:**

يعد البعد المغاربي أساسا ثابتا من ثواب الثورة الجزائرية الذي أكدت عليه ج.ت.و ومن خلال أدبياتها خاصة ووثيقتها الهامتين بيان أول نوفمبر ووثيقة الصومام 1954 أكدت على أنها تسعى الى تحقيق وحدة المغرب العربي لذا اعتبرت أن تتمين العلاقات المغاربية يعد من أهداف الثورة الجزائرية[2]، لم يمضي شهران على تأسيس ح.م.ج تأزمت العلاقات مع الحكومة الفرنسية بشكل جاء نتيجة الضغوطات التي استهدفت الوجود الجزائري بالتراب التونسي[3]، جاءت هذه الضغوطات ي شكل عراقيل لعبور السلاح بل وقت العملية أحيانا فضلا عن مداهمة مقرات جيش ج.و وهذا ما أكده تصريح كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة والذي ورد فيه «ان وضعيتنا العسكرية حد متردية فالضغوط التونسية لم يسبق لها مثيل فمنذ سنة أشهر لم يعد بمقدورنا ادخال الأسلحة الى التراب التونسي، التونسيون يردون لعب دور الوسيط بالضغط علينا بمساعدة الأمريكيين أما المغاربة فانهم يلومونا على استقرارنا في تونس، يجب أن نقول لهؤلاء أولئك اذا أردتم لعب دور الوساطة أعطونا الأسلحة....»[4].

---

[1] محمد عباس

[2] عمر بوضربة، تطور النشاط دبلوماسي

[3] محمد عباس،

[4] عمر بوضربة: نفس المرجع، ص320-321.

لقد شهدت سنة 1960 تحسنا تدريجيا في علاقات الحكومة المؤقتة نظريتها التونسية والملاحظ في هذا الجانب ان الطرف الجزائري حاول باستمرار إقامة علاقات مع حكومة التونسية على مبدأ حليف لا وسيط ردا على محاولات بورقيبة طرح نفسه وسيط بين الجانب الجزائري والفرنسي.

أنا العلاقات مع المغرب قدم عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات العامة في الفاتح أكتوبر 1958 تقرير الرئيس الحكومة المؤقتة سجل فيه جملة من الملاحظات والحقائق نؤكد أن حال الثورة بالأراضي المغربية أسؤا وأخطر منها.

والملاحظات المذكورة:

- التأكد على وضع محرج بصفة عامة ازدد مؤتمر طنجة وعودة ديغول الذي لا يخفي مساعيه لخنق الثورة الجزائرية باستعمال التراب المغاربي كقاعدة عدوان على الجزائر[1].
- ان السلطات المغاربية ترفض اللاجئين الجزائريين.
- ان القوات المغربية احتلت بعض المنافذ الطبيعية على حدود البلدين كمعبر *** بشار لمضايقة تحركات وحدات جيش التحرير الوطني وعملية الامداد بالداخل، بالإضافة للمطالبة المغرب بجزء هام من الصحراء الجزائرية والتي عبر عنها زعيم حزب الاستقلال علال الفاسي بقوله «ان أحسن دعم لأسقاءنا الجزائريين أن يستعيد المغرب أرضيه الصحراوية التي ضمت الى الجزائر» ولحسن الحظ أن المشاكل مع السلطات المغاربية كانت تطرح بين الفترة والأخرى سواء على مستوى البعثة الحكومة أو على مستوى الحكومة نفسها بالاتصال المباشر مع الجهات المغاربية، ومن الاجتماعات التي أحدثت انفراج في العلاقات بين الجانبين هو اللقاء بالملك محمد الخامس في ماي 1960، وقد

[1] محمد عباس: مرجع سابق، ص ص 578-579.

عبر عن حسن نية الرباط وذلك بإلاغلق القضية القنصلية الفرنسية لكل من وحدة وبوعرفة[1]، في مذكرة بتاريخ 11 مارس اقترح وزير الخارجية كرين بلقاسم مواجهة الموقف على الصعيد المغاربي بحملة من الإجراءات ومنها:

- الضغط على مستويين بالمطالبة بتطبيق توصيات مؤتمر طنجة بعد عامين وتحسين الشعبين التونسي والمغاربي للتعبير عن تضامنها أكثر فأكثر من جهة ثانية.
- الترغيب عن طريق التلويج بالاستعمال المشترك لثروات الصحراوية بعد الاستقلال.
- الاستدراج بخلق وضعيات يمكن أن تؤدي الى التدخل الفرنسي وتدويل القضية الجزائرية[2]

على عكس المملكة المغاربية ساندت ليبيا بقيادة "ادريس السنوسي" الثرة الجزائرية التحررية، حيث اتسمت علاقاتها بالثورة بالتميز والحوية، اذ شكلت ليبيا معبرا آمنا للأسلحة من ميناء مطروح المصري واليت ييتم انقلها بعد التراب الليبي إضافة الى ذلك قد دعم الملك ادريس السنوسي الثورة ماديا ومعنويا ولم يحاول التأثير على القيادة بممارسة الضغط على جهازها التنفيذي ممثلة في الحكومة المؤقتة وهو ما يفسر احتضان طرابلس لثلاث مؤتمرات للمجلس الوطني للثورة الجزائرية دورة 196 ودرة أوت 1961 ودورة 1962[3].

[1] محمد عباس: مرجع نفسه، ص580.

[2] المرجع نفسه: ص581.

[3] عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي لثورة، مرجع سابق، ص324.

نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائر باتجاه المشرق العربي:

كان رهان السياسة الخارجية لـ حجم مبنيا على ثقل وزن المجموعة العربية وردود فعل في اطار الكتلة الافرو آسيوية، ومنها الى المنير الأعلى لهيئة الأمم المتحدة فيضل العمل المنسق الذي قامت به الدول العربية رفقة الدول العربية اقترحت القضية الجزائرية لتسجيل في جدول اشغال الجمعية العامة سنة 1955 ورغم فشله فقد نجحت في الدورة الموالية 1956، وكان النجاح أكبر سنة 1957[1]، لذا فقد عمدت الحكومة المؤقتة في علاقاتها مع الدول العربية انتهاج سياسة قامت على أساس:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.
- الحذر من سياسة التحالفات في ظل انتشار القومية العربية.
- الارتكاز على الحضور الدبلوماسي العربي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لكسب التأييد ومساندة المنظمات والشخصيات الفاعلة والتأثير على الرأي العام للضغط على الحكومات العربية[2].

باتجاه الجمهورية العربية المتحدة (مصر سوريا):

كان لمصر مساهمة فعالة في نضال شعوب المغرب العربي بإنشائها المكتب تحرير المغرب العربي الذي اعتبر تجمعا للحركات الوطنية الاستقلالية في الجزائر مما مكن بعثة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومن بعدها النشاط الخارجي باتجاه الدول العربية والافر آسيوية والاتجاه الأوروبي، وذلك بالسماح للجبهة لإذاعة بيان أول نوفمبر عبر إذاعة صوت

[1] عمر بوضرربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي 1960، دار الحكة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص147.

[2] عمر بوضرربة: النشاط الدبلوماسي ... نفس المرجع، ص147-148.

الغرب والنشاط الدعائي لصالح القضية الجزائرية بالإضافة الى الدعم المادي والمتمثل في امداد وحدات جيش التحرير الوطني بالذخيرة والأسلحة[1].

عند الإعلان عن قيام حكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تجلي الدعم السوري وتلمسري بالاعتراف بها وتوفير كل الإمكانيات المادية لمقر الحكومة وفي نفس السياق اتجهت سوريا حيث تبنت أطروحات الحكومة المؤقتة بالإضافة الى الدعم المادي الذي قدمته للثورة الجزائرية، ويعتبر مكتب دمشق من أقدم المكاتب الجهة ويعد هذا المكتب بمثابة قاعدة خلفية غير مرئية كان يقوم بالنشاط الدعائي سريا ويسعى لنقل الأسلحة نحو الجزائري وتكوين الطلبة الجزائريين في المدارس العسكرية[2].

باتجاه العراق:

كان مساعدات مالية في العهد الملكي للنوري السعيد ب 58100 دينار عراقي وارتفع هذا الدعم في العهد الجمهوري 1958 الى 2000.000دينارا وقدم العراق شحنات من السلاح لجيش التحرر وخصص مناصب للطلبة الجزائريين يضاف الى ذلك سعي العراق للمساهمة في تدويل القضية الجزائرية بفضل تصويتها، كما تعتبر العراق أول دولة تعترف بالحكومة المؤقتة وساعد هذا التوجه الوفد الخارجي بتحديد نشاطها الدبلوماسي حيث أرسلت وفد الى بغداد قصد تهنئة المسؤولين العراقيين من جهة وطلب الدعم المادي والمعنوي للقضية الجزائرية من جهة أخرى فباردت الحكومة للجمهورية العراقية بمقاطعة المعاملات الاقتصادية مع فرنسا وطلب

[1] عمر بوضرربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة... مرجع سابق، ص149

[2] أحمد مسعود سيد علي: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيمها (1960-1961)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002، ص80.

العراق وبإدراج موضوع منع الاستيراد من فرنسا في جدول أعمال المجلس الاقتصادي للجامعة[1]أ ساعد هذا الدعم العراقي المطلق الذي هو دعم شرط دعم اللامشروط للجزائر في تثبيت العلاقات بين الشعبين وقام رئيس ح.ج.م بزيارة العراق في 21 أفريل 1959 واستقبل من طرف رئيس الجمهورية العراقية عبد الكريم بلقاسم، وكل اللقاء بصدور بيان مشترك يدل على تأييد العراق في تقرير مصيرها ومواصلة الدعم بالسلاح والمال للثورة الجزائرية، كما قام بن بلة في 5 أفريل 1962 بزيارة بغداد على رأس الوفد الجزائري طلبا الدعم المادي والمعنوي للجزائر ليل استقلالها وشاكرا الحكومة العراقية على كل مجهوداتها من أجل نصرة الجزائر، وتكللت هذه الزيارة بقرار تأسيس سفارة للعراق بالجزائر قور اعلان استقلالها وهذا ما حدث بتاريخ 5 جويلية 1962[2]، كذلك علاقتها مع الأردن كان طابعها ودي وكان لها مكتب بعمان على رأسه السيد "عبد الرحمان بن العقو" كذلك مع لبنان لكن النفوذ الفرنسي كان متغلغل لدي الأوساط السياسية في لبنان أما مع دول الخليج العربي كانت مقتصر على المملكة السعودية كان لاه مكتب ترأسه عباس الشيخ الحسين.

- **نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتجاه الدول الافرو آسيوية:**

1) البلدان الافريقية:

كان تصريح لرئيس ح.ج.م فرحات عباس وراءيا افريقيا الحرة افريقيا قمة أكراني[3]ن فكان التضمن وكتفت الاتصالات بحضور التجمعات الافريقية واستغلالها في التعريف بالقضية الجزائرية حضرت ندوة شعوب افريقيا *** في ديسمبر 1958 حضرها أحمد بومنجل والندوة

[1] مريم الصغير: موقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص ص265-266.

[2] مريم الصغير: مرجع سابق، ص ص267-268.

[3] المجتهد: ع34 أكتوبر 1958، ص7.

الثالثة لشعوب المستقلة لإفريقيا في مارس 1961 لكن النشاط الدبلوماسي اتجاه إفريقيا كان متأخرا مقارنة مع آسيا لأن معظم دول افريقيا كانت وافعت تحت *** الاستعمار.

- **نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتجاه دول آسيا:**

كانت منذ الانطلاقة لج.ت.و باندلاع الثورة مساندة خاصة الدول المسلمة مثل أندونسيا وغير مسلمة مثل بورما لكن جرى التوسع والانطلاق نحو الهند والسيلات وحتى الدول الخاصة للنفوذ الأمريكي على غرار اليابان[1] على غرار اليابان.

بعد تأسيس لحكومة الجزائرية المؤقتة ظهرت ضرورة تعين بعثات أو مندوبين دائمين في بلدان مثل الهند والفلبين واليابان فضلا على البعثات السابقة في أندونيسيا خاصة وكان التركيز مطلع 1959 على بلدين:

- أندونيسيا لتعزيز أواصر التضامن وروفع حجم الدعم المادي.
- والهند في محاولة كسب اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة وبالتالي التأثير على مواقف بلدان أخرى.

نحو الدول الاشتراكية:

1) الاتحاد السوفياتي:

كان في البداية موقف الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشكر في المرحلة الأولى من عمر غامض ومتردد لكن في اطار التطورات والصراع مع العالم الغربي، وقد استعلت فرنسا في البداية هذا لغموض وهذا التمرد لصالحها فبعدما ذاع صوت الثورة وتطور نشاطها الدبلوماسي بواسطة الحكومة ج.م.ج.ح قامت بكتيف اتصالات بعثات الى السفارة السوفياتية والدول الغربية، فتغير

[1] محمد عباس: مرجع سابق، ص563

موقف السوفياتي بداية من 1958 وبدأ الاهتمام بالقضية الجزائرية لتقديم الدعم المادي لقد زاد يوسف بن خدة موسكو في 13 أكتوبر 1959 ولتقي بالأمين العام للحزب السوفياتي وطلب الساعدة والامداد للثورة الجزائرية ولكن الدعم لم تعترف ا.س بالـ ح.ج.م رسميا الا سنة 1960 ويمكن اعتبار هذا الاعتراف المتأخر هو مواكبة للتطورات الإيجابية للقضية الجزائرية خاصة مع ظهور بوادر حل القضية الجزائرية من خلال قرارات الأهمية والشروع في أول مفاوضات رسمية بين وفد الحكومة المؤقتة ووفد الحكومة الفرنسية[1].

- **نحو الصين:**

كان الاتصال في مؤتمر باندونغ 1955 لكن العلاقات الرسمية أطلقت 1958 بعد انشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة واعتراف الصين بها يوم 22 سبتمبر 1958 فحص "شون لاي" رئيس الوزراء الصيني بحديث الى جريدة المجاهد، ثم تطورت العلاقات بزيارات متكررة من 1958 حتى 1961 زيارة ديسمبر 1958 لح.ج.م وفد مكون من بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية، محمود الشريف، وزير التسليح، سعد دحلب وزير الاعلام، وكان بن خدة يترأس الوفد وتقابل الوفد مع الرئيس الكوري "كيم ابل سونغ"[2] الذي أكد له "ان لا خيار سوى الكفاح حتى انصر بجميع الوسائل مهما كانت التكاليف كما قابل رئس جمهورية منغوليا فكان الوفد حوار طويل مع "تشان بي"، أثار خلاله بن خدة تصريح ديغول حول تقرير المصير في 126 سبتمبر الماضي ومدى تواصل الدعم الصيني اذ استمرت الحرب مدة طويلة وكان جواب "تشان بي" كثيرا من التشجيع من خلال تصريحه: «ان السياسة التي تنتجها الحكومة المؤقتة بمواصلة المقاومة ورفع قدراتها العسكرية وتكثيف العمليات» ونصح من جهة أخرى بالاستمرار على نهج

[1] محمد عباس: مرجع سابق، ص564.

[2] سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، دحلب للطباعة، الجزائر، 2007، ص 5

حرب العصابات التي تعني الانتشار السريع[1]، بخصوص المساعدات الملموسة فان "تشان بي" من الجانب الصيني مستعدا للبحثها حالا مع الوفد أو مع وفد قادم أو غير سفرات الصين في كل من تونس والمغرب وكان الدعم العسكري الصيني هاما الى درجة أن صحيفة «نيويورك تايمز» ذهبت في عددها 22 أفريل 1959 الى القول بأن الحكومة المؤقتة أبرمت مع بكين صفقة أسلحة ب 25 مليون دولار.[2]

وتوطدت العلاقات الجزائرية الصينية أكثر خلال سنة 1960 وما يؤكد ذلك الزيارات التي قام كريم بلقاسم لعد أن أصبح وزير الخارجية وعبد الحفيظ بوصوف 1960 ماي الى لكين وموسكو، كما قام بلقاسم وفرحات عباس وبن طوبال وأحمد بومنجل الى زيارة أخرى الى الصين ابن حظي بمقابلة الزعيم "ماوتسى تونغ" الذي عبر عن قناعته بأن الجزائر ستحصل على الاستقلال وخلال هذه الزيارة اغتنم الوفد فرصه وجوده بالمنطقة لبروز كل من كوريا الشمالية ولفيتنام الشمالية حيث استقبل لحفاوة من الرئيس "كيم ايل سونغ" "هوشي منه" فقال الفيتنامي للوفد "أن مساعدتنا مجرد قطرة لكنها قطرة مفيدة" واجتمع الوقد بالقائد "جياب" معركة ديان بيان فو الذي نصح بالحفاظ على وحدة الصف والاعتماد على الشعب لتحقيق النصر[3].

- **يوغسلافيا:**

[1] محمد عباس: مرجع سابق، ص597.

[2] محمد عباس: مرجع، ص597.

[3] محمد عباس، مرجع سابق، ص598.

بدعوة من الحكومة اليوغسلافية قام وفد حكومي جزائري برئاسة فرحات عباس بزيارة يوغسلافيا في 6 جوان 1959 امتدت الزيارة الى غاية 12 جوان 1959 وفي اليوم الأخير من الزيارة نشر بلاغ سوفياتي جزائري يعبر عن تضامن من يوغسلافيا حكومة وشعبا مع الشعب الجزائري[1].

- وعلى الرغم من هذه الزيارات والدعم المادي للثورة لم يكن للحكومة اليوغسلافية اعترافا رسميا بالحكومة الجزائرية الا سنة 1961 خلال زيارة فرحات عباس ليوغسلافيا حيث اتفق على مضاعفة الدعم المادي للثورة الجزائرية وسبل عمليات الامداد[2] وتوج هذا الاتفاق بالاعتراف بأن ح.م.ج.ج في بلاغ مشترك جاء في أفريل 1961 «ان الرئيس الجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية» "جوزيف بروزتيتو" ورئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس قد تقابلا بتونس على متن باخرة في الثاني عشر من أفريل 1961....»[3] ولم تترك الدبلوماسية سعيها الحثيث نحو حكومات الديمقراطيات الشعبية لكسب دعمه وتعاطفها فتوالت الزيارات التي قادها أحمد فرانسيس الى تشيكوسلوفاكيا في 14 مارس 1961 توجت بعقد اتفاق خاص بالدعم المادي للثورة التحريرية مع نائب رئيس الوزراء التشكي "كريسير" تم التوقيع على الدعم العسكري، وفي نفس الاطار واصل السيد فرانسيس زيارته الى بلغاريا في 26 مارس 1961 حيث استقبله نائب رئيس الوزراء السيد "جيفيكوف جيفيك" حيث تم الاتفاق على تخصيص دعم مادي للثورة التحريرية قدرت ب 520000 دولار أمريكي[4].
- **اتجاه البلدان الأوروبية الأمريكية:**

[1] محمد لبجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص158.

[2] عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة...، كرجع سابق، ص168.

[3] محمد عباس: مرجع نفسه، ص 599.

[4] محمد عباس: مرجع سابق، ص600.

1- الولايات المتحدة الأمريكية:

كان موقف الولايات الأمريكية موقفا عدائيا تجاه الثورة الجزائرية وتمثل في دعمه اللامشروط لفرنسا التي تعتبر بالنسبة لها شريكا وحليفا استراتيجي خاص في اطار منظمة الحلق الأطلسي ووجدت فرنسا حليفا لمنع تسجيل القضية الجزائرية ي جدول أعمال الجمعية العامة لذا سعت ج.ت.و الى محاولات كسب بعض الشخصيات الأمريكية مثل "جون كيندي" الذي صرح أمام كجلس الشيوخ ودعا بضرورة تفكير الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة وضع حد للحرب في الجزائر سعيا منها لإحداث تحول في الموقف الأمريكي ومنه إقناعه بالضغط على الحكومة الفرنسية ضمن استراتيجية الساعية لعزل فرنسا عن حلفاء الطبيعيين[1].

كما شمل نشاط مكتب نيويورك العمل على كسب تأييد النقابات العمالية والطلابية للتأثير على الإي العام الأمريكي وعملت على استغلال العلاقات الحسنة التي تربطها ببعض الدول العربية بغرض تطور الموقف الأمريكي عن طريق حث الحكومات العربية على التدخل لدى السفراء الأمريكيين، والحقيقة أن هذا النشاط المكثف للحكومة وتغير بعض المعطيات الدولية أدى الى تغير الموقف الأمريكي تدريجيا اذ أصبحت ترى أن سياسة فرنسا تهدد مصالحها ومصالح العرب اذا استمرت في المقابل سعي الاتحاد السوفياتي لتنبي "كفاح الشعوب " وبالتالي أكدت الاشتراكية في الدول العربية[2].

2- نحو بلدان أمريكيا اللاتينية:

كانت هذه الدول واقعة تحت النفود الأمريكي فكانت بذلك تميل حيث تميل واشنطن في الجمعية العامة للأمو المتحدة، فكانت لجنة التنسيق والتنفيذ قد شنت الاتصالات ببلدان أخرى

[1] عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية، مرجع سابق، ص168.

[2] نفس المرجع، ص169.

وسط جنوب القارة في خريف 1956 حيث لقي الوفد الجزائري برئاسة فلاحات عباس استقبالات حارة من الجلسات العربية خاصة بفضل مساعدة السفارات المصرية والسورية، وكان لهذه الجولة في صدى في الأمم المتحدة بمساندة بعض البلدان لتسجيل القضية الجزائرية وامتناع البعض عن التصويت أثناء عرض اللوائح الخاصة بالقضية الجزائرية وامتناع البعض عن التصويت أثناء عرض اللوائح الخاصة بالقضية على الجمعية العامة[1]، لكن توقفت معظم الدول لبلدان أمريكيا اللاتينية عن علاقتها بالقضية الجزائرية لهذا سعت وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة في تنظيم نشاطها الدبلوماسي كما ارتكز تحرك ح.م.ج.ج. في المنطقة على شخصيات من أصول عربية أعلنت عن تعاطفها مع القضية الجزائرية واستعدادها لتأسيس لجان ومكاتب خارجية للجبهة من بين هذه الشخصيات فاتيح آغابو عياد في البرازيل أصبح مراسلا لمكتب نيويورك بريودي جانيرو البرازيلية وعمر بوميغيرا في العاصمة الشيلية سانتاغو[2].

- **نحو البلدان الغربية:**

هو اتجاه نحو الدول المجاورة لفرنسا مثل اسبانيا، إيطاليا، ألمانيا قصد عزل فرنسا عنها وزعزعة وضرب الروابط المشتبهة التي تجمع دول الحلف بفرنسا مما يؤدي الى أضعاف موقفها دوليا وتسهيل تدويل القضية الجزائرية بإخراجها من الإطار الفرنسي الى الإطار الدولي[3].

ففي 18 جانفي 1959 ركزت ح.ج.ج.م. على اسبانيا بفضل التواطؤ الضمن لحكومة الجنرال فرانكوا ثم إيطاليا، وهذا بفضل الحزب الشيوعي الذي ساند القضية الجزائرية وكان لها

[1] محمد عباس: مرجع سابق، ص609.

[2] عم بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص172.

[3] عمر بوضربة: نفس المرجع، ص 183.

علاقات وثيقة بشخصيات مسيحية مثل "اذريكوماتيكي" المدير لعام لشركة المحروقات لكن الموقف الرسمي لإيطاليا حافظ على وفاءه لفرنسا كذلك موقف ألمانيا الاتحادي لكن كان هناك تعاطف من قبل بعض المنظمات والنقابات واستفادة "ج.ت.و" من حياد سويسرا واقتنعت بعض المسؤولين للعب دور الوساطة بين ح.م.ج.ج وباريس، أما بريطانيا لم تعترف بالمكتب ج.ت التحرير لأنه لا يمحل وثائق الإقامة لكن تم إجراءات بتسوية وضعية السيد "محمد كلو" بمساعدة شخصيات بريطانية خلال 1960-1961 فكلفه بن خدة شرعية تمثل الثورة.

الفصل الثالث: ادراج القضية الجزائرية للمناقشة في هيئة الامم المتحدة مع ترجمة لقرارات هيئة الامم المتحدة

الفصل الثالث: ادراج القضية الجزائرية للمناقشة في هيئة الامم المتحدة مع ترجمة لقرارات هيئة الامم المتحدة

المبحث الأول: دورة (10.11.12) ترجمة لقرارات هيئة الامم المتحدة

المبحث الثاني: دورة (13.14.15.16) ترجمة لقرارات هيئة الامم المتحدة

الفصل الثالث: ادراج القضية الجزائرية للمناقشة في هيئة الامم المتحدة مع ترجمة لقرارات هيئة الامم المتحدة

المبحث الأول: دورات القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة (10+12-13)

إن المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ فتح أمامها باب المشاركة في الدورة العاشرة للأمم المتحدة في سبتمبر 1955 لدحض فكرة أن الجزائر أرض فرنسية لدحض فكرة أن الجزائر أرض فرنسية تم توجيه رسالة إلى الإميل العام للأمم المتحدة من قبل ممثلي دول الإفرو آسيوية ثم طلب إدراج وتسجيل القضية.

الدورة العاشرة: 20 سبتمبر- 20 ديسمبر 1955 تعرض هذه الدور حول إشكالية هل يتم تسجيل القضية الجزائرية إذ تؤمن الجبهة بأهمية شرعية العمل الثوري الذي يقوم به الشعب الجزائري دفاعا عن بلده من أجل التخلص من الاستعمار.

ففي 26 جويلية تقدمت 14 دولة أفريقية أسيوية لمذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تطالب فيها تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة المجمع عقدها في سبتمبر من نفس السنة.[1]

وقد استندت الدول الموقعة في المذكرة إلى القرار 637 من ميثاق الأمم المتحدة والذي يؤكد على حق تقرير المصير كشرط مسبق وأساسي للتمتع بجميع الحقوق الأساسية[2]، ولقد قام الأمين العام وفقا للإجراءات المعمول بها داخل هيئة الأمم المتحدة بتحويل المذكرة إلى اللجنة التوجيهية العامة لدراستها والبث فيها، أوصت بعد إدراج القناة في جدول أعمال الجمعية بأغلبية 8 أوات مقابل 5 وامتناع اثنين.[3]

ثم في 27 سبتمبر جرى تصوت 28 صوتا مقابل 27 صوتا وامتناع 25 عن التصويت.

[1] خيري حماد، ص 396.
[2] جردة المقومة، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، عدد 9 جانفي 1958.
[3] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن 18-19م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد المؤسسة لوطنية للنشر والإشهار الجزائر، ص 204.

وقد أثار هذا القرار غضب وحقد الوفد الفرنسي الذي كان يرأسه كرستيان بينو وقد احتاجه على ما ادعاه بتدخل المنظمة الدولية في الشؤون الفرنسية الداخلية وقرر عدم المشاركة.

عرف المندوب الفرنسي في هذه الدورة كيف يستغل مهارته، فحاولت فرنسا مندوبها في الأمم المتحدة وبدوافع استعمارية إنكار حق الشعوب في المساواة وفي تقرير المصير من قبل المندوب الفرنسي والتقليل من هذا.

لكن الثورة منذ البداية كانت ناجحة في دبلوماسيتها رغم حداثة اندلاع الثورة الجزائرية.

واستخلصت جبهة التحرير من التجربة للدورة العاشرة أن تدويل القضية على مستوى الأمم المتحدة.

لبد أن تتوفر كفاءات وآليات لأداء المهمة على أحسن وجه وفي ظل هذه الظروف لجأت فرنسا إلى اختلاف حوادث لتحويل الاهتمام المتزايد من طرف الدول بالقضية الجزائري حيث طلست في 25 /10 تسجيل شكوى ضد مصر في جدول اجتماعات مجلس الأمن- على إثر حادث إيقاف 1956 الباخرة " أتوس" بحجة أن هذه الأخيرة تحمل شحنات كبيرة من الأسلحة والعتاد الحربي القادم من مصر ومن الثوار الجزائريين، وقد استجاب مجلس الأمن لهذه الشكوى لكن لم يبحث فيها، بسبب انشغاله في هذا التاريخ بقضية العدوان الثلاثي على مصر، ومن هنا يبدو أن قصة الباخرة كانت من الأسباب التي اتخذتها فرنسا كدريعة لتبرير عدوانها.[1]

الدورة العاشرة: ترجمة لقرارات المتخذة بناء على تقارير اللجنة الأولى

909 (دورة 10) مسألة الجزائر

إن الجمعية العامة

[1] خيري حماد، مرجع سابق، ص 398.

تقرر أن لا تمضي في النظر في البند للموضوع بعنوان " مسألة الجزائر" ولذلك تعتبر أنها لم تعد مكلفة ببحث هذا البند المدرج في جدول أعمال دورتها العاشرة رقم 548:5 نوفمبر 1955.

910. دورة (10) (أ) لجنة الأمم المتحدة لتوحيد كوريا وإنعاشها.

أن الجمعية العامة

وقد أحاطت علما بتقرير [1]لجنة الأمم المتحدة لتوحيد كوريا وإنعاشها، الذي تم توقيفه في سيول في كوريا في 7 سبتمبر 1955.

إذ تشير إلى الجمعية في قرارها 811 (دورة 09) الذي اتخذته في 11 ديسمبر 1954 وقد أعربت عن معرض موافقتها على التقرير.[2]

الدول الخمس عشر المشتركة في مؤتمر جنيف بالنيابة عن الأمم المتحدة تكون كوريا موحدة ومستقلة وديمقراطية في ظل نظام نيابي للحكم وإتمام ذلك بالوسائل السلمية.

وكذلك في سبيل إعادة السلم والأمن الدوليين إلى المنطقة وإذ تلاحظ أن الفقرة 62 من إيقاف الهدنة [3] المؤرخ في 27 سبتمبر 1953 تنص على أن يظل الاتفاق ملائم بشأن التسوية السلمية على مستوى سياسي بين الطرفين.

1) تؤكد نيتها في مواصلات البحث عن حل مبكر للمسألة الكورية وفقا لأغراض أ.م.
2) وتحث على بذل المجهود المتواصلة لحقيق هذه الأغراض.

[1] المحاضر السرمية للجمعة العامة، الدورة العاشرة، الملحق رقم 13 جع/ 4729.
[2] المرجع الأخير، الدورة التاسعة، الملاحق، البند 17 مع جدول الأعمال، الوثيقة جع/2786.
[3] المحاضر الرسمية لمجل الأمن، السنة الثانية، سبتمبر 1953.

3) وتطلب إلى الأمين العام وضع المسألة الكورية في جدول الأعمال المؤقتة للدورة الحادية عشر للجمعية العامة.

2- الدورة (11) الحادية عشر

- تم مواصلة جهود الدول الإفرو آسيوية لعرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة.

بدأت مناقشة القضية الجزائرية في 4 فيفري 1957 ففي الفاتح من نوفمبر 1956 تقدمت 15 دولة إفريقية أسوية لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للأمم المتحدة.[1]

ووفقا للمادة 20 من النظام العملي فقد أرفقت هذا الطلب مذكرة احتوت على حاله الاعتقالات الجماعية، مصادرة الصحف، وأقرت على أهمية تقرير المصير في هيئة الأمم المتحدة، مذكرة بالقرار 638 المتخذة بالأغلبية الساحقة في الجمعية العامة، مؤكد أن ذلك الحق سابق للتمتع بكل الحقوق الأساسية وطلب من الأمم المتحدة كمؤسسة دولية تتحمل مسؤولياتها لوضع حد للممارسات الاستعمارية بالجزائر.[2]

- فكان العدوان الثلاثي على مصر، ومدى ارتباطه بالقضية الجزائرية لإسكات المقاومة في الجزائر عن طريق هذا العدوان.

لكن الاتحاد السوفياتي أثر فيه هذا العدوان من الدول الاستعمارية الغربية.

لقد توالت الأحداث من اختطاف طائرة الزعماء الخمسة، هذه الأحداث عطت تطور القضية الجزائرية من قبل الجمعية العامة، حيث أوصي مكتب مجلس الجمعية بناءا على طلب تقدمت

[1] جريدة الجاهد:عدد 10.
[2] تطور القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، جريدة المقاومة، عدد 15، 12 جانفي 1959

به الكتلة الإفرو آسيوية في آخر شهر سبتمبر بتسجيل القضية الجزائرية دون مناقشتها يوم 15 نوفمبر 1956.[1]

- كانت فرنسا تعرض مشاريع الإصلاحات 9 جانفي 1957 خاصة بعد تولي " عني موليه" رئاسة الحكومة الاشتراكية، وتقدمه لاقتراحات إيقاف القتال، ثم إجراء انتخابات موحدة في غرفة واحدة، ثم إجراء المفاوضات مع أولئك النواب الذين تأتي بهم الانتخابات.

فبعد المداولات خلصت الجمعية العامة إلى توصيتها لفرنسا للوصول إلى حل سلمي ديمقراطي.

عرض بيتو، وزير الخارجية فرنسا أن فرنسا لن تعترف بأهلية منظمة الأمم المتحدة، وأن القضية الجزائرية داخلية وأن الصراع خارج هذه المنظمة الدولية.

ترجمة لقرارات الجمعية العامة في دورة 11.

- **المسألة الجزائرية**

1012- إن الجمعية العامة

وقد استمعت إلى البيانات التي أدلت بها مختلف الوفود وناقشت المسألة الجزائرية، إذ تأخذ بعين الاعتبار الحالة القائمة في الجزار والمسببة لكثير من الآلام والخسائر في الأرواح البشرية.

تعرب عن أملها في يتسني بروح من التعاون إيجاد حل سلمي ديمقراطي عادل بالطرق المناسبة ووفقا لميثاق " ميثاق الأمم المتحدة".

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 306.

الجلسة العامة 654

من 15 فيفري 1957

103 (دورة 11) المسالة القبرصية

- إن الجمعية العامة

وقد نظرت في المسألة القبرصية

إذ تعتقد أن حل هذه المشكلة يتطلب جوا من السلم وحرية التعبير وتعرب عن رغبتها الصادقة في أن يتسنى إيجاد حل سلمي ديمقراطي عادل يتفق ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبدئها.

كما تعرب عن أملها في استئناف المفاوضات وموصلتها.

تحقيق هذه الغاية

الجلسة العامة 660

26 فيفري 1957.

الدورة الثانية عشر:

تأكد من أن فرنسا لديها أي رغبة في تطبيق قرارات الأمم المتحدة لهذا شرعت اللحية السياسية في بحث القضية لجزائرية في 28 نوفمبر 1957 وعرض مشروعات للتصويت، لكن لم يلقي الأغلبية، وهذا ما جعل وزير الخارجية " بينو" يعتبره انتصار للسياسة الفرنسية وللموقف الفرنسي في هيئة الأمم المتحدة.

حيث كتب جريدة لو تريد « أنه من الخطأ أن لا تعتبر هذه النتيجة انتصارا كاملا لنا، حتى ولو أنه لا يوجد من بين 80 دولة الممثلة في الأمم المتحدة إلا 37 دولة تناصر وتؤيدنا... ثم

إنه لا يجب أن نعترف أن عددا بيرا من هذه الدول قد أيدونا وهي لا تعرف إن كنا في هذه المرة سنتمكن من حل الأزمة بأنفسنا».

وذلك رغم أنها تعرف مبلغ الأضرار التي سببتها الحرب الجزائر لاقتصادينا، ولجهود المعسكر الغربي كله.[1]

اعتبرت هيئة الأمم المتحدة القضية الجزائرية قضية دولية تدخل في إطار اختصاصات الأمم المتحدة، بل وتسجلها على أنها مدعاة لقلق الرأي العام الدولي الممثل فيه بالإجماع.

ثم قبول عرض الوساطة المغربية والتونسية في القصبة الجزائرية تسجيل رأي الأمم المتحدة في وسيلة التسوية التي هي المحادثات والتفاوض ثم التأكد على مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة التي يقصد من ورائها حق الشعوب في تقرير المصير، واستقلالها الوطني.[2]

يعد عرض القصة الجزائرية للمرة الثالثة تم في هذه الدورة قبولا المساعي الحميدة بمبادرة بورقيبة رئيس جمهورية تونس وملك المغرب محمد الخامس، وإعطاء لجبهة في المشاركة في المفاوضات، لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، وسجلت القضية لعرض الوساطة.

وتطور القضية الجزائرية بتشكيل حكومة مؤقتة ف 19 سبتمبر 1958.

ترجمة الثانية عشر ترجمة للقرارات لجنة هيئة الأمم المتحدة.

(قرارات الدولة 12) 1984 المسألة الجزائرية[3]

إن الجمعية العامة

[1] جريدة المجاهد، سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم خلفاءها، عدد14- 10- 12- 1957.
[2] نفس المرجع، العدد 14.
[3] قدم مشروع هذا القرار مباشرة في الجلسة العامة واعتمدته الجمعية العامة يعد النظر في تقرير اللجنة الأولى، ولاطلاع نص التقرير راجع المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية عشرة، المرفقان، البند (59)، الوثيقة ج ع/ 3772.

وقد ناقشت المسألة الجزائرية إذ تنشر إلى قرارها رقم 1012 (دورة 11) المتخذ في 15 شباط (فيفري) 1957.

1) تعرب ثانية عن قلقها للحالة القائمة في الجزائر.
2) تحيط علما بعرض المساعي الحميدة التي تقدم بها جلالة الملك لمملكة المغاربية وفخامة رئيس الجمهورية التونسية.
3) تعرب عن رغبتها في إجراء محادثات واستخدام وسائل أخرى للوصول إلى ح، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها.
4) الجلسة العامة 726- ديسمبر 1957.

1236، دورة (à12 – العلاقات السلمية وعلاقات حسن الجواريين الدول

إن الجمعية العامة- إذ تخذ بعين الاعتبار الأهمية العاجلة لتعزيز السلم الدولي وتنمية العلاقات السلمية وعلاقات حسن الجواريين، الدول يصرف النظر عن اختلافاتها أو درجة وطبيعة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعية في كل منها.

إذ تشير إلى أن بين الأهداف الأساسية لميثاق الأمم المتحدة صيانة السلم والأمن الدولتين وإقامة التعاون الودي بين الدول.

الفصل الثالث: ادراج القضية الجزائرية للمناقشة في هيئة الامم المتحدة مع ترجمة لقرارات هيئة الامم المتحدة

المبحث الثاني: دورة (13-14-15-16) ترجمة لقرارات هيئة الأمم المتحدة

الدورة الثانية عشر

في هذه السنة تم تشكيل الحكومة المؤقتة لجبهة التحرير الوطني وبدأت المواجهة بين جبهة التحرير الوطن والحكومة الفرنسية، وسعي فرنسا للحل العسكري.

وعادت القضية الجزائرية من جديد لظهور في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة.

تقدمت 24 دولة إفر آسيوية طلب تسجيل القضية الجزائرية في 16 جويلة 1958، أرفقت هذا الطلب بمذكرة نصت على أن « الحرب ظلت مستمرة في الجزائر *** هوادة متسببة في زيادة الآلام والخسائر في الأرواح البشرية، وليس هناك أي بادرة لوجود حل يتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، بل أن هناك علامات تثير القلق في الأشهر الأخيرة.

تدل على أن الوضعية قد زادت خطورة لأن الحوادث قد اجتازت حدود الجزائر.[1]

وجرى تسجيل الرسمي للقية الجزائرية في جدول اعمال الدورة 09.22- 1958 وحاولت فرنسا كعادتها عرقلت السير العادي للمداولات بانسحابها من المناقشات وعدم المشاركة في التصويب، في نفس الوقت مارست الضغوط على الوفود المشاركة.

تذكر جريدة المجاهد، أن فرنسا أرسلت " لوي جاكيتو" إلى دول أمريكا اللاتينية حيث زار حكوماتها وعقد اجتماعات مع سفراءها في دول أمريكا اللاتينية وذكرهم أن فرنسا تعتمد على كثيرا على أصواتهم في الأمم المتحدة، لأنها لا تقل عن 20 صوتا، ثم أن حلفيتها أمريكا تستطيع أن تضغط على هذه الدول بسهولة أكثر مما تضغط غيرها... »[2].

- لقد كسب ح، ج، م، اعترافا ضمنا في هذه الدورة.

[1] جريدة المجاهد، الدبلوماسية الجزائرية الناشئة تسجل انتصار أكيد أمام الأمم المتحدة، عدد 34، 1958/12/24.
[2] جردة المجاهد، قضيتنا أمام الشعوب وأمام الأمم المتحدة، عدد 29، 1958/09/17.

وكانت المناقشة السياسية واضحة، فالحكومة المؤقتة برزت كعنصر جديد جعلت عدة دول أعضاء في هيئة الأمم المتحدة تعترف بها.

حتى ديغول اعترف بها اعتراف ضمني، عندما اعتبر ردها على مؤتمر الصحفي ردا رسميا عليه من طرف الجزائر المحاربة، وبذلك يكون جنرال ديغول قد اعترف بـ ح، م، ج بأنها المفاوض الكفء الذي طالما تعللت الحكومات السابقة بعدم وجوده، وبأنها لا تدري مع من تحل القضية الجزائرية.[1]

- لقد انتصرت مؤسسات الثورة في مجالها الديبلوماسي، باعتراف ديغول للشعب الجزائري بحق تقرير المصير 16 سبتمبر 1959.

ترجمة لقرارات الدورة (13) 1313

حرية الإعلام:

إذ نلاحظ أن لجنة حقوق الإنسان ستجدد النظر في دورتها الخامسة عشرة في اقتراحات لجنة حرية الإعلام وأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد طلب إلى لجنة الاستتذائية المنعقدة في 23 سبتمبر 1958.[2]

وإذ ترى عن اقتناع قيام الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود العالية للمساعدة على حل مشكلة اللاجئين العالمية.

وإذ نظرت في إقامة اقتراح سنة عالمية للاجئين في حزريران (يونيه) 959 وإذ تلاحظ أن لهذا هدفين هما:

[1] جريدة المجاهد، حكومة الثورة لا تعاوض إلا بالاستقلال، عدد 31، 1958/11/19
[2] ج ع/ 3828، التذليل الثاني.

أ) توجيه اهتمام الجميع إلى مشكلة اللاجئين وتشجيع الحكومات والمؤسسات الخيرية على تقديم التبرعات المالية.

ب)تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في الوكالات المتخصصة على التعاون، وفقا للرغبات والحاجات القومية لكل بلد من البلدان، من وجهة النظر الإنسانية، على إقامة سنة عالمية للاجئين الذين يعيشون في أقاليمها بالتشاور مع مفوض الأمم المتحدة السلمي لشؤون اللاجئين.

ت)زيادة تسهيلات اللازمة لعودة اللاجئين الاختيارية إلى أوطانهم أو إدماجهم.

ث)إذ تمكن المفوض السامي من الحصول على المبالغ المنشودة من الأموال اللازمة لتنفيذ برنامجه الحالية.

ج) والتشاور مع المفوض السامي فيما يتعلق بتدابير المساعدة اللازمة لجماعات اللاجئين غير الداخلين في ولاية الأمم المتحدة.

دورة الرابعة عشر وترجمة لقرارات هيئة الأمم المتحدة

الدورة الرابعة عشر

في جدول أعمال الدورة الرابعة عشر قامت 5 دولة أسيوية، افريقية مهمة تقديم طلب تسجيل القضية الجزائرية بتاريخ 1959/06/17.

ميزت أحداث هذه الفترة زيارة الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة داغ همر شولد إلى فرنسا للتباحث عن وضع الجزائر.

هذه التطورات الإيجابية جعلت الصحف الفرنسية تتنبأ بأن المرحلة التالية ستتعرض فيها فرنسا لأخطر موقف عرفته في تاريخها في هذه المنظمة، كما تعترف أن هذا الموقف الخطر المنتظر هو سبب اجتماع همر شولد بديغول.[1]

وأما هذه التطورات وفي ظل الموقف الفرنسي، وردود الفعل التي لها أثار خاصة من طريق الحكومة المؤقتة، التي أعلنت أن فرحات عباس في 8 سبتمبر قبولها لمبدأ تقرير المصير الذي صرح به ديغول كأساس لتسوية القضية الجزائرية[2]، ومن أهم الأحداث انعقاد مؤتمر ميزوفيا التي شاركت في الحكومات الإفريقية المستقلة، وشاركت فيه الحكومة المؤقتة الجزائرية بوفد يمثل الجزائر المكافحة.

- انعقاد قمة الدار البيضاء التي احتضنت الدول العربية والتي جمعت ملك المغرب محمد الخامس والرئيس الفرنسي مشارل ديغول.

للتباحث في المسألة الجزائرية.

عسكر في الجزائر تنفيذ لبرنامج شال للقضاء على الثورة الجزائرية وقطع الطريق أمام جبهة التحرير في الخارج لإعلان صوتها.

كذلك تصريح الجنرال ديغول يحق تقرير المصير والقيود المحيطة به، لكن المجموعة الإفرو آسيوية كانت متفطنة فطلبت من اللجنة السياسية إدراج القضية الجزائر في الدولة الرابعة عشر، قدمت مشروع يتضمن حق الاعتراف بتقرير المصير لشعب الجزائري ويدعوا لفض النزاع والتباحث عن طريق المفاوضات والبحث حول شروط وقف إطلاق النار.

[1] جريدة المجاهد، عدد 47، 27 جويلية 1959.

[2] Abbas Farhat, autopsie D une gurre, Edition Gunies Frérs, Paris, 1980, P 436.

فتوصلت الجمعية العام للأمم المتحدة بقرار ق=في 15 فيفري 1957 إلى فض النزاع بطرق السلمية

وأهم حدث في هذه الدورة هو امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن تصويت التي كانت من المعارضين إلى الامتناع.

ترجمة:

دورة (4) قرار 1386، ديسمبر (كانون الأول) 1958

اللاجئون في مراكش وتونس

إن الجمعية العامة: وقد درست تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين[1] ولاسيما الفصل الثاني.

إذ تأخذ بعين الاعتبار الجهود التي بذلها صندوق الأمم المتحدة في سبيل مساعدة اللاجئين.

إذ تحيط علما بالأعمال التي قام بها المفوض السامي في سنة 1958 في سبيل لاجئي الجزائر وتونس.

توصي مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين بمواصلة القيام على نطاق كبير بأعماله في سبيل اللاجئين في تونس وبالإفلاع بأعمال مماثلة في مراكش الجلسة العامة 782 ديسمبر 1958.

القرار 1313، لدورة 13.

حرية الإعلام

إن الجمعية العامة إذ تلاحظ أن لجنة حقوق الإنسان طلبت في دورتها الرابعة عشر إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريقه إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة وغيرها من الوكالات المتخصصة المعنية، المبادرة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لدراسة وتنفيذ اقتراحات لجنة حرية الإعلام بشأن البلدان المتخلفة اقتصاديا حيثما أمكن ذلك وبسرعة الممكنة

[1] الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة عشر، الملحق رقم (11، ج ع، 8208، الوثيقة ج ع/ 3828.

بقيد مساعدتها على إقامة وسائل إعلام يمكنها تسهيل انتشار الأنباء والمعلومات الصحيحة غير المشوهة وانتشارا حرا داخل هذه البلدان بين جميع الدول الأعضاء.[1]

دورة الخامس عشر:

من 20 ديسمبر إلى غاية 20 ديسمبر 1960، مازالت فرنسا مصرة على التماطل والتلاعب رغم دورات الخمس.

في هذه الدورة كان صمود لثورة الجزائرية في ميدان المعارك، فضل مشروع شال وزاد نجاح الثورة بسنة إفريقيا 1960 وانضمام 16 دولة إفريقية لهيئة الأمم المتحدة لحصول على المزيد من التأييد للثورة الجزائرية.

فقامت 25 دولة إفرو آسيوية تطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها، فعند حلول موعد مناقشة القضية الجزائرية على مستوى اللجنة السياسية قاطع الوفد الفرنسي جلسات الدورة.

- قدمت الدول الإفرو آسيوية قرار مشروع نبض على ضرورة إشراف الأمم المتحدة على استفتاء تقرير المصير.[2]

الذي عرض بعد انتهاء المناقشات الجمعية للتصويت، وقد كان التصويت على اللائحة كفقرات حيث أحرزت اللائحة انتصار الجمعية للتصويت، وقد كان التصويت على اللائحة كفقرات حيث أحرزت اللائحة انتصار صوت على اللائحة 0 دولة وامتنعت 12 دولة ولم يكن هناك معارضي.

[1] الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة السادسة والعشرون، الملحق رقم 8، الفقرة 123، القرار 6، (الدورة 14).
[2] المجاهد، في الأمم المتحدة معسكر الحرية ومعسكر الاستعمار وجها لوجه، ص 7.

في الفقرة الثانية: تنص على إعطاء ضمانات وفعالة للتأكد من أن حق تقرير المصير سيطبق بحرية ونجاح على أساس احترام وحدة التراب الوطني الجزائري وسلامته.

صوت 79 دولة وامتناع 20 دولة عن التصويت دون معارضة[1].

صوت على الفقرة الثالثة التي تعترف فيها الأمم المتحدة بمسؤولياتها في المشاركة لكي يطبق هذا الحق بنجاح وعدالة وصوتت 70 دولة على اللائحة مع معارضة 15 دولة وامتنا 14 دولة عن التصويت، أما الفقرة الرابعة والأخيرة والتي تنص على تقرير يجري استفتاء في الجزائر ينظم ويراقب وتشرف عليه الأمم المتحدة والذي يقرر بواسطة الشعب الجزائري مصيره، فقد صوت معها 38 دولة وعارضتها 33 وامتنعت 28 دولة عن لتصويت[2]، وبعد إجراء الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة أصبح نصه " أن الجمعية العامة أن الطرفان تم قبولها مبدأ تقرير المصير، تمت المصادقة على هذا المشروع بأغلبية 68 صوتا ضد 27، وامتناع 80 واعترفت لأول مرة هيئة الأمم المتحدة بأن الوضع في الجزائر يشكل تهديدا وخطر على السلام والأمن العالمي وأن مشكلة الجزائر ليست قضية فرنسية داخلية، واعترفت أن هناك طرفان للنزاع.

ولم تبقي أسطورة أن الجزائر فرنسية، وهذا بفضل مجهودات الكتلة الإفرو آسيوية.

القرار 1501 (الدورة15)

تقدير مفوض الأمم المتحدة السياسي لشؤون اللاجئين

إن الجمعية العامة

إذ تلاحظ مع الأسف أن مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين، سيتنزل عن منصبه عما قريب.

[1] الجاهد، دوي القضية يوقظ النيام في الأمم المتحدة، عدد 85، في 1950/12/19، ص 21.
[2] نفس المرجع السابق، ص 21.

إذ ترى أن تقدما كبيرا ومشجعا قد أحرز خلال السنوات التي تولي فيها هذا المنصب في حل كثير من مشاكل اللاجئين، سواء بمقتضى ولايته أو بفضل مساعيه الحميدة.

إذ تعرب عن ثقتها من أن هذه الانجازات ستؤدي إلى زيادة تسحين حالة اللاجئين في ظل المفوضية.

1-تعرب عن تشكراتها للسيد أوغست ليندت وعن إعجابها بالأعمال الباهرة الهامة التي أنجزها لصالح اللاجئين أثناء قيامه بوظيفة مفوض الأمم السامي لشؤون اللاجئين.

2-تعرب عن تمنياتها الطيبة في أن يلقي السيد بندت مثل هذا النجاح الباهر في جميع أعماله المقبلة.

الجلسة العامة 935، 05 ديسمبر 1960.

- إذ تشير إلى الفقرة 3 من المادة 1 من الميثاق.

وتعرب عن قلقها الشديد لاستمرار القتال في الجزائر.

- وإذ ترى أن الحالة الراهنة في الجزائر تشكل كذلك حصرا على السلم والأمن الدوليين.

وتشير إلى قرارها رقم 1415 (الدورة15) المتخذ في 17 أكتوبر 1960 الذي تحث فيه على ضرورة اتخاذ تدابير فورية إيجابية بناءه يدر المشاكل الملحة المتعلقة بالسلم العالم.

وتحيط علما الطرفين المعنيين قد ارتضيا حق تقرير المصير أساس لحل المشكلة الجزائرية.

وإذ تدرك التوق الشديد إلى الحرية الذي تطلع جميع الشعوب غير المستقلة له والدور الحاسم الذي تقوم به هذه الشعوب لنيل استقلالها.

ترجمة لقرارات المتخذة عن هيئة الأمم المتحدة دورة 15.

القرارات المتخذة بناء على تقارير اللجنة الأولى

القرار 1583 الدورة 15.

المسألة الجزائرية

إن الجمعية العامة:

وقد ناقشت المسألة الجزائرية

إذ تشير إلى قرارها رقم 1012 (الدورة11) المتخذ في 15 فيفري 1958 والذي أعربت فيه عن أملها في أن يتسنى إيجاد حل سلمي ديمقراطي عادل بالطرق المناسبة ووفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إذ تشير كذلك إلى قرارها رقم 1184 (الدولة 12) المتخذ في دسيمبر 1957 والذي أعربت فيه عن رغبتها في أن الوصول إلى اجراء محادثات واستخدام وسائل مناسبة أخرى للوصول إلى حل، وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه، إذ نلاحظ مع الأسف أن المحادثات المنصوص عليها في القرار 1/84 (الدورة 12) لم تنجز.

إذ تدرك أن أحوال معيشة هؤلاء اللاجئين ولاسيما الصغار منهم، مازالت مزرية وتحتاج إلى تحسين مستمر.

توصي مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

أ) بمتابعة أعماله الحالية

ب)واستخدام نفوذه لضمان استمرار العمليات التي تشترك في تنفيذها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ورابطة جمعيات الصليب الأحمر، وفي حالة استحالة ذلك يتم

وضع وتنفيذ برنامج تتولى المفوضية بموجبه المسؤولية عن هؤلاء اللاجئين اعتبارا من تموز 1961.

الجلسة العامة 135، 5 ديمسبر 1960

القرار 1672 دورة (16)

لاجئو الجزائر في تونس والمغرب

إن الجمعية العامة: وقد درست تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين[1]

إذ تشير إلى قراريها رقم 1389، الدورة (14) المتخذة في 20 نوفمبر 1956 ورقم 500 (دورة15) المتخذ في 5 ديسمبر 1960.

إذ تأخذ بعين الاعتبار التدابير التي اتخذها المفوض السامي والنتائج المشجعة التي تحققت خلال سنة اللاجئين العالمية.

إذ تلاحظ مع التقدير والتقدم المحرز لصالح لاجئي الجزائر وتونس والمغرب وتأسف إلى أن المشكلة التي أدت إلى هذا الوضع لم يتم حلها بعد، وتدرك أن أحوال اللاجئين ولاسيما صغارهم مازالت مزرية وتحتاج إلى تحسين مستمر ذ تراعي وقتية وحالة هؤلاء اللاجئين.

تطالب إلى مفوض الأمم المتحدة السياسي لشؤون اللاجئين ما يلي:

أ) متابعة أعماله الحالية بالاشتراك مع رابطة جمعيات الصليب الأحمر حتى عودة أولئك اللاجئين إلى ديارهم.

ب)استخدام الوسائل المتوفرة له لمساعدة على عودة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم والنظر في إمكانية تسيير استقرارهم من جديد في وطنهم حلما تسمح الظروف بذلك.

[1] الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة عشر، الملحق رقم (11). جع، 4771، والملحق رقم 11ألف ج ع، 4771.

ت)مباشرة على بذل مجهود لتأمين الموارد التي تمكنه من إنجاز مهمة.[1]

الدورة السادسة عشر:

ومحول عام 1961 تكون المشكلة الجزائرية قد دخلت مرحلة حاسمة بعد أن قبلت فرنسا تحت ضغط الثورة الدخول في المفاوضات مع الحكومة المؤقتة حول تحقيق الاستقلال وكيفية تطبيق مبدأ حتى تقرر المصير، وحصلت عدة لقاءات في مولان، إيفيان، لوغران، لكنها فشلت لأنها كانت مصحوبة بمساومات وضغوط فرنسية لا تؤدي إلى حل مقبول للقضية الجزائرية، وفقا للمبادئ التي أعلن عنها في بيان أول نوفمبر الذي تطلب إثارة القضية الجزائرية من جديد في الأمم المتحدة خلال دورتها السادسة عشر، إثر الطلب الذي تقدمت بع 42 دولة من الكتلة الإفرو آسوية، وذكرت فيه أن المفاوضات التي دارت بين ممثلي الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية في كل من إيفيان ولوغران، لم تؤدي إلى نتيجة مثمرة، وأن الحرب مازالت مستمرة مما يهدد ويخل بالأمن والسلام الدوليين.

ونزولا عند هذا الطلب وافقت الجمعية العامة على بحث القضية وإدراجها في البند 5 من جدول أعمالها مانحة إياها الألوية على القضاء بالدولة الأخرى، وقبل بدء مناقشات القضية طلب رئيس البعثة الجزائرية في نيويورك " عبد القادر شندري" عقد اجتماع مع مندوبي الدول الإفرو آسيوية حيث أطلعها على الخطوط العريضة لسياسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تم اعتمادها من طرف المندوبين عند عرض القضية الجزائرية وطلبا منه التزاما الاعتدال في لهجة الخطب التي ستلقي في المناقشات لكي تؤثر على الاتصالات التي لم يكن الأمل نجاحها قد انقطع وتهاوي كما اتفق معهم على صيغة مشروع القرار الذي سيعرض على الدولة الحالية بإقراره.[2]

[1] الجلسة العامة 1071، 17 ديسمبر 1961.
[2] خيري عماد، قضايانا في الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، منصورات المكتب التجاري، بيروت، 1962، ص 411.

وبناءا على هذا الطلب الذي تقدمت به الكتلة الإفرو آسيوية عكفت اللجنة على مناقشة ودراسة تفاصيل القضية الجزائرية يوم 14 سبتمبر 1961 وبعد 9 جلسات صادقة اللجنة على اللائحة التي تقدمت بها الكتلة دون تغيير ودون أن يمتد حولها النقاش الحاد مثلما سبق.. ورأينا في الدورات السابقة، وهذا بطبيعة الحال راجع إلى الخطوات الإيجابية التي قطعتها القضية الجزائرية، والتطورات التي حدثت في الموقف الفرنسي[1]، وقد دعت اللائحة التي صادقت عليها الجمعية العامة في 22 صوت المفاوضات 38 مقابل لا شيء على الدعوة إلى استئناف المفاوضات.

ترجمة لقرارات هيئة الأمم المتحدة

تقرر قبول جمهورية موريطانيا الإسلامية في عضوية الأمم المتحدة

الجلسة العامة 1043، 27 أكتوبر 1961

القرار 1640 (الدورة16)

تعين أمين عام بالنيابة

إن الجمعية العامة

إذ تعمل وفقا للتوصية الصادر من مجلس الأمن في 3 نوفمبر 1961.[2]

- تعيين صاحب السعادة أو نائب أمينا عاما بالنيابة للأمم المتحدة لمدة تنتهي في 10 أفريل 1962.

الجلسة العامة 1046، 3 نوفمبر 1961.

[1] محمد السعيد هارون، مربع صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية، مجلة المجاهد، العدد 43، لجزائر 1982، ص 78.
[2] المرجع الأخير، المرفقات، ملزمة منفصلة (تعين أمين عام بالنيابة)، الوثيقة ج ع/ 4953.

1960 الذي يؤكد في الفقرة ما يلي:

« يوضع حد لجميع أنواع الأعمال المسلحة والتدابير القمعية الموجهة ضد الشعوب غير المستقلة، لتمكينها من الممارسة الحرة السليمة لحقها في الاستقلال التام.....»

وتناشد الحكومة الفرنسية أن تعمل وفقا للعمل الدولي المقرر وفقا المبادئ الإنسانية على تلبية مطالب المعتقلين الجزائريين المشروعة باعترافها لهم مركز المسجلين السياسيين وتبدأ في فك الإضراب عن الطعام فورا.

الجلسة العامة 1055، 15 نوفمبر 1961.

القرار 1651 (دورة16) الجلسة العامة 1562، 23 نوفمبر 1961 تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إن ج. ع تحيط علما بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الزراعية من عام 1960-1961.[1]

القرار 672- الدورة 16

لاجئو الجزائر في تونس والمغرب

إن الجمعية العامة، قد درست تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين.[2]

إذ تشير إلى قراريها قم 138 الدورة (14) المتخذ في 20 نوفمبر 1959 ورقم 1500 الدورة (15) القرار المتخذ في 5 ديسمبر 1960.

[1] التقرير السنوي للمجلس التنفيذي المقدم إلى المؤتمر العام، 01 مارس 1960، 20 أفريل 1961، فيينا، والتقرير التكميلي (ج ع/ 47883)
[2] الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة عشر، الملحق رقم (11)، (ج ع، والملق رقم 11) (ج ع/ 4771).

وإذ تأخذ بعين الاعتبار التدابير التي اتخذها المفوض السامي والنتائج المشجعة التي تحققت خلال سنة اللاجئين العالمية.

إذ تلاحظ مع التقدير التقديم المحرز لصالح لاجئي الجزائر في تونس والمغرب، إذ نلاحظ مع الأسف المشكلة التي أدت إلى قيام هذه الحالة لم يتم حلها بعد، وإذا تدرك الحالة المعيشية لهؤلاء اللاجئين، ولاسيما الصغار، فالوضعية المزرية تحتاج إلى تحسين مستمر.

فلا بد من مراعاة حالة هؤلاء اللاجئين.

وعليه فهي تطلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين ما يلي:

أ) متابعة أعماله بالاشتراك مع رابطة جمعيات الصليب الأحمر حتى عودة أولئك اللاجئين إلى ديارهم.

ب)استخدام الوسائل المتوفرة له لمساعدة على عودة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم، والنظر في إمكانية تسيير استقرارهم من جديد في وطنهم كلما تسمح الظروف بذلك.

ت)المثابرة على بذل مجهودات لتأمين الموارد التي تمكنه من إنجاز مهمته.

الجلسة العامة (108)، 8 ديسمبر 1961.

القرار 1650- الدورة 16.

حالة الجزائريين المعتقلين في فرنسا

- إن الجمعية العامة، إذ تبدي قلقها الشديد، من الآثار الدولية والأخطار الجسمية التي ينطوي عليها الإضراب عن الطعام الذي يقوم به آلاف الجزائريين المعتقلين في فرنسا، بالنسبة إلى إمكانيات التسوية التفاوضية السلمية للمسألة الجزائرية.

- إذ تشير إلى قرارها رقم 1573 من الدورة 15 المتخذ في 19 كانون الأول ديسمبر 1960 الذي تعترف فيه بأن عليها مسؤولية الإسهام في حل عادل للمسألة الجزائرية، ذ تشير إلى قرارها رقم 1574 من الدورة 15 كانون الأول ديسمبر.

وإذ تدرك أن لكافة الدول مصلحة كبيرة في مفاوضات نزع السلاح.[1]

1) تؤكد الاتفاق الذي تم حول تكوين لجنة مفاوضات نزع السلاح المؤلفة من مفوضيها.

من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وإثيوبيا، إيطاليا، والبرازيل، بلغاريا، وبورما، وبولندا، وتشيكوسلوفانيا، والجمهورية العربية المتحدة، ورومانيا، والسويد، وفرنسا، وكندا، المكسيك، والمملكة المتحدة البريطانية العظمى، وايرلندا الشمالية ونيجيريا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية.

2) توصي اللجنة بمباشر المفاوضات، باعتبارها مسألة في غاية الاستعجال للتوصل إلى اتفاق على نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة، وذلك على أساس البيان المشترك وللمبادئ المتفق عليها مع مراعاة الخاصة للفقرة 8 من هذه المبادئ.
3) تطلب إلى اللجنة موافقة الجمعية العامة بتقرير عن ذلك الاتفاق فور التوصل إليه وبموافقة اللجنة نزع السلاح بأي حال في موعد لا يتجاوز 1 حزيران 1962.
4) تطالب إلى الأمين العام تزويد اللجنة بالمساعدة والخدمات اللازمة القرار 1654 (الدورة 16)

حالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

القرار 1954 (الدورة 16)

حالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

[1] الجلسة العامة، 1085، 20ديسمبر 1961.

إن الجمعية العامة

إذ تشير إلى أن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الوارد في قرارها والذي أعلنت ضرورة وضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجمي صوره ومظاهره.

إذ تشير كذلك إلى قرارها رقم 1973 (الدورة 15) المتخذ في 19 ديسمبر 1960، الذي اعترفت فيه بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال والحاجة الماسة إلى توفير ضمانات كافية فعالة للتأكد من حق الشعوب في تقرير المصير بنجاح وإنصاف على أساس احترام وحدة الجزائر وسلامتها الإقليمية.[1]

وبما أن على الأمم المتحدة مسؤولية الإسهام في أعمال هذا الحق بنجاح وإنصاف إذ تبدي قلقها الشديد في استمرار الحرب في الجزائر.

وتحيط علما أن الطرفين قد أكدا رغبتهما في السعي من أجل حل سلمي يأتي بالتفاوض، ويقوم على أساس حق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال.

إذ تأسف لتوقف المفاوضات التي باشرتها كل من الحكومة الفرنسية والحكمة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتناشد الطرفين باستئناف المفاوضات بغية إعطاء حق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال.

باستئناف المفاوضات بغية إعطاء الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال مع احترام وحدة الجزائر وسلامتها الإقليمية.

وإذ ترى ضرورة القيام وفي أسرع وقت باستئناف مفاوضات نزع السلاح الكامل في ظل مراقبة دولية وفعالة.

[1] الجلسة العامة 1085، 20 ديسمبر 1961.

خاتمة

كان للكفاح المسلح في انطلاق الثورة التحريرية أسلوب مماثل للقوة التي يستعملها المستعمر ليخضع الشعب الجزائري تحت حكمه ، كان لا بد من استعمال الأسلوب لإخراجه ما يأخذ بالقوة .

كذلك اعتمادها على الدبلوماسية لدعم قضية كفاح الشعب الجزائري ، فكان للجبهة أسلوب الاتجاه نحو الخارج لإخراج القضية الجزائرية من المجال المحلي إلى المجال الرأي العام العالمي .

كذلك بالنسبة للحكومة المؤقتة الجزائرية فكانت تتبع استراتيجية نحو الخارج لتموين بالسلاح و العتاد و المال. و التعريف بالقضية الجزائر لكسب التأييد و الدعم و تدويل القضية الجزائر، و اتصال بفتح مكاتب و المشاركة في الاجتماعات و المؤتمرات ذات الصلة أعطي لدبلوماسية الثورة طابع الشمولية و الهجومية. و هذا انطلاقا من المغرب العربي و الافريقي و الآسيوي، و الأوروبي وصولا للولايات و المتحدة و أمريكا اللاتينية.

و كان لحنكة قادة الثورة في الخارج اتقان للعبة العلاقات الدولية، و توظيفها لصال تدويل القضية الجزائرية بانتهاج سياسة الحياد، و التحالف مع الحركات التحررية كسبت تأييد المغاربي و الأفروآسيوي، و كان لقواعد ال..... دورها، و لقضية اللاجئين الجزائريين ورقة رابحة في هيئة الأمم المتحدة و كسبت بها الدعم و العطف، و أجلت الخلافات الحدودية .

استطاعت الثورة الجزائرية من خلال الدبلوماسية تحقيق وحدة القارات، من خلال تجمعاتها في المحافل الدولية ، فكان للدورة السادسة عشر قرار 1654 في دورة لقرارتها من خلال ترجمة تنفيذ إعلان الاستقلال منح الاستقلال للبدان و الشعوب المستعمرة دون شرط أو قيد.

من خلال تدوي القضية الجزائرية في المحافل الدولية للوفد الخارجي أدخلت فرنسا قفص الاتهام و إخضاعها لترضخ إلى الجلوس في طاولة مستطيلة لتتفاوض من أجل الاستقلال الذي يتم الإعلان عنه في 5 جويلية 1962.

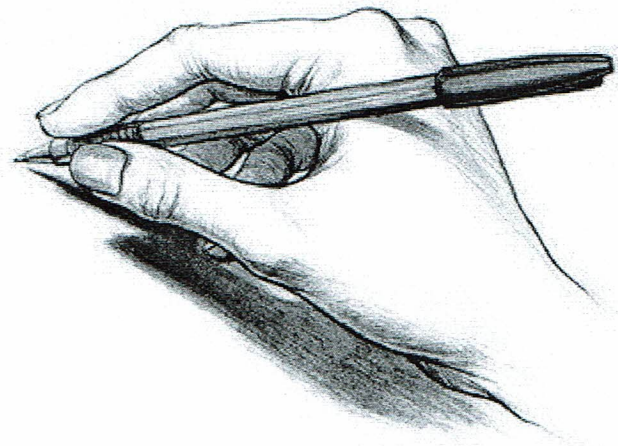

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نداء أول نداء وجهته الكتابة إلى مدة الجبهة
التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954

أيها الشعب الجزائري،

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

ستتم الحرب مضطهد دون تحكيم شامل، غير الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة. فلكم أن نوضح من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، وأن نوضح لكم هدفنا والهدف من علنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشرع الإسلامي، ووسائل العمل التي نعتزم استخدامها لبلوغ هدفنا.

فمنذ عدة قرون خلت كل جيل أحرار الأمة، جيد مرحلة من الكفاح، لتدافع عن الحق في الحياة بين الأمم. فإذا كان هدف أي حركة ثورية هو الواقع، هو خلق جميع الظروف الثورية لقيام نهضة تحررية، فإننا نعتقد أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية والخارجية متجاوزا حول قضية الاستقلال والعمل، أمام الأوضاع الداخلية عوامل الانفجار الذي مناسبات عديدة، فمن المآسي الثانية التي مر بها فصلت الحق عند صدقه الدموي وخاصة مزرعة أحوال العرب والمسلمين، إن أهداف العرب وتونس بهذا لا تنهما في هذا الصدد فهي تمثل مختلف مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. وعلينا الحظ في هذا الميدان أن نساند هذه طليعة أول المناضلين إلى الوحدة في العمل هذه الوحدة التي لا يبرح أبناء أصف الحق في أن يتبين الانتظار الثلاثة.

إن كل واحد منها اتخذ هو اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين نقف في طليعة الثورة الكبرى التي تنتظر شمال إفريقيا، فنعتقد أن الوقت قد حان لإخراج الشعب الجزائري من حالة الجمود التي يتخبط فيها منذ سنوات عديدة. فقد قررنا أن نضع حدا لهذه الحالة التي لا تشرف الجميع، وأن نستعيد بالنسبة لأنفسنا ولبلادنا الاحترام الذي فقدناه.

وهدفنا هو أن نقود شعبنا في الطريق الذي يؤدي به إلى الاستقلال الوطني، وأن نخلق في الجزائر كلها دولة جزائرية ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، وأن نضمن احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

وهكذا نعتقد أننا سنتمكن من تعبئة جميع قوى الشعب المادية والمعنوية، وأننا سنتمكن من تجاوز الصراعات الحزبية التي تستغلها الدعاية المعادية لنا في الخارج.

إن هذا الهدف الذي نعتزم بلوغه لا يمكن أن يتحقق إلا بالكفاح المسلح الذي تشنه طلائع الشعب بدون انقطاع، وبالتالي بالتعبئة الشاملة لجميع الطاقات الوطنية التي لا تتوفر إلا في ظل الاستقلال الوطني والسيادة.

الهدف: الاستقلال الوطني والسيادة

الأهداف الداخلية:

1. إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن أطار المبادئ الإسلامية.
2. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الخارجية:

1. تدويل القضية الجزائرية.
2. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
3. في إطار احترام الأمم المتحدة وتأكيد حسن الجوار على جميع الأمم التي تقبل صداقتها الضرورية.

وسائل الكفاح:

اتجاه هذه الأهداف الثورة واختيار الأوضاع الداخلية والخارجية، فإن وسائل العمل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تجمع جميع أبنائها في وقت واحد وهو العمل الشامل ضد المستعمر الفرنسي في ميدان العمل الخاص، والعمل في الخارج بحيث القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل أصدقائنا الطبيعيين.

إن هذه المهمة شاقة نبيلة في آن واحد، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وتحقيقها إلى الكفاح سيكون طويلا، ولكن النصر محقق، وفي الأخير، وتعلن أن الإيمان بالله والوفاء لدينا هي عوامل الحقيقية في الصراع، وتحديد الحضارة البشرية وإراقة الدماء، فقد أعدت السلطات الفرنسية وثيقة مشوهة للحقائق، وإذا كانت هذه السلطات تعتزم الحرب الطويلة، وتقرر نهائيا الشعوب التي تستعمرها اعتقادا في قوة بطشها.

1. الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة عامة ومجردة، فتلغى بذلك كل الآثار والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائريين أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.
2. فتح مفاوضات مع الممثلين المعترفين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية كوحدة لا تتجزأ.
3. خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.
4. فإن الممتلكات الفرنسية، الخاصة كانت وتصادر والحصول عليها بمراقبة، ستحترم وبذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.
5. جميع الفرنسيين الذين يقيمون في الجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعترفون بذلك كأجانب تجاه القوانين السائدة بحكم الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين يحقوقهم وواجباتهم من الجهات.
6. تحديد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع التفاوض بين الطرفين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

لقد اختار الجزائري إلى جانب كل أبناء هذه الوطنية، وإيجاد هؤلاء أن ينضم إلينا الانضمام بنا والعمل على أن نسترجع له حريته. إن الجبهة التحرير الوطني في جبهتك، وانضمامها هو انتصارك.

لقد اختار الجزائري على مواصلة الكفاح. لا تتوقف من مشاركة لنا ماضية للأمام بين، وإننا نقدم لوطن أغلى ما نملك."

مارس 1954
الأمانة العامة

إعداد: المتحف الوطني للمجاهد - وزارة المجاهدين - مطبوعات وتوزيع: م. ماك طبع ANEP رويبة - 2004

مفجري الثورة الجزائرية 6

الحكومة الجزائرية المؤقتة

RESOLUTIONS ADOPTED ON THE REPORTS OF THE FIRST COMMITTEE

CONTENTS

	Page
909 (X). The question of Algeria (25 November 1955) (item 64)	3
910 (X). The Korean question (29 November 1955) (item 19)	3
911 (X). The question of Morocco (3 December 1955) (item 58)	3
912 (X). Peaceful uses of atomic energy (3 December 1955) (item 18)	4
913 (X). Effects of atomic radiation (3 December 1955) (item 59)	5
914 (X). Regulation, limitation and balanced reduction of all armed forces and all armaments; conclusion of an international convention (treaty) on the reduction of armaments and the prohibition of atomic, hydrogen and other weapons of mass destruction (16 December 1955) (items 17 and 66)	5
915 (X). The question of West Irian (West New Guinea) (16 December 1955) (item 65)	6

909 (X). The question of Algeria

The General Assembly

Decides not to consider further the item entitled "The question of Algeria" and is therefore no longer seized of this item on the agenda of its tenth session.

548th plenary meeting,
25 November 1955.

910 (X). The Korean question

A

REPORT OF THE UNITED NATIONS COMMISSION FOR THE UNIFICATION AND REHABILITATION OF KOREA

The General Assembly,

Having noted the report[1] of the United Nations Commission for the Unification and Rehabilitation of Korea signed at Seoul, Korea, on 7 September 1955,

Recalling that, in resolution 811 (IX) of 11 December 1954, in approving the report[2] of the fifteen Governments participating in the Geneva Korean Political Conference on behalf of the United Nations, the General Assembly expressed the hope that it would soon prove possible to make progress towards the achievement by peaceful means of a unified, independent and democratic Korea under a representative form of government and of full restoration of international peace and security in the area,

Noting that paragraph 62 of the Armistice Agreement[3] of 27 July 1953 provides that the Agreement "shall remain in effect until expressly superseded either by mutually acceptable amendments and additions or by provision in an appropriate agreement for a peaceful settlement at a political level between both sides",

1. *Reaffirms* its intention to continue to seek an early solution of the Korean question in accordance with the objectives of the United Nations;

2. *Urges* that continuing efforts be made to achieve these objectives;

3. *Requests* the Secretary-General to place the Korean question on the provisional agenda of the eleventh session of the General Assembly.

549th plenary meeting,
29 November 1955.

B

PROBLEM OF EX-PRISONERS OF THE KOREAN WAR

The General Assembly,

Noting that, pending their final disposition, a number of ex-prisoners of the Korean war remain temporarily in India,

1. [illegible] that the Governments of Argentina and Brazil have generously offered to resettle as many of the ex-prisoners as opt to settle in those countries and that, in respect of the offer of Brazil, consultations with regard to arrangements are taking place;

2. *Requests* the Governments of Member States able to do so, to assist in bringing about a full solution of this problem by accepting for resettlement those ex-prisoners not covered by the present offers;

3. *Requests* the Government of India to report to the General Assembly at its eleventh session on this problem.

549th plenary meeting,
29 November 1955.

911 (X). The question of Morocco

The General Assembly,

Having considered the question of Morocco,

Noting that negotiations between France and Morocco will be initiated regarding this question,

[1] *Official Records of the General Assembly, Tenth Session, Supplement No. 13* (A/2947).
[2] *Ibid., Ninth Session, Annexes,* agenda item 17, document A/2786.
[3] *Official Records of the Security Council, Eighth Year, Supplement for July, August and September 1953,* document S/3079.

2. *Urges* that continuing efforts be made to this end;

3. *Calls upon* the communist authorities concerned to accept the established United Nations objectives in order to achieve a settlement in Korea based on the fundamental principles for unification set forth by the nations participating on behalf of the United Nations in the Korean Political Conference held at Geneva in 1954, and reaffirmed by the General Assembly;

4. *Requests* the United Nations Commission for the Unification and Rehabilitation of Korea to continue its work in accordance with the relevant resolutions of the General Assembly;

5. *Requests* the Secretary-General to place the Korean question on the provisional agenda of the thirteenth session of the General Assembly.

724th plenary meeting,
29 November 1957.

1184 (XII). The question of Algeria[4]

The General Assembly,

Having discussed the question of Algeria,

Recalling its resolution 1012 (XI) of 15 February 1957,

1. *Expresses again its concern* over the situation in Algeria;

2. *Takes note* of the offer of good offices made by His Majesty the King of Morocco and His Excellency the President of the Republic of Tunisia;

3. *Expresses the wish* that, in a spirit of effective co-operation, *pourparlers* will be entered into, and other appropriate means utilized, with a view to a solution, in conformity with the purposes and principles of the Charter of the United Nations.

726th plenary meeting,
10 December 1957.

[4] This resolution was submitted directly in plenary meeting and adopted by the General Assembly after consideration of the report of the First Committee. For the text of the report, see *Official Records of the General Assembly, Twelfth Session, Annexes*, agenda item 59, document A/3772.

1236 (XII). Peaceful and neighbourly relations among States

The General Assembly,

Considering the urgency and the importance of strengthening international peace and of developing peaceful and neighbourly relations among States irrespective of their divergences or the relative stages and nature of their political, economic and social development,

Recalling that among the fundamental objectives of the Charter of the United Nations are the maintenance of international peace and security and friendly co-operation among States,

Realizing the need to promote these objectives and to develop peaceful and tolerant relations among States, in conformity with the Charter, based on mutual respect and benefit, non-aggression, respect for each other's sovereignty, equality and territorial integrity and non-intervention in one another's internal affairs, and to fulfil the purposes and principles of the Charter,

Recognizing the need to broaden international co-operation, to reduce tensions and to settle differences and disputes among States by peaceful means,

Calls upon all States to make every effort to strengthen international peace, and to develop friendly and co-operative relations and settle disputes by peaceful means as enjoined in the Charter of the United Nations and as set forth in the present resolution.

731st plenary meeting,
14 December 1957.

dom of Great Britain and Northern Ireland of 11 June 1954,[5] 19 March 1956[6] and 3 May 1956;[7] the proposals of the United States of America made under date of 14 January 1957;[8] the proposals of the Union of Soviet Socialist Republics made under date of 10 May 1955,[9] 27 March 1956,[10] 12 July 1956,[11] 17 November 1956,[12] 14 January 1957[13] and 24 January 1957;[14] the proposals of the Government of India made under date of 25 July 1956;[15] and the proposals of Yugoslavia of 10 July 1956;[16] and give continued consideration to the plan of Mr. Eisenhower, President of the United States of America, for exchanging military blueprints and mutual aerial inspection,[17] and the plan of Mr. Bulganin, Prime Minister of the Union of Soviet Socialist Republics, for establishing control posts at strategic centres;[18]

3. *Recommends further* that the Disarmament Commission request its Sub-Committee to prepare a progress report for consideration by the Commission not later than 1 August 1957;

4. *Transmits* to the Disarmament Commission the records of the meetings of the First Committee at which the problem of disarmament was discussed, with the request that the Commission and its Sub-Committee give careful and early consideration to the views expressed in those documents;

5. *Invites* the Disarmament Commission to consider the advisability of recommending that a special session of the General Assembly or a general disarmament conference be convened at the appropriate time.

653rd plenary meeting,
14 February 1957.

1012 (XI). Question of Algeria

The General Assembly,

Having heard the statements made by various delegations and discussed the question of Algeria,

Having regard to the situation in Algeria which is causing much suffering and loss of human lives,

Expresses the hope that, in a spirit of co-operation, a peaceful, democratic and just solution will be found, through appropriate means, in conformity with the principles of the Charter of the United Nations.

654th plenary meeting,
15 February 1957.

1013 (XI). Question of Cyprus

The General Assembly,

Having considered the question of Cyprus,

Believing that the solution of this problem requires an atmosphere of peace and freedom of expression,

Expresses the earnest desire that a peaceful, democratic and just solution will be found in accord with the purposes and principles of the Charter of the United Nations, and the hope that negotiations will be resumed and continued to this end.

660th plenary meeting,
26 February 1957.

---

[5] *Official Records of the Disarmament Commission, Supplement for April, May and June 1954*, document DC/53, annex 9.
[6] *Ibid., Supplement for January to December 1956*, document DC/83, annex 2.
[7] *Ibid*, annex 8.
[8] *Official Records of the General Assembly, Eleventh Session, Annexes*, agenda item 22, document A/C.1/783.
[9] *Official Records of the Disarmament Commission, Supplement for April to December 1955*, document DC/71, annex 15.
[10] *Ibid., Supplement for January to December 1956*, document DC/83, annex 5.
[11] *Official Records of the Disarmament Commission*, 57th meeting.
[12] *Official Records of the General Assembly, Eleventh Session, Annexes*, agenda item 22, document A/3366.
[13] *Ibid.*, document A/C.1/L.160.
[14] *Ibid.*, document A/C.1/L.164.
[15] *Official Records of the Disarmament Commission, Supplement for January to December 1956*, document DC/98.
[16] *Ibid.*, document DC/92.
[17] *Ibid., Supplement for April to December 1955*, document DC/71, annex 17.
[18] *Ibid.*, annex 15.

1286 (XIII). Refugees in Morocco and Tunisia

The General Assembly,

Having examined the report of the United Nations High Commissioner for Refugees,[4] and in particular chapter II,

Considering the efforts made by the United Nations Refugee Fund to assist refugees,

Noting the action taken in 1958 by the High Commissioner on behalf of refugees from Algeria in Tunisia,

Considering that a similar problem exists in Morocco,

Recommends the United Nations High Commissioner for Refugees to continue his action on behalf of the refugees in Tunisia on a substantial scale and to undertake similar action in Morocco.

782nd plenary meeting,
5 December 1958.

1313 (XIII). Freedom of information

A

The General Assembly,

Noting that the Commission on Human Rights at its fourteenth session requested the Economic and Social Council and, through it, the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and other specialized agencies concerned to initiate action to consider and implement the suggestions of the Committee on Freedom of Information concerning under-developed countries wherever possible and as expeditiously as possible, with the object of assisting them to build up adequate media of information which could facilitate the free flow of accurate and undistorted news and information within these countries and throughout the membership of the United Nations,[7]

Noting that the Commission on Human Rights will give further consideration at its fifteenth session to the suggestions of the Committee on Freedom of Information and that the Economic and Social Council has requested the Commission on Human Rights to complete its recommendations on freedom of information,

1. *Expresses the hope* that the Economic and Social Council, on the basis of the analysis to be prepared by the Secretary-General in response to Council resolutions 574 D (XIX) of 26 May 1955 and 643 (XXIII) of 25 April 1957, and taking into account recommendations of the Commission on Human Rights to be submitted in response to Council resolution 683 C (XXVI) of 21 July 1958, will formulate at its twenty-eighth session a programme of concrete action and measures on the international plane which could be undertaken for the development of information enterprises in under-developed countries, with an evaluation of the material, financial and professional requirements and resources for the implementation of this programme;

2. *Invites* the Economic and Social Council to request the Commission on Human Rights to give particular attention to procedures by which constant review of the problems of providing technical assistance to under-developed countries in the field of information may be assured, and to report regularly to the Council on progress in this field;

3. *Invites* the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and other specialized agencies as appropriate to formulate concrete proposals to assist in meeting the needs of less developed countries in building up adequate media of information, and to include an account of their efforts on this and other aspects of freedom of information in their annual reports to the Economic and Social Council.

788th plenary meeting,
12 December 1958.

B

The General Assembly,

Reiterating its belief in the free flow of undistorted news and information within countries and across national frontiers as the essential basis for an accurate and undistorted understanding of events and situations,

Recognizing however that the development of media of information constitutes only a partial measure in ensuring freedom of information.

Recognizing further that greater freedom of communications would lessen international tension and promote mutual understanding and confidence, thereby allowing countries and peoples more easily to understand and compose their differences,

Recommends that all Member States, as a contribution to building peace and confidence, should encourage better mutual understanding by taking practical measures, in co-operation with the programmes of the United Nations and its specialized agencies, to open their countries to greater freedom of communications by:

(*a*) Facilitating access to United Nations information programmes;

(*b*) Supporting the activities of United Nations information centres;

(*c*) Facilitating the free flow of accurate information through all media.

788th plenary meeting,
12 December 1958.

C

The General Assembly,

Taking note of the Secretary-General's report[8] on the consultations he held with Governments pursuant to General Assembly resolution 1189 A (XII) of 11 December 1957 concerning the draft Convention on Freedom of Information,

Bearing in mind the lengthy and heretofore inconclusive discussions which have taken place in various bodies of the United Nations on the draft Convention,

Believing that a convention on freedom of information can play an important role in guaranteeing to the peoples of States parties to it their fundamental right to freedom of expression and of opinion, as enunciated in article 19 of the Universal Declaration of Human Rights,

Realizing that in view of the importance of the draft Convention it is desirable that additional opportunity be given Member States to crystallize their views thereon,

[7] *Official Records of the Economic and Social Council, Twenty-sixth Session, Supplement No. 8* (E/3088), para. 123, resolution 6 (XIV).

[8] A/3868 and Add.1 to 8.

who died with him in the service of the United Nations as a result of the air crash:

Mr. Heinrich A. Wieschhoff,
Mr. Vladimir Fabry,
Mr. William Ranallo,
Miss Alice Lalande,
Mr. Harold M. Julien,
Mr. Serge L. Barrau,
Mr. Francis Eivers,
Mr. S. O. Hjelte,
Mr. P. E. Persson,
Mr. Per Hallonquist,
Mr. Nils-Eric Aahréus,
Mr. Lars Litton,
Mr. Nils Göran Wilhelmsson,
Mr. Harold Noork,
Mr. Karl Erik Rosén;

2. *Offers* its sincere condolences and deep sympathy to the families of Mr. Hammarskjöld and the other victims;

3. *Decides* that an investigation of an international character, under the auspices of the United Nations, should be held immediately into all the conditions and circumstances surrounding this tragedy, and more particularly as to:

(*a*) Why the flight had to be undertaken at night without escort;

(*b*) Why its arrival at Ndola was unduly delayed, as reported;

(*c*) Whether the aircraft, after having established contact with the tower at Ndola lost that contact, and the fact of its having crashed did not become known until several hours afterwards, and if so, why;

(*d*) Whether the aircraft, after the damage it was reported to have suffered earlier from firing by aircraft hostile to the United Nations, was in a proper condition for use;

4. *Further decides* to appoint a Commission of five eminent persons to carry out such an investigation, and request the Commission to report its findings to the President of the General Assembly within three months of its appointment;

5. *Requests* all Governments and parties concerned and the appropriate specialized agencies of the United Nations to extend their full co-operation and assistance to the said Commission in making this investigation;

6. *Decides* to consider, in the appropriate Committee during the current session, the question of offering suitable remuneration to the families of the victims of this grave tragedy.

1042nd plenary meeting,
26 October 1961.

*
* *

At its 1074th plenary meeting, on 8 December 1961, the General Assembly, on the recommendation of the President of the Assembly, appointed the members of the Commission established under paragraph 4 of the above resolution.

The Commission is composed as follows: Mr. S. B. Jones (Sierra Leone), Mr. Raúl Quijano (Argentina), Mr. Alfred Emil Sandström (Sweden), Mr. Rishikesh Shaha (Nepal) and Mr. Nikola Srzentić (Yugoslavia).

1630 (XVI). Admission of the Mongolian People's Republic to membership in the United Nations

The General Assembly,

Having received the recommendation of the Security Council of 25 October 1961 that the Mongolian People's Republic should be admitted to membership in the United Nations,[3]

Having considered the application for membership of the Mongolian People's Republic,[4]

Decides to admit the Mongolian People's Republic to membership in the United Nations.

1043rd plenary meeting,
27 October 1961.

1631 (XVI). Admission of the Islamic Republic of Mauritania to membership in the United Nations

The General Assembly,

Having received the recommendation of the Security Council of 25 October 1961 that the Islamic Republic of Mauritania should be admitted to membership in the United Nations,[5]

Having considered the application for membership of the Islamic Republic of Mauritania,[6]

Decides to admit the Islamic Republic of Mauritania to membership in the United Nations.

1043rd plenary meeting,
27 October 1961.

1640 (XVI). Appointment of an acting Secretary-General

The General Assembly,

Acting in accordance with the recommendation of the Security Council of 3 November 1961,[7]

Appoints His Excellency U Thant as Acting Secretary-General of the United Nations for a term of office ending on 10 April 1963.

1046th plenary meeting,
3 November 1961.

1650 (XVI). The status of Algerians imprisoned in France

The General Assembly,

Deeply concerned at the grave international repercussions and the serious threat to the prospects of a negotiated, peaceful settlement of the Algerian question in consequence of the hunger strike of thousands of Algerians imprisoned in France,

[3] *Ibid.*, document A/4940.
[4] See documents A/687 and Add.1; *Official Records of the Security Council, First Year, Second Series, Supplement No. 4,* annex 6, document S/95, and *Ibid., Twelfth Year, Supplement for July, August and September 1957,* documents S/3873 and Add.1.
[5] *Official Records of the General Assembly, Sixteenth Session, Annexes,* agenda item 92, document A/4941.
[6] *Ibid.*, document A/4604.
[7] *Ibid., Annexes,* separate fascicle (Appointment of an acting Secretary-General), document A/4953.

Recalling its resolution 1573 (XV) of 19 December 1960, by which it recognized its responsibility to contribute towards a just solution of the Algerian question,

Recalling further its resolution 1514 (XV) of 14 December 1960, which emphasized in paragraph 4:

"All armed action or repressive measures of all kinds directed against dependent peoples shall cease in order to enable them to exercise peacefully and freely their right to complete independence . . .",

Appeals to the Government of France, in accordance with established international practice and humanitarian principles, to redress the legitimate grievances of the Algerian prisoners in recognizing their status as political prisoners with a view to making possible the immediate termination of the hunger strike.

1055th plenary meeting,
15 November 1961.

1651 (XVI). Report of the International Atomic Energy Agency

The General Assembly,

Takes note of the report of the International Atomic Energy Agency to the General Assembly for the year 1960-1961.[8]

1062nd plenary meeting,
23 November 1961.

1654 (XVI). The situation with regard to the implementation of the Declaration on the granting of independence to colonial countries and peoples

The General Assembly,

Recalling the Declaration on the granting of independence to colonial countries and peoples contained in its resolution 1514 (XV) of 14 December 1960,

Bearing in mind the purposes and principles of that Declaration,

Recalling in particular paragraph 5 of the Declaration providing that:

"Immediate steps shall be taken, in Trust and Non-Self-Governing Territories or all other territories which have not yet attained independence, to transfer all powers to the peoples of those territories, without any conditions or reservations, in accordance with their freely expressed will and desire, without any distinction as to race, creed or colour, in order to enable them to enjoy complete independence and freedom",

Noting with regret that, with a few exceptions, the provisions contained in the aforementioned paragraph of the Declaration have not been carried out,

Noting that, contrary to the provisions of paragraph 4 of the Declaration, armed action and repressive measures continue to be taken in certain areas with increasing ruthlessness against dependent peoples, depriving them of their prerogative to exercise peacefully and freely their right to complete independence,

Deeply concerned that, contrary to the provisions of paragraph 6 of the Declaration, acts aimed at the partial or total disruption of national unity and territorial integrity are still being carried out in certain countries in the process of decolonization,

Convinced that further delay in the application of the Declaration is a continuing source of international conflict and disharmony, seriously impedes international co-operation, and is creating an increasingly dangerous situation in many parts of the world which may threaten international peace and security,

Emphasizing that inadequacy of political, economic, social or educational preparedness should never serve as a pretext for delaying independence,

1. *Solemnly reiterates and reaffirms* the objectives and principles enshrined in the Declaration on the granting of independence to colonial countries and peoples contained in its resolution 1514 (XV) of 14 December 1960;

2. *Calls upon* States concerned to take action without further delay with a view to the faithful application and implementation of the Declaration;

3. *Decides* to establish a Special Committee of seventeen members to be nominated by the President of the General Assembly at the present session;

4. *Requests* the Special Committee to examine the application of the Declaration, to make suggestions and recommendations on the progress and extent of the implementation of the Declaration, and to report to the General Assembly at its seventeenth session;

5. *Directs* the Special Committee to carry out its task by employment of all means which it will have at its disposal within the framework of the procedures and modalities which it shall adopt for the proper discharge of its functions;

6. *Authorizes* the Special Committee to meet elsewhere than at United Nations Headquarters, whenever and wherever such meetings may be required for the effective discharge of its functions, in consultation with the appropriate authorities;

7. *Invites* the authorities concerned to afford the Special Committee their fullest co-operation in carrying out its tasks;

8. *Requests* the Trusteeship Council, the Committee on Information from Non-Self-Governing Territories and the specialized agencies concerned to assist the Special Committee in its work within their respective fields;

9. *Requests* the Secretary-General to provide the Special Committee with all the facilities and the personnel necessary for the implementation of the present resolution.

1066th plenary meeting,
27 November 1961.

* * *

The President of the General Assembly, in pursuance of the above resolution, appointed the members of the Special Committee established under paragraph 3 of that resolution. At its 1094th plenary meeting, on 23 January 1962, the General Assembly took note of that appointment.

The Special Committee is composed as follows: Australia, Cambodia, Ethiopia, India, Italy, Madagascar, Mali, Poland, Syria, Tanganyika, Tunisia, Union of Soviet Socialist Republics, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, United States of America, Uruguay, Venezuela *and* Yugoslavia.

[8] *Annual report of the Board of Governors to the General Conference, 1 July 1960-30 June 1961*, Vienna, July 1961, and supplementary report (A/4883 and Add.1).

RESOLUTIONS ADOPTED ON THE REPORTS OF THE FIRST COMMITTEE

CONTENTS

		Page
1573 (XV).	Question of Algeria (19 December 1960) (item 71)	3
1576 (XV).	Prevention of the wider dissemination of nuclear weapons (20 December 1960) (item 73)	3
1577 (XV).	Suspension of nuclear and thermo-nuclear tests (20 December 1960) (item 69)	4
1578 (XV).	Suspension of nuclear and thermo-nuclear tests (20 December 1960) (item 69)	4

1573 (XV). Question of Algeria

The General Assembly,

Having discussed the question of Algeria,

Recalling its resolution 1012 (XI) of 15 February 1957 by which the General Assembly expressed the hope that a peaceful, democratic and just solution would be found through appropriate means, in conformity with the principles of the Charter of the United Nations,

Recalling further its resolution 1184 (XII) of 10 December 1957 by which the General Assembly expressed the wish that *pourparlers* would be entered into, and other appropriate means utilized, with a view to a solution, in conformity with the purposes and principles of the Charter,

Noting with regret that the *pourparlers* contemplated in resolution 1184 (XII) did not materialize,

Recalling Article 1, paragraph 2, of the Charter,

Deeply concerned with the continuance of hostilities in Algeria,

Considering that the present situation in Algeria also constitutes a threat to international peace and security,

Recalling its resolution 1495 (XV) of 17 October 1960 by which the General Assembly urges that immediate and constructive steps should be adopted in regard to the urgent problems concerning the peace of the world,

Taking note of the fact that the two parties concerned have accepted the right of self-determination as the basis for the solution of the Algerian problem,

Recognizing the passionate yearning for freedom of all dependent peoples and the decisive role of such peoples in the attainment of their independence,

Convinced that all peoples have an inalienable right to complete freedom, the exercise of their sovereignty and the integrity of their national territory,

1. *Recognizes* the right of the Algerian people to self-determination and independence;

2. *Recognizes* the imperative need for adequate and effective guarantees to ensure the successful and just implementation of the right of self-determination on the basis of respect for the unity and territorial integrity of Algeria;

3. *Recognizes further* that the United Nations has a responsibility to contribute towards the successful and just implementation of this right.

956th plenary meeting,
19 December 1960.

1576 (XV). Prevention of the wider dissemination of nuclear weapons

The General Assembly,

Recalling its resolution 1380 (XIV) of 20 November 1959,

Recognizing the urgent danger that now exists that an increase in the number of States possessing nuclear weapons may occur, aggravating international tension and the difficulty of maintaining world peace, and thus rendering more difficult the attainment of general disarmament agreement,

Noting with regret that the Ten-Nation Committee on Disarmament did not find it possible to consider this problem, which was referred to it by General Assembly resolution 1380 (XIV),

Believing in the necessity of an international agreement, subject to inspection and control, whereby the Powers producing nuclear weapons would refrain from relinquishing control of such weapons to any nation not possessing them and whereby Powers not possessing such weapons would refrain from manufacturing them,

Believing further that, pending the conclusion of such an international agreement, it is desirable that temporary and voluntary measures be taken to avoid the aggravation of this danger,

1. *Calls upon* all Governments to make every effort to achieve permanent agreement on the prevention of the wider dissemination of nuclear weapons;

2. *Calls upon* Powers producing such weapons, as a temporary and voluntary measure pending the negotiation of such a permanent agreement, to refrain from relinquishing control of such weapons to any nation

1500 (XV). Refugees from Algeria in Morocco and Tunisia

The General Assembly,

Having examined chapter IV of the report of the United Nations High Commissioner for Refugees,[2]

Recalling its resolution 1389 (XIV) of 20 November 1959,

Considering the action taken by the High Commissioner and the encouraging results achieved during the World Refugee Year,

Noting with appreciation the progress made on behalf of refugees from Algeria in Morocco and Tunisia,

Regretting that the situation which is the cause of this problem continues,

Recognizing that the living conditions of these refugees, and in particular those of the children, remain precarious and require constant improvement,

Recommends that the United Nations High Commissioner for Refugees should:

(*a*) Continue his present action;

(*b*) Use his influence to ensure the continuation of the operation carried out jointly by the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees and the League of Red Cross Societies, and, should this prove impossible, draw up and execute a programme for the assumption by the Office of the High Commissioner of responsibility for these refugees from 1 July 1961.

935th plenary meeting,
5 December 1960.

1501 (XV). Expression of appreciation to the United Nations High Commissioner for Refugees

The General Assembly,

Noting with regret that the United Nations High Commissioner for Refugees will shortly leave office,

Considering that remarkable and encouraging progress has been made during his years in office in solving many of the problems of refugees, both under his mandate and through the use of his good offices,

Confident that these achievements will lead to further improvement of the refugee situation under the Office of the High Commissioner,

1. *Expresses its thanks* to Mr. Auguste Lindt and its admiration for the brilliant and important work he has performed during his years as United Nations High Commissioner for Refugees;

2. *Extends its good wishes* to Mr. Lindt for equally great success in all his future undertakings.

935th plenary meeting,
5 December 1960.

1502 (XV). World Refugee Year

The General Assembly,

Recalling its resolutions 1285 (XIII) of 5 December 1958 and 1390 (XIV) of 20 November 1959 on the World Refugee Year,

Having considered the report of the Secretary-General on the World Refugee Year,[3]

Noting with gratification the remarkable success of the World Refugee Year in many parts of the world, not only financially but also in promoting solutions of problems relating to large numbers of refugees, particularly those who are handicapped,

Noting further that the World Refugee Year has focused the attention of world opinion on the problems of refugees,

Believing that the enthusiasm and interest aroused by the World Refugee Year can, if maintained, make a vital contribution to this end,

1. *Expresses its thanks* to all Governments, national committees, non-governmental organizations and private individuals who have contributed to the success of the World Refugee Year, as well as to the Secretary-General and his Special Representative for the World Refugee Year, for their efforts in this regard;

2. *Requests* States Members of the United Nations and members of the specialized agencies, as well as international non-governmental organizations, to continue their efforts to assist refugees on a purely humanitarian basis, especially by:

(*a*) Increased co-operation with the programmes of the United Nations High Commissioner for Refugees and the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East;

(*b*) Efforts to maintain the public interest aroused by the World Refugee Year in the solution of refugee problems;

(*c*) The encouragement of additional opportunities for permanent refugee solutions through voluntary repatriation, resettlement or integration in accordance with the freely expressed wishes of the refugees themselves;

(*d*) The further encouragement of financial contributions for international assistance to refugees including contributions from non-governmental organizations and the general public;

3. *Expresses the hope* that all people everywhere will take into consideration the problems of refugees and the need for sustained and increased efforts for their ultimate solution.

935th plenary meeting,
5 December 1960.

1507 (XV). United Nations Children's Fund

The General Assembly,

Welcoming the action of the Executive Board of the United Nations Children's Fund in elaborating the activities to be undertaken by the Fund, within the framework of its responsibilities, in helping countries give effect to the high principles proclaimed in the Declaration of the Rights of the Child,

Recognizing the significant contribution the Fund is making to better living conditions in developing countries and the manner in which it reinforces the effectiveness of other measures taken to this end,

Noting that the Fund is taking steps to ascertain the priority needs of children in present changing conditions and to identify the fields in which it might assist in order to contribute to the greatest possible extent to the present and future welfare of children,

1. *Commends* the United Nations Children's Fund on its achievements;

---

[2] *Ibid., Supplement No. 11* (A/4378/Rev.1).
[3] *Ibid., Fifteenth Session, Annexes*, agenda item 33, document A/4546.

3. *Urges* States Members of the United Nations and members of the specialized agencies to make available to the competent organs of the United Nations the means required for the measures of assistance mentioned above.

1081st plenary meeting,
18 December 1961.

1672 (XVI). Refugees from Algeria in Morocco and Tunisia

The General Assembly,

Having examined the report of the United Nations High Commissioner for Refugees,[1]

Recalling its resolutions 1389 (XIV) of 20 November 1959 and 1500 (XV) of 5 December 1960,

Considering the action taken by the High Commissioner and the encouraging results achieved during the World Refugee Year,

Noting with appreciation the progress made on behalf of refugees from Algeria in Morocco and Tunisia,

Observing with regret that the problem which is the cause of this situation has not yet been solved,

Recognizing that the living conditions of those refugees, and in particular those of the children, remain precarious and require constant improvement,

Considering the temporary nature of the situation of those refugees,

Requests the United Nations High Commissioner for Refugees to:

(*a*) Continue his present action jointly with the League of Red Cross Societies until those refugees return to their homes;

(*b*) Use the means at his disposal to assist in the orderly return of those refugees to their homes and consider the possibility, when necessary, of facilitating their resettlement in their homeland as soon as circumstances permit;

(*c*) Persist in his efforts to secure the resources which will enable him to complete this task.

1081st plenary meeting,
18 December 1961.

1673 (XVI). Report of the United Nations High Commissioner for Refugees

The General Assembly,

Having considered the report of the United Nations High Commissioner for Refugees[2] and having heard his statement before the Third Committee,[3]

Taking note of the progress achieved in respect of the international protection of refugees and in seeking permanent solutions to refugee problems through voluntary repatriation, integration in countries of asylum or resettlement in other countries,

Expressing its appreciation for the efforts made by the High Commissioner to complete in the near future the major aid programmes for "old" refugees in Europe,

Noting with satisfaction the efforts made by the High Commissioner in his various fields of activity for groups of refugees for whom he lends his good offices,

Noting further with satisfaction the assistance he can give those refugees in handling the contributions designed to provide for their assistance and in utilizing the emergency fund established under General Assembly resolution 1166 (XII) of 26 November 1957,

1. *Requests* the United Nations High Commissioner for Refugees to pursue his activities on behalf of the refugees within his mandate or those for whom he extends his good offices, and to continue to report to the Executive Committee of the High Commissioner's Programme and to abide by directions which that Committee might give him in regard to situations concerning refugees;

2. *Invites* States Members of the United Nations and members of the specialized agencies to continue to lend their support to the alleviation of refugee problems still awaiting solution:

(*a*) By improving the legal status of refugees residing in their territory;

(*b*) By facilitating the voluntary repatriation, resettlement or local integration of refugees;

(*c*) By providing the High Commissioner with the necessary financial means for the accomplishment of the tasks incumbent upon him and, in particular, by enabling him to reach the financial targets established with the approval of the Executive Committee of the High Commissioner's Programme.

1081st plenary meeting,
18 December 1961.

1674 (XVI). Balanced and co-ordinated economic and social development

The General Assembly,

Affirming its belief that economic development and social development are interrelated and that the fullest possible satisfaction of social needs must be the ultimate goal of all measures designed to foster economic development,

Recalling its resolution 1392 (XIV) of 20 November 1959 on the interrelationship of the economic and social factors of development,

Recalling also its resolution 1161 (XII) of 26 November 1957 on balanced and integrated economic and social progress, as well as its resolution 1258 (XIII) of 14 November 1958 requesting the Economic and Social Council, in collaboration with the specialized agencies concerned, to consider social programmes and policies designed to accelerate economic growth, meet the problems resulting from economic and technological change, and raise standards of living by, *inter alia,* avoiding an inequitable distribution of national income,

Being conscious, therefore, of the importance of planning for balanced and co-ordinated development in the economic and social fields,

Noting the useful work on this subject accomplished so far by some organs of the United Nations, including the regional economic commissions,

Considering that further study of this question may be of particular value to the economcially less developed countries,

[1] *Official Records of the General Assembly, Sixteenth Session, Supplement No. 11* (A/4771/Rev.1) and *Supplement No. 11A* (A/4771/Rev.1/Add.1).
[2] *Ibid.*
[3] *Ibid., Sixteenth Session, Third Committee,* 1112th meeting.

2. *Recommends* that the Committee, as a matter of the utmost urgency, should undertake negotiations with a view to reaching, on the basis of the joint statement of agreed principles and taking into account, *inter alia*, paragraph 8 of those principles, agreement on general and complete disarmament under effective international control;

3. *Requests* that the Committee submit to the General Assembly a report on such agreement as soon as it has been reached, and in any case submit to the Disarmament Commission, not later than 1 June 1962, a report on the progress achieved;

4. *Requests* the Secretary-General to render the necessary assistance and provide the necessary services to the Committee.

1085th plenary meeting,
20 December 1961.

1724 (XVI). Question of Algeria

The General Assembly,

Having discussed the question of Algeria,

Recalling its resolution 1514 (XV) of 14 December 1960 in which it proclaimed the necessity of bringing to a speedy and unconditional end colonialism in all its forms and manifestations,

Recalling further its resolution 1573 (XV) of 19 December 1960 by which it recognized the right of the Algerian people to self-determination and independence, the imperative need for adequate and effective guarantees to ensure the successful and just implementation of the right to self-determination on the basis of respect for the unity and territorial integrity of Algeria, and the fact that the United Nations has a responsibility to contribute towards the successful and just implementation of that right,

Deeply concerned about the continuance of the war in Algeria,

Taking note of the fact that the two parties concerned have affirmed their willingness to seek a negotiated and peaceful solution on the basis of the right of the Algerian people to self-determination and independence,

Regretting the suspension of the negotiations entered into by the Government of France and the Provisional Government of the Algerian Republic,

Calls upon the two parties to resume negotiations with a view to implementing the right of the Algerian people to self-determination and independence respecting the unity and territorial integrity of Algeria.

1085th plenary meeting,
20 December 1961.

1740 (XVI). The Korean question

The General Assembly,

Having noted the report of the United Nations Commission for the Unification and Rehabilitation of Korea[3] signed at Seoul, Korea, on 11 September 1961, and the supplementary report of the Commission[4] signed at Seoul, Korea, on 4 December 1961,

Reaffirming its resolutions 112 (II) of 14 November 1947, 195 (III) of 12 December 1948, 293 (IV) of 21 October 1949, 376 (V) of 7 October 1950, 811 (IX) of 11 December 1954, 910 A (X) of 29 November 1955, 1010 (XI) of 11 January 1957, 1180 (XII) of 29 November 1957, 1264 (XIII) of 14 November 1958 and 1455 (XIV) of 9 December 1959,

Noting that the United Nations forces which were sent to Korea in accordance with resolutions of the United Nations have in greater part already been withdrawn, and that the Governments concerned are prepared to withdraw their remaining forces from Korea when the conditions for a lasting settlement laid down by the General Assembly have been fulfilled,

Recalling that the United Nations, under its Charter, is fully and rightfully empowered to take collective action to repel aggression, to restore peace and security and to extend its good offices to seeking a peaceful settlement in Korea,

1. *Reaffirms* that the objectives of the United Nations in Korea are to bring about, by peaceful means, the establishment of a unified, independent and democratic Korea under a representative form of government, and the full restoration of international peace and security in the area;

2. *Urges* that continuing efforts be made to achieve those objectives;

3. *Requests* the United Nations Commission for the Unification and Rehabilitation of Korea to continue its work in accordance with the relevant resolutions of the General Assembly.

1087th plenary meeting,
20 December 1961.

[3] *Ibid., Sixteenth Session, Supplement No. 13* (A/4900).
[4] *Ibid., Supplement No. 13A* (A/4900/Add.1).

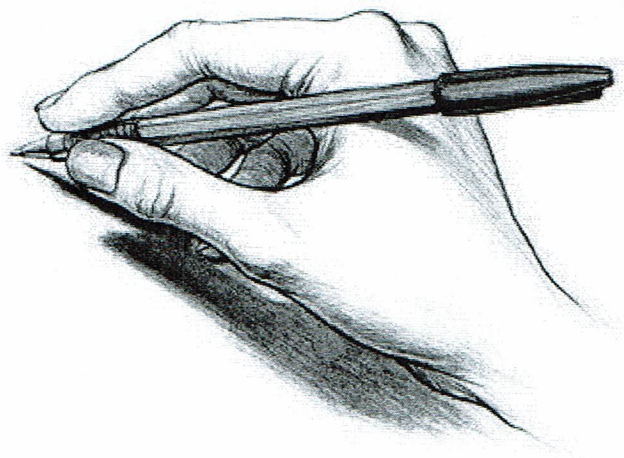

قائمة المصادر و المراجع

أولا: المصادر:

1-فرحات عباس: حزب الجزائر و ثروتها، (ليل الاستعمار)، ترجمة أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتاب، الجزائر 2011.

2-محمد حربي: الثورة الجزائرية، الثورة الجزائرية سنوات المخاض.

3-محمد ليجاوي: النصر الدبلوماسي والساسي للجزائر، منشورات المركز الوطني والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.

4-سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، دحلب للطباعة، الجزائر، 2007.

5-محمد لبجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

المراجع :

1- بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر، 2012.

2- عمر بوضرربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي 1960، دار الحكة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

3-عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية و نهاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر 1997.

4-عامر رخيلة، الحركة الوطنية والتأسيس الدبلوماسية الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

5-مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية، دار الحكمة، الجزائر، 2009.

6-محمد عباس: ثورة العظماء، دار هومة، الجزائر.2003.

7-أحمد قداش، محفوظ قداش: نجم شمال الإفريقي (1925-1937) ، ديوان المطبوعات الجامعية للجزائر

المجلات:

1-أبو القاسم سعد الله عريضة الأمير خالد إلى الرئيس ويلسون: مجلة التاريخ، عدد1، الجزائر، 1997.

2-محمد السعيد هارون، صوت القضة الجزائرية في المحافل الدولية، - المجاهد- عدد 34، الجزائر 1982.

الجرائد

1- جريدة المقاومة، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، عدد 5 جانفي 1958.

2-جريدة المقاومة: تطور القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، عدد 15- 12 جانف 1958.

3-جريدة المجاهد: سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفاءها، 10-12-1957.

4-جريدة المجاهد، قضايتنا أمام الشعوب وأمام الأمم المتحدة، عدد 29، 1958/09/17.

5-جريدة المجاهد، حكومة الثورة لانتفاض إلا بالاستقلال، عدد31، 1958/11/19.

6-جريدة المجاهد، في الأمم المتحدة، معسكر الحرية ومعسكر الاستعمار وجها لوجه.

7-جريدة المجاهد، دوي القضية يوقظ النيام في الأمم المتحدة، عدد 85- في 1960/12/19.

المعاجم:

1-خليل أحمد خليل: معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية -عربي-فرنسي-إنجليزي، سلسلة المعاجم العالمية (10)، دار الفكر اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 1999.

-2

الرسائل الجامعية:

1-أحمد مسعود سيد علي: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيمها (1960-1961)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002.

2-كريمة عرعار: دور رجال جمعية العلماء المسلمين في حشد دعم المشرق العربي للثورة الدائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة باتنة، 2006، 2007.

ملحق رقم (01)

لإحلال سلام لكوريا متحدة، مستقلة وديمقراطية تحت هيئة تمثيلية لأولوية استعادة السك العالمي والحماية في تلك الناحية.

مع العلم أن الفقرة من اتفاق الهدنة في 17 جويلية 1953 الذي يتضمن أن الاتفاق سيقي ساري المفعول حتى يتم استبداله بشكل واضح سواء بتعديلات مقبولة من كافة الأطراف والاضافات أو يبند في اتفاق مناسب لأجل تسوية سليمة على مستوى السياسي بين كلا الطرفين.

1. تسجيلات رسمية للجمعية العامة، الحصة العاشرة، مكمل رقم 13 (4729/أ)
2. نفس المرجع الحصة التاسعة ملاحق المادة 17 من الجدول، وثيقة 278/أ.
3. تسجيلات مجلس الأمن الرسمية السنة الثامنة، مكمل شهر جويلية، أوت، سبتمبر 1953، وثيقة 3079/**.

1. إعادة تأكيد اكمال البحث عن حل ميكر للمسألة الكورية بالتنسيق مع أهداف الأمم المتحدة.
2. الحاجة لمواصلة المجهودات لتحقيق هذه الأهداف.
3. طلب السكرتير العام لوضع المسألة الكورية ضمن مؤقت للحصة 11 الجلسة العامة لاقم 549.

25 نوفمبر 1955.

ب- معضلة السجناء السابقين لحرب كوريا.

الجمعية العامة

يجدر بالذكر أن الترتيب الأخير قيد الانتظار، هنالك عدد من السجناء السبقين لحرب كوريا ما زالوا في الهند مؤقتا.

1. كل التقدير لحكومتي الأرجنتين والبرازيل اللتان قدمتا السجناء السابقين في بلدهما وقما باستشارات قائمة لإجراء ما يلزم.
2. مطالبة حكومات البلدان الأعضاء للمساعدة للوصول الى حل نهائي لهذه المسألة عن طريق قبول إعادة توطين أولئك المساحين السابقين.
3. مطالبة حكومة الهند بتقديم تقريرها الى الجمعية العامة خلال الحصة 11 حول هذه المسألة الجلسة العامة رقم 549 29 نوفمبر 1955

911 مسألة المغرب

الجمعية العامة

واعتبار المسألة المغرب، مع ذكر المفاوضات بين فرنسا والمغرب التي ستقام بخصوص هذه المسألة.

القرارات المتبناة المتعلقة بتقارير اللجنة الأولى.

909 مسألة الجزائر (25 نوفمبر 1955) (المادة 64)

910 (29 نوفمبر 1955) (المادة 19) المسألة الكورية

911 مسألة المغرب (03 ديسمبر 1955) (المادة 58)

912- الاستخدام السلمي للطاقة النووية (03ديسمبر 1955) (المادة18).

913- تأثيرات الاشعاع النووي (3 ديسمبر 1955) (المادة 55).

914- تنظيم تحديد تخفيض متوازن لجميع القوى المسلحة والأسلحة ختك معاهدة عالمية لخفض عدد الأسلحة وخطر الأسلحة النووية والهيدروجينية واسلحة أخرى ذات تدمير شامل (16 ديسمبر 1955) (المادة 17و66).

915- مسألة غرب ايريان (غرب غنيا الجديدة) (16 ديسمبر 1955) (المادة 65).

909- مسالة الجزائر.

- الجمعية العامة:

قرار عدم اعتبار المادة تحت عنوان "مسألة الجزائر" لمدة أطول وبذلك تبادر هذه المادة من جدول أعمال الحصة العاشرة.

الجلسة العامة 548

25 نوفمبر 1955.

أ- تقرير اجتماع الأمم المتحدة من أجل توحيد وإعادة تأهيل كوريا الجمعية العامة.

من خلال ملاحظة التقرير الخاص بجمعية الأمم المتحدة من أجل توحيد وإعادة تأهيل كوريا المصادق عليه بسيول (العاصمة) كوريا في 7 ديسمبر 1955 تذكيرا وبدقة 811 (IX) في ديسمبر 1954 قبول التقرير الخاص ب 15 جمهورية المشاركة في المحاضرة السياسية الكورية بجنيف من طرف الأمم المتحدة عبرت الجمعية العامة عن أمل قريب لإمكانية حدوث تدم لإحلال السلام.

ملحق رقم (2)

القرارات المتبناة المتعلقة اللجنة الأولى

2. الحاجة لمجهودات متواصلة للتوصل الى نهاية.
3. مناشدة السلطات الشيوعية المهتمة لقبول أهداف الأمم المتحدة لأجل تحقيق تسوية في كوريا مرتكزة على مبادئ أساسية لأجل توحيد مؤبد من طرف الأمم المشاركة بالنيابة عن الأمم المتحدة في اجتماع السياسي الكوري المقام بجنيف 1954 والمؤكد من قبل الجمعية العامة.
4. مطالبة لجنة الأمم المتحدة بتوحيد وإعادة تعمير بالإكمال عملها بالتنسيق مع قرارات الجمعية العامة.
5. مطالبة السكرتير العام بإدراج المسألة الكورية ضمن الجدول المؤقت 13 للجمعية العامة.

الجلسة العامة رقم 724

29 نوفمبر 1957

1184 مسألة الجزائر

- الجمعية العامة:

من خلال مناقشة المسألة الجزائرية، وإعادة النظر في القرار 1011 بتاريخ 15 فيفري 1957.

1. إعادة التعبير عن الاهتمام بالوضعية في الجزائر.
2. تدوين ملاحظات حول العرض المتعلق من قبل جلالة ملك المغرب وفخامة رئيس جمهورية تونس.
3. التعبير عن نية إقامة محادثات فعالة ومتعاونة بالإضافة الى كل ما يلزم للتوصل الى حل يتماشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الجلسة العامة رقم 726 10 ديسمبر 1957

- 1236 علاقات سلمية بين البلدان المتجاورة
- الجمعية العامة:

باعتبار أهمية تقوية السلم العالمي وتطوير العلاقات السلمية بين البلدان المتجاورة بعض النظر عن الاختلافات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

التذكير بالهدف الأساسي لميثاق الأمم المتحدة المتمثل بالحفاظ على السلم العالمي والأمن والتعاون الصدوق بين البلدان الأعضاء التذكير بأهمية تشجيع وتعزيز هذه الأهداف وتنمية علاقات سلمية مبنية بين البلدان تطابقا مع ميثاق مرتكزا على الاحترام والفائدة المتبادلين، عدم الاعتداء احترام سيادة الأخر، المساواة، والسلامة الإقليمية وعدم التدخل شؤون الداخلية وتحقيق أهداف ومبادئ الإقليم.

الاعتراف بالحاجة لتوسيع التعاون العالمي لخفض التوترات ولتسوية الاختلافات والنزاعات بين الدول بطريقة سلمية.

مناشدة كل الدول للقيام بما يتطلب لتعزيز السلم العالمي والتنمية وعلاقات الصداقة ولتعاون لتسوية نزاعات بالطرق السلمية كما ذكر في ميثاق الأمم المتحدة والمنصوص في القرار التالي

الجلسة العامة رقم 731 14 ديسمبر 1957.

ملحق رقم (03)

الجمعية العامة:

بعد الاستماع الى الأقاويل عدة وفود مناقشة مسألة الجزائر بالنظر الى الوضعية في الجزائر والتي تتسبب في الكثير من المعاناة والخسائر البشرية.

الأمل في التوصل الى حل سلمي ديمقراطي وصائب من خلال وسائل مناسبة تتطابق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الجلسة العامة رقم 654 15 فيفري 1957

مسألة قبرص

الجمعية العامة:

من خلال دراسة قبرص يجب تقبل أن حل هذه المسألة بتطلب متاحا يسوده السلام وحرية التعبير والتأكد على أن الحل السلمي الديمقراطي والصائب متواجد ومترابط مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبأمل ان المفاوضات ستواصل وتكتمل الى الأخير.

الجلسة العامة رقم 660

26 فيفري 1957.

الجمعية العامة الحصة 11

خلال عام حكم بريطانيا وارلندا الشمالية ما بين 11 جوان 1954 19 مارس 1956 و03 ماي 1956، عروض الو.م.أ في 14 جانفي 1957، عروض الاتحاد السوفياتي في 10 ماي 1955، 27 مارس 1956، 12 جويلية 1956، 17 نوفمبر 1956، 14 جانفي 1957، 24 جانفي 1957 عروض حكومة الهند في 25 جويلية 1956، وعروض يوغوسلافيا في جويلية 1956، وعطاء الاعتبار المتواصل لخطة السيد إيزنهاور رئيس الو.م.أ لتبادل مخططات عسكرية والتفتيش الجوي ومخطط السيد بلغانين، الوزير الأول لاتحاد السوفياتي المتمثل في انشاء نقاط مراقبة في مراكز استراتيجية.

- ينصح لجنة نزع السلاح يطلب لجنتها الفرعية أن تحضر تقرير متواصل لأخذه بعين الاعتبار من قبل اللجنة قبل 01 أوت 1957.
- إرسال تسجيلات الاجتماع للجنة الأولى والى لجنة نزع لسلاح التي تم من خلال مناقشة مشكلة نزع السلاح مرفقا بطلب من اللجنة ولجنتها الفرعية لإعطاء اعتبار مبكر وحذر للأراء المعبر عنها في هذه الملفات.
- دعوة لجنة نزع السلاح لاعتبار استصواب اقتراح حصة خاصة للجمعية العامة أو محاصره لنزع السلاح والتي يجب أن تنعقد في الوقت الملائم.

الجلسة العامة رقم 653 14 فيفري 1957

1012 مسألة الجزائر

5. تسجيلات رسمية للجنة نزع السلاح مكمل أفريل ماي جوان1954 مسند س/53، ملحق 9.
6. نفس المرجع –مكمل جوان الى ديسمبر 1956 مسند دس/ 83 ملحق2.
7. نفس المرجع، ملحق 8.
8. تسجيلات رسمية للجمعية العامة الحصة 11، ملاحق سبد 22 من جدول مستند أ/س 783/1.
9. تسجيلات رسمية للجنة نزع السلاح مكمل أفريل الى ديسمبر 1955 مسند دس/71، ملحق 15.
20. نفس المرجع، مكمل جانفي الى ديسمبر 1956، مسند دس/ 83 ملحق 5.
21. تسجيلات رسمية للجنة نزع السلاح المتلقي رقم 57.
22.تسجيلات رسمية للجمعية العامة الحصة 11، ملاحق نبد 22 من الجدول مستند أ/3366.
23.نفس المرجع مستند أ/ص 1/ل 160.
24. نفس المرجع مستند أ/س، 1/ل 164.
25. تسجيلات رسمية للجنة نزع السلاح مكمل جانفي الى ديسمبر 1956 مسند دس/ 98.
26. نفس المرجع مسند دس/ 92.
27. نفس المرجع مكمل أفريل الى ديسمبر 1955 مسند دس/ 71 ملحق 17.
28.نفس المرجع ملحق 15.

ملحق رقم (4)

الاعتراف بشكل أكبر أن حرية الاتصالات بشكل أعظم ستؤدي لى انخفاض مستوى لتوتر العالمي وتنمي التفهم والثقة المتبادلة وبالتالي السماح للبلدان والشعوب لفهم اختلافاتهم

توصية جميع الدول الأعضاء لمساعدة لبناء السلم والثقة بالتشجيع والعمل على تحسين التفاهم المتبادل من خلال تدابير تطبيقية بمساعدة برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتحصصة لفتح بلدانهم من أجل حرية اتصال أحسن من خلال:

(أ)- تسهيل الولوج الى برامج الأمم المتحدة.

(ب)- دعم نشاطات مراكز الاعلام التابعة للأم لمتحدة.

(ج)- تسهيل التنقل الحر للمعلومات عبر وسائل الاعلام كافة.

الجلسة العامة رقم 788 12 ديسمبر 1958

(ج) لجمعية العامة:

تدوين تقرير السكرتير العام حول الاستشارات التي أقامها مع حكومات طبقا لقرارا الجمعية العامة 1158 .أ. في 11 ديسمبر 1957 المتعلقة بمشروع "مؤتمر حرية المعلومات" مع الأخذ في الاعتبار المناقشات الطويلية الغير منتهية التي أقيمت بعدة أماكن في مؤتمر الأمم المتحدة.

التأكيد على أن المؤتمر حول حرية المعلومات يستطيع أن يلعب دور مهم في ضمان الحرية في التعبير للشعوب وأحزاب الدول كما أعلق في المقال 19 للإعلان لعالمي لحقوق الانسان.

التأكد أن أهمية المؤتمر والرغبة في إعطاء فرصته للدول الأعضاء لبلورة أراءهم.

أ/ 3868 واضافة 1 الى 8

1286 اللاجئين في المغرب وتونس

الجمعية العامة

بعد دراسة تقرير الأمم المتحدة الخاص المضمون الأعلى اللاجئين وبالتحديد الفصل.

II. أتت المجهودات المبذولة من قبل فرع تمويل اللاجئين التابع للأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين بعين الاعتبار

الجدير بالذكر ما توجب القيتم به في 1958 من قبل المفوض من أجل اللاجئين الجزائريين في تونس

مع الأخذ بالاعتبار أن يوجد مشكل مماثل بالمغرب

توصية المفوض الأعلى للاجئين بمواصلة من أجل اللاجئين في تونس على نطاف واسع والقيام بنفس الشيء في المغرب.

الجلة العامة رقم 782 5 ديسمبر 1958

1313 حرية المعلومات

أ- الجمعية العامة:

طالبت جمعية حقوق الانسان خلال الحصة 14 كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأيضا المنظمة التعليمية العلمية والثقافية للأم المتحدة ووكالات متخصصة أهرى مهتمة بالمشروع في دراسة واتخاذ إجراءات تجاه اقتراب اجتماع حرية المعلومات الخاص بالبلدان المختلفة بقدر الإمكان بهذه المساعدة في بناء وسائل اعلام كافية تسهل في التنقل الحر للأخبار الدقيقة والكاملة داخل هذه البلدان الأعضاء للأم المتحدة كذلك.

- مع العلم أن لجنة حقوق الانسان ستعطي المزيد من الاهتمام خلال الحصة 15 للاقتراحات اللجنة حول حرية المعلومات بالإضافة الى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي طالب لجنة حقوق الانسان بإكمال توصياتها حول حرية المعلومات.

1. التعبير عن الأمل في أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتمادا على التحليل الذي قام به السكرتير العم كرد على قرارات المجلس 574 في ماي 1955 6439 في 25 أفريل 1957 وأخذ توصيات لجنة حقوق الانسان بعين الاعتبار لتقديم كرد لقرار المجلس 683 س في 21 جويلية 1958 سيشكل خلال الحصة 28 برنامج فعلي ومعايير حول الطائرة العالمية التي تمكن أن تتولى تنمية شركات الاعلام في البلدان المختلفة مع تقيم المتطلبات المادية التمويلية والاحترافية بالإضافة الى المصادر لتنفيذ هذا البرنامج.
2. دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمطالبة لجنة حقوق الانسان للاهتمام بشكل خاص للعمليات ومراجعة المشاكل المتعلقة بتزويد المساعدة التقنية للبلدان المختلفة في ميدان المعلومات بشكل مضمون وتقديم تقارير بصفة منتظمة للمجلس حول سير العملية.
3. دعوة المنظمة التعليمية والثقافية للأمم المتحدة ووكالات متخصصة أخرى لتشكيل عروض للمساعدة في تلبية احتياجات البلدان الأقل تطورا لبناء وسائل اعلام كافية بالإضافة حسب لمجهوداتهم علة هذا وعدة نواخي أخرى لحرية المعلومات ضمن تقريرهم السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الجلسة العامة رقم 788 12 ديسمبر 1958

ب- الجمعية العامة:

- مكررا للاتفاق المتمثل في حرية تنقل الأخبار الكاملة والمعلومات داخل البلدان وعبر الحدود العالمية كأساس لفهم الأحداث والأوضاع بشكل دقيق وكامل.
- الاعتراف بأن تنمية الاعلام تمثل تدبير جزئي فقط في ضمان حرية المعلومات

ملحق رقم (5)

الشخص الذي مات جراء حادث سقوط طائرة أثناء تقديم خدمات للأمم المتحدة السيد: خرنيش أ. وشيوف، وفلاديمير فايري، ويليام رانالو، الأنسة أليس لالاند، السيد هارود وجوليان، سيرجي بارو، فرانسيس ايفارز، س.و، هالي، ب إ بيرسون، بارهالونكيسن، نيلس ايريك أهريوس، نيلس غوران ويلهلمسون، هارولد نورك، كارل ايريك روسن.

2. التقدم بأصدق التعازي وأحر التعاطف للعائلات السيد هامارسكولد والضحايا الآخرين.
3. تقرير إقامة تحقيق بسرعة ذو طابع عالمي تحت رقابة ورعاية الأمم المتحدة رغم الشروط والظروف المحيطة بهذه المأساة وبشكل خاص على التالي:

[أ] لماذا كانت الرحلة ليلا وبدون مراقبه.

[ب] لماذا تم تأخير وصولها الى ندولابلاداغ كما ذكر في التقرير.

[ج] احتمال وجود تواصل مع برج المراقبة نبدولا وفقدانه وحقيقة أن اعلم بتحطيم الطائرة حدث لعد عدة ساعات وان كان هذا الاحتمال صحيحا، لماذا؟

[د] احتمال أن الطائرة بعد الضرر المذكور في التقرير الناجم عن إطلاق من طائرة معادية الأمم المتحدة وهل هذا الاعتداء كان تحت ظرف ملائم.

4. قرا اعداد لجنة تتكون من خمسة أشخاص بارزين للقيام بالتحقيق ومطالبة اللجنة لتقديم تقرير حول الموضوع لرئيس اللجنة العامة بتقديم تقرير حول لموضوع لرئيس اللجنة العامة خلال ثلاثة أشهر من اعداد لجنة التحقيق.
5. مطالبة كل الحكومات والأحزاب المهتمة كذلك الوكالات المختصة الملائمة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة المستلزمة للجنة المذكورة سابقا للإتمام التحقيق.

6. قرار اعتبار خلال الاجتماع الراهن في الحصة المقامة مسألة إعطاء تعويضات معتبرة للعائلات الضحايا لهذه المأساة.

الجلسة العامة 1042 26 أكتوبر 1961.

خلال الجلسة العامة رقم 107 في 8 ديسمبر 1961 الجمعية العامة توصية من رئيس الجمعية، تم تعيين عناصر اللجنة المقامة تحت الفقرة 4 من القرار المذكور أعلاه اللجنة المكونة كما يلي: السيد س.ب. جونز (سييراليون)، السيد راول كيخافرها (الأرجنتين)، السيد نيكولسوزنيتش (يوغوسلافيا).

1630 قبول عضوية الجمهورية الشعبية المنغولية ضمن الأمم المتحدة.

- الجمعية العامة:

تلقي توصية مجلس الأمن في 25 أكتوبر 1961 التي تنص على وجوب قبول عضوية الجمهورية الشعبية المنغولية ضمن الأمم المتحدة، أخذ طلب العضوية بعين الاعتبار قرار قبول الجمهورية الشعبية لعضوية في الأمم المتحدة.

الجلسة العامة 1043 27 أكتوبر 1961

1631 قبول عضوية جمهورية موريطانيا الإسلامية ضمن الأمم المتحدة.

- الجمعية العامة:

وصول توصية مجلس الأمن في 25 أكتوبر 1961 المتضمنة وجوب جمهورية موريطانيا الإسلامية.

الحلسة العامة 1043 27 أكتوبر 1961

1640 اجتماع نائب السكرتير العامة

- الجمعية العامة:

التنفيذ والعمل بالتنسيق مع مجلس الأمن في 03 نوفمبر 1961 تعيين جلالته، يوثانت كنائب سكرتير عام للأم المتحدة لمنصب منتهي الصلاحية في 10 أفريل 1963.

الجلسة العامة 1046 3 نوفمبر 1961

- 1650 وضعية الجزائريين المسجونين في فرنسا
- الجمعية العامة:

الاهتمام الكبير بالانتكاسات العالمية الخطيرة، والخطر الجدي لإمكانية وجود تسوية قابلة للنقاش لمسألة الجزائر كنتيجة للإضراب عن الطعام الذي قام به السجناء الجزائريين بفرنسا.

3. نفس المرجع، مستند أ/ 4940.
4. رؤية المستندات –أ/ 687 واضافة 1: تسجيلات رسمية لمجلس ألمن العام الأول السلسة الثانية، مكمل رقم 04، ملحق6، كمستند س/95 ونفس المرجع العام 12، مكمل شهر جويلية، أوت سبتمبر 1957، مسندات س/ 3873 وإضافة 1.
5. تسجيلات رسمية للجمعية العامة، الحصة 16، ملاحق نبد 92 من المذكرة مستند أ/ 4941.
6. نفس المرجع مستند أ/ 4604.
7. نفس المرجع –ملاحق ملزمة منفصلة موعد (اجتماع) نائب السكرتير العام مستند أ/4953

ملحق (6)

من أجل تمكنهم بالتمتع بالاستقلال الكمال والحرية مع التأسف للأحكام المذكورة أعلاه للإعلان الذي لم يتم العمل بها مع بعض الاستثناءات التي يجب ذكرهما.

- بالرغم من أحكام الاعلان في الفقرة 4- هناك أعمال مسلحة وتدابير قمعية متواصلة في أماكن محدودة بالإضافة القيمة تجاه الشعوب المستعمرة وحرمانهم من امتيازات ممارسة حقهم في استكمال الاستقلال وتمتع بالشام والحرية.
- الاهتمام الكبير بالرغم من مخالفة أحكام الفقرة 6 من الاعلان بالأعمال الهادفة إلى زعزعة الوحدة الوطنية بشكل جزئي أو كامل والأمن داخل التراب الوطني مثل هذه الأعمال ما زالت قائمة في بلدان محددة خلال عملية إخراج المستعمر من تلك البلدان مثل هذه الأعمال بأناس تأخير أو تأجيل في تطبيق للإعلان هو مصدر متواصل للنزاع العالمي والتنافس مع إعاقة التعاون العالمي بشكل كبير ويقوم بخلق وضعية خطيرة في نواحي عديدة في العالم والذي قد يهدد السلم والأمن العالميين.

التأكيد على أن التأهب السياسي الاقتصادي الاجتماعي أو التعليمي غير الكفر يجب أن يستخدم محطة لتأجيل الاستقلال

1. تكرار وتأكيد بشكل جدي أهداف ومبادئ التي تهدف للإعلان عن تكريسها من أجل ضمان الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التي يحتويها القرار 1514 في ديسمبر 14: 1960.
2. توجيه نداء للدول المعنية للقيام بما يجيدون أي تأجيل مع النظر إلى تطبيق وتنفيذ الاعلان بشكل آمن ومطالبة لجنة خاصة لمعاينة تنفيذ الاعلان العامة في حصتها 17.
3. قرار تأسيس لجنة خاصة مكونة من 17عضو يتم تعينهم كن قبل رئيس الجمعية العامة الحصة القائمة.

4. توجيه اللجنة الخاصة لمزاولة أشعارهم يشكل يستلزم من الوسائل التي ستوفر في إطار العمل من إجراءات واشكال التي ستفرغ من أجل مهامهم.

التذكير بقرار 1573 المقرر في 19 ديسمبر 1960 والذي بمسؤولية المساهمة في التوصل إلى حل صادق للمسألة الجزائرية.

التذكير أيضا بقرار 1514المقرر في 14 ديسمبر 1960 الذي ذكر في الفقرة 4 "كل عمل مسلح أو تدابير قمعية في أي نوع موجهه ضد الشعوب المحتلة يجب أن تتوقف من أجل أن تتمكن تلك الشعوب بممارسة حقها استقلالها بشكل حر ومستقل.

توجيه نداء إلى الحكومة فرنسا بالتنسيق عالمي مقام والمبادئ الإنسانية لتعويض المظالم التي تعرض لها السجناء الجزائريين بالاعتراف بوضعيتهم كمساجين سياسيين مع إمكانية الإنهاء السريع للإضراب عن الطعام.

الجلسة العامة رقم 1055 15 نوفمبر 1961

1661 تقرير الوكالة العالمية للطاقة النووية.

الجمعية العامة

ملاحظة تقرير الوكالة العالمية للطاقة الموجهة إلى الجمعية العامة 1960-1961.

الجلسة العامة 1062 23 نوفمبر 1961

1654 الوضعية المتابعة لتنفيذ إعلان ضمان الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة.

الجمعية العامة

من خلال ضمان استقلال للدول والشعوب المستعمرة المتضمن في قرار 1514 في 14 ديسمبر 1960 –أخذ أهداف ومبادئ ذلك الاعلان في الاعتبار التذكير بالفقرة 5 وبالتحديد للاعلان "القيام بخطوات فورية– البلدان التي لا سلطة لها أو البلدان التي لم تأجيل على الاستقلال بعد وجوب تحويل السلطة إلى الشعوب تلك المناطق وبدون أي شروط وتحفظات– بالتنسيق مع أرائهم الجنة ورغباتهم وبدون تميز عنصري– عقائدي، اولون البشرة.

5. السماح للجنة الخاصة بالاجتماع بمكان أخر غير مقر الأمم المتحدة من أجل القيام بالمهام بشكل فعال مع استشارة السلطات المعينة.
6. دعوة السلطات المعينة لتحمل وتزويد اللجنة الخاصة بالمساعدة العامة للإتمام مهامها.
7. مطالبة مجلس الوصاية لجنة الاعلام عن المناطق التي لا سيادة لها والوكالات المختصة المهتمة بمساعدة اللجنة الخاصة خلال عملها في المجال التابع للمجلس.
8. مطالبة السكرتير العام بتزويد اللجنة الخاصة بكل المنشآت والأطقم اللازمة من أجل تنفيذ القرار الحالي.

الجلسة العامة 1066 27نوفمبر 1961

عين رئيس الجمعية العامة في متابعة القرار أعلاه أعضاء اللجنة الخاصة الأمسية في الفقرة 3 لذلك القرار الجلسة العامة 1094 في 23 جانفي 1962 قامت الجمعية العامة بتدوين ذلك التعيين للجنة مكونة كما يلي: استراليا، كومبيا، إثيوبيا، الهند، ايطاليا، مدغشقر، مالي، بولندا، سوريا تانغانيا، الاتحاد السوفياتي، المملكة المتحدة، وايرلندا الشمالية، الو.م.أ، الأوغواي، فنزويلا، يوغوسلافيا.

التقرير السنوي لحكام المجلس الموجه للمؤتمر العام 1 جويلية 1960

30جوان 1961، فينيا، جويلية 1961 والتقرير المكمل (أ/ 4883 وإضافة. 1)

محلق (7)

القرارات المتبناة من خلال تقارير اللجنة الأولى

- المحتويات:

1573 مسألة الجزائر (19 ديسمبر 1960) (نبد 71)

1576 منع انتشار الأسلحة النووي لمدى واسع (20 ديسمبر 1960) (نبد 73)

1577 توفيق الاختبارات النووية والنووية الحرارية (20 ديسمبر 1960) (نبد 69)

1578 توفيق الاختبارات النووية.

1573 مسألة الجزائر.

بعد مناقشة مسألة الجزائر

التذكير بقرار المتعلق بها 1916 في 15 فيفري 1957 والذي من خلاله عبرت الجمعية العامة عن الأمل في التوصل الى حل سلمي ديمقراطي ومرضي باستعمال وسائل مناسبة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

التذكير بشمل أكبر بالقرار 1184 في 10ديسبمر 1957 والذي عبرت من خلاله الجمعية العامة عن رغبتها في ادخال محادثات في وسائل أخرى مناسبة لاستغلالها لأجل إيجاد حل يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها وأهدافها.

الإشارة الى التأسف على عدم تحقيق رغبة ادراج المحادثات في القرار الاهتمام الشديد بتواصل الاعتداءات في الجزائر.

اعتبار الوضعية السائدة في الجزائر كتهديد للسلم والأمن العالمين.

التذكير بقرار 1455 في 17 أكتوبر 1960 والذي من خلاله عبرت الجمعية العامة وبإلحاح عن الحاجة لتبني خطوات نباءة وفورية فيما يخص المشاكل العاجلة المتعلقة بالسلم العالم.

تدوين حقيقة أن كلا الطرفين المهتمين قبلا بحق تقرير المصير كأساس للحل من أجل مشكلة الجزائر.

الاعتراف الشعب المستعمر بطوق الى الحرية والدور الهلم لكي شعوب في تحقيق استقلالها.

الاقناع بأن كافة الشعوب لديها حق في اكمال الحرية وممارسة سيادتها وسلامة التراب الوطني.

1. الاعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير المصير والاستقلال.
2. الاعتراف بإلزامية الضمانات الكافية والفعالة لإتمام تنفيذ الناجح والتام لحق تقرير المصير على أساس الاحترام لوحدة وسلامة التراب الوطني.
3. الاعتراف بأن الأمم المتحدة لديها مسؤولية المساهمة في تنفيذ وسير تحقيق هذا الحق.

الجلسة العامة 956 19 ديسمبر 1960

1576 منع توسيع انتشار الأسلحة النووية

الجمعية العامة:

التذكير بقرارها 1380 في 20نوفمبر 1955.

الاعتراف بالخطر المحدق والمتمثل في زيادة عدد البلدان التي تمتلك أسلحة نووية وبذلك زيادة في التوتر الذي يسود العالم وصعوبة في الحفاظ على السلام في العالم والذي يدوره سيؤدي الى استصعاب الوصول الى اتفاق لنوع السلاح شامل الحاجة المأساة الى افاق عالمي حول التفتيش والتحكم، اين يتوجب سع دولة لا تمتلك مثل هذه الأسلحة وهكذا كف الدول التي لا تمتلك هذه الأسلحة عن منعها.

وجوب تصديق أن تأجيل الفصل في موضوع الاتفاق العالمي يستحن القيام بتدابير مؤقتة وتطوعية لتفادي تفاقم الخطر.

1. مطالبة كل الحكومات للقيام بكل ما يتطلب للتوصل الى اتفاق دائم لمنع توسيع انتشار الأسلحة النووية.
2. مطالبة القوي المصنعة لكذا أسلحة، كتدبير مؤقت وتطوعي في انتظار المفاوضات من أجل اتفاق دائم بالتوقف عن التخلي عن التحكم لكذا أسلحة لأي بلد كان.

ملحق (8)

اللاجئين

ج- تشجيع فرص إضافية اللاجئين الدائمين من أجل العودة للوطن بشكل طوعي مع تسوية أو ادماج ما يأمله اللاجئين.

د- تشجيه مساهمات المالية من أجل مساعدة عالمية للاجئين بالإضافة الى مساهمات من المنظمات الغير حكومية والعامة.

هـ- التعبير عن الحاجة لكافة الشعوب التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مشاكل اللاجئين والحاجة الى مجهودات إضافية من اجل التوصل الى حل نهائي.

الجلسة لعامة 935 5 ديسمبر 1960

1507 صندوق الأمم المتحدة للأطفال

- الجمعية العامة:

تقبل عمل المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للأطفال النشاطات التي ستقام بتلك الأموال تحت مسؤولياتها في مساعدة الدول لدعم مبادئ اعلان حقوق الطفل، والأخذ بعين الاعتبار المساهمة الهامة لصندوق من أجل شروط معينة أفضل لتنمية الدول وطريقته لتقوية التدابير المتخذة من اجل تلك الغاية، مع العلم أن الصندوق يهتم بالتأكد من وضع احتياجات الأطفال كأولوية وبالتعرف على الميادين التي يمكن أن يساهم فيها من أجل سلامة الأطفال في الحاضر والمستقبل.

1) الإشادة بإنجازات الصندوق لأمم المتحدة للأطفال

2. نفس المرجع مكمل رقم 11 (در (4378)

3. نفس المرجع الحصة 15 ملاحق بند المذكرة 33 مستند أ/4546

– الجمعية العامة: الحصة 15

لاجئون من الجزائر في المغرب وتونس 1500

– الجمعية العامة:

ب– تحليل الفصل 4 من تقرير الأمم المتحدة من طرف المفوض الأعلى للاجئين

التذكير بقرار 1389 في 20 نوفمبر 1959

اعتبار ما قام به المفوض الأعلى والنتائج المشجعة المتحصل عليها خلال السنة العالمية للاجئين.

تقدير تقديم الذي قام به اللاجئون الجزائريون في المغرب وتونس التعبير عن الندم على تواصل تلك الوضعية التي سببت هذه المسألة

الاعتراف بأن الشروط المعيشية للاجئين والتحديد الأطفال تبقى غير مستقرة وتتطلب تنمية ثابتة.

التوصية بأن المفوض الأعلى المتحدة يتوجب عليه.

أ– موصلة ما يقوم به.

ب– استخدام تأثيره لضمان استكمال العملية التي تقوم بها مكتب الأمم المتحدة للاجئين ورابطة مجتمعات الصليب الأحمر، التخطيط والتنفيذ البرنامج لافتراض تحصل المسؤولية اللاجئين من قبل مكتب الأعلى ابتداءا من مفوض جويلية 1961.

الجلسة العامة رقم 935 /5 ديسمبر 1960

1501 تقدير للمفوض الأعلى للاجئين في الأمم المتحدة

الجمعية العامة:

التعبير عن الأسف لمغادرة المفوض الأعلى للاجئين بالأمم المتحدة لمكتب عن قريبن اعتبار التقدم الملحوظ والمشجع الذي قام به خلال السنوات التي قضها في مكتبه والذي قام بحل العديد من مشاكل اللاجئين تحت إمرته من خلال استخدام موظفيه الجدد عن التعبير بثقة ان تلك الأهداف المحققة ستؤدي الى تطور في وضعية اللاجئين تحت سلطة مكتب المفوض الأعلى.

1. التعبير عن شكره للسيد أوغست لينت وتقديره للعمل المهم والرائع الذي قام به خلال السنوات الى كان فيها مفوض أعلى للاجئين بالأمم المتحدة.
2. أطيب التمافي لسيد لبنت بالنجاح في جميع مشاريعه المستقبلية.

الجلسة العامة 535 5 ديسمبر 1960

1502 عام اللاجئين العالمي

- الجمعية العامة:

التذكير بقرارها 1285 في 5 ديسمبر 1958 و1990، 20 نوفمبر 1959 لعام اللاجئين العالمي.

باعتبار تقرير السكرتير العام حول اللاجئين العالمي

التعبير بامتنان عن النجاح الملحوظ لعام اللاجئين العالمي في عدة أنحاء من العالم ليس فقط تمويلها بل أيضا إيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بعدد كبير من اللاجئين وبالتحديد أولئك الذين يعانون من إعاقة.

الإشارة الى أن عام اللاجئين العالمي وكذا اهتمامه على الرأي العالمي حول مشاكل اللاجئين.

التصديق بان الحماس والاهتمام بهام اللاجئين العالي إذا ما احتفظ به سيساهم بشكل فعال بمواصلة المطلوب.

1. التعبير عن شكره لكل الحكومات، اللجنات الوطنية، المنظمات غير الحكومية والأعضاء الخاصين الذين ساهمة في نجاح عام اللاجئين بالإضافة الى السكرتير العام وممثليه الخاصين لعام اللاجئين العلمي للمجهودات المبذولة لهذا الغرض.
2. مطالبة الدول الأعضاء والوكالات المختصة بالإضافة الى المنظمات ير الحكومية العالمية لمواصلة مجهوداتهم لمساعدة اللاجئين يوجه انساني بحت خاصة:

أ- زيادة التضامن والمساعدة في برنامج المفوض الأعلى اللاجئين للأم المتحدة وللإغاثة والعمل بوكالاتها من أجل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى.

ب- مجهودات من أجل إبقاء الرأي العام مهتم بعام اللاجئين العالمي من أجل حل مشاكل.

ملحق (9)

أ- تحسين الوضعية الشرعية للاجئين المقمين بتلك الدول.

ب- تسهيل العودة الطوعية الى الوطن وإعادة توطين أو ادماج محاي للاجئين.

ج- تزويد المفوض الأعلى بالتمويل اللازم من أجل إتمام المهام المتوجية عليه بالتحديد والسماح له بالحصول على التمويل من خلال قبول اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض الأعلى والسماح له بذلك.

الجلسة العامة 1081 18 ديسمبر 1961

1614 تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة ومنسقة

- الجمعية العامة:

التأكيد على أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية مترابطان وأن الرضا التام للاحتياجات الاجتماعية يجب أن تكون الهدف الأسمي لتعزيز التنمية الاقتصادية التذكير بقرارها 1322 في 20 نوفمبر 1959 حول التقدم المتوازن والمدمج الاجتماعي والاقتصادي للتنمية.

التذكير أيضا بقرارها 1161 في 26 نوفمبر 1957 حول التقدم المتوازن والمدمج الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة الى قرارها 1258 في 14 نوفمبر 1958 الذي يطالب المجل الاجتماعي والاقتصادي بمساهمة الوكالات المختصة المهتمة لاعتبار برامج وسياسات اجتماعية مصممة من أجل تسريع نمو الاقتصادي، ومراجعة المشاكل الناجمة عن التغير الاقتصادي والتكنولوجي ورفع المعايير المعيشية من خلال تفادي توزع الدخل الوطني بشكل غير منصف.

- الوعي التام بأهمية التخطيط من أجل تنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن ومنسق.

- الإشارة الى العمل المثمر المنجز من قبل أعضاء الأمم المتحدة بالإضافة الى لجنات اقتصادية محلية.
- اعتبارا أن الدراسة لهذه المسألة قد تأتي فبنتيجة للبلدان الأقل اقتصادا وتطورا .

الجمعية العامة الحصة 126 –نفس الفقرة من الملحق 8.

- الالحاح على الدول الأعضاء للأمم المتحدة والوسائل المطلوبة لتدبير المساعدة.

الجلسة العامة رقم 1081 18 ديسمبر 1961

1673 تقيري المفوض الأعلى للاجئين بالأمم المتحدة

- الجمعية العامة:

اعتبارا لتقرير المفوض الأعلى للاجئين وبعد الاستماع لتصريحه قبل لجنة الثالثة

التقدم الملحوظ احتراما لقانون حماية اللاجئين العالمي للسعي للتوصل الى حل دائم

لمسألة اللاجئين من خلال العودة للوطن بشكل طوعي وادماجهم في بلدان أو إعادة توطينهم في دول أخرى.

التعبير عن تقدير المجهودات المبذولة من طرف المفوض الأعلى في المستقبل القريب البرنامج الرئيسي لمساعدة اللاجئين كبار السن في أوروبا

الإشارة الى الرضا عن المجهودات المفوض الأعلى في مختلف الميادين ونشاطاته التي قدما من أجل مجموعات اللاجئين.

الإشارة أيضا الى العون الذي قدمه أولئك اللاجئين من خلال استخدام صندوق الطوارئ المؤسس من قبل الجمعية العامة تحت قرار 1166 في 26 نوفمبر 1957.

1. مطالبة المفوض الأعلى بمتابعة نشاطات اللاجئين وأولئك الذين يوفر لهم خدمات وان يواصل تقديم تقاريره الى اللجنة التنفيذية الخاصة ببرنامج المفوض الأعلى والتزامه بالتوجيهات التي تقدمها اللجنة فيما يخص المسائل المتعلقة باللاجئين.
2. دعوة الدول الأعضاء للأم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة لمواصلة دعمهم لتخفيف من المشاكل اللاجئين التي لم تحل بعد من خلال

ملحق (10)

1741 المسألة الكورية

الجمعية العامة

بعد ملاحظة تقرير لجنة الأمم المتحدة توحيد وإعادة تعمير كوريا المصادق عليه بسيول عاصمة كوريا، في سبتمبر 1961، والتقرير المكمل للجنة المصادق عليها سيول، كوريا 04 ديسمبر 1961

التأكد أن على قرارتها 112 في 14 نوفمبر 1947، 195 في 12 ديسمبر 1948، 293 في 21 أكتوبر 1949، 376 في 1 أكتوبر 1950، 81 في 11 ديسمبر 1954، 910 في 21 أكتوبر 1955، 1010 في 11 جانفي 1957، 1264 في 14 نوفمبر 1958، و1455 في 9 ديسمبر 1959.

الإشارة الى ان قوات الأمم المتحدة التي أرسلت الى كوريا تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة قد انسحبت بنسبة كبيرة والحكومات المهتمة مستعدة أيضا لسحب قواتها المتبقية من كوريا بمجرد تنفيذ تسوية دائمة من قبل الجمعية العامة التذكير بأن الأمم المتحدة تحت ما ينص عليه الميثاق، لديها مل الحق بصد الاعتداءات لاسترجاع السلام والأمن وتوسيع نطاقها من اجل التوصل الى تسوية سليمة في كوريا.

1. التأكد على أن اهداف الأمم المتحدة في كوريا بطرق سامية هما تأسيس كوريا موحدة مستقلة وديمقراطية تحت هيئة تمثيلية للحكومة استعادة السلام والأمن العالمي والأمن في هذه الناحية.
2. الالحاح على مواصلة المجهودات لتحقيق تلك الأهداف.

3. مطالبة لجنة الأمم المتحدة من أجل توحيد وإعادة تعمير كوريا ومواصلة عملها بالتنسيق مع قرارات الجمعية العامة.

الجلسة العامة رقم 1087 20 ديسمبر 1961

نفس المرجع، الحصة 16 مكمل رقم 13 (أ/ (4900)

نفس المرجع مكمل رقم 13 أ (4900/ إضافة .1)

2. بنصح اللجنة كحالة طوارئ قصوي يتوجب عليها التفاوض للتوصل، تماشيا مع المبادئ المتفق عليها الأخذ بعين الاعتبار الفقرة 8 من تلك المبادئ لاتفاق على نزع السلاح شامل وكامل تحت رقابة وتحكم عالمي فعال.
3. مطالبة اللجنة بتقديم تقرير للجمعية العامة حول كذا اتفاق بمجرد تحقيق وتجميع الأحوال تقديم الى لجنة نزع السلاح أيضا لأجل محدد (1 جوان 1962 حول التقييم الجاري)
4. مطالبة السكرتير العام بتقديم المساعدة اللازمة وتزويد اللجنة بالخدمات التي تحتاج اليها.

الجلسة العامة رقم 1085 20 ديسمبر 1961

1724 مسألة الجزائر

الجمعية العامة

بعد مناقشة مسألة الجزائر

- التذكير بقرارها 1514 في 14 ديسمبر 1960 الذي يطلب الحاجة الملحة لتحقيق الإيقاف السريع وبدون أي شروط للاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره التذكير بقرار 1573 في 19 ديسمبر 1960 والذي يعترف بحق الشعب الجزائري في تحقيق مصيره واستقلاله والحاجة الملحة والضمانات كافية فعالة لضمان نجاح وتنفيذ حق تقرير المصير.
- على أساس احترام وحدة وسلامة التراب الوطني الجزائري، وواقع أن الأمم المتحدة لديها مسؤولية تجاه المساهمة في تحقيق هذا الحق.
- التعبير عن الشعور بالقلق الشديد بسبب استمرارية الحرب في الجزائر الإشارة الى أن الطرفين أكد ارادتهما في السعي الى مناقشات من أجل حل سلمي مرتكز على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله الناتج عن توقف المفاوضات من طرف الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية.

- مناداة الطرفين لاستكمال المفاوضات من أجل تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقيري مصيره والاستقلال احتراما لوحدة وسلامة التراب الجزائري.

الجلسة العامة رقم 1085

20ديمسبر 1961